

CDIP/16/10

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 11 أبريل 2016

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة السادسة عشرة

جنيف، من 9 إلى 13 نوفمبر 2015

التقرير

الذي اعتمده اللجنة

1. الدورة السادسة عشر للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المنعقدة خلال الفترة من 9 إلى 13 نوفمبر 2015.
2. كانت الدول الأعضاء التالية ممثلة في الاجتماع: الجزائر والأرجنتين وأستراليا وبيلا روس والبوسنة والهرسك وبوركينا فاسو وكمبوديا والكاميرون وكندا وتشاد وتشيلي والصين وكولومبيا وجزر القمر وكوستاريكا وكوت ديفوار وكوبا والجمهورية التشيكية والدانمرك وجيبوتي وإكوادور ومصر والسلفادور وفرنسا وغابون وجورجيا وألمانيا واليونان وغواتيمالا وهابتي والكرسي الرسولي وهندوراس والهند واندونيسيا وإيران (جمهورية-الإسلامية) وإيطاليا واليابان والأردن وكازاخستان وكينيا والكويت ولبنان ولكسمبرغ وماليزيا والمكسيك وموناكو ونيبال وهولندا ونيجيريا وباكستان وبنما وبارغواي والفلبين وبولندا والبرتغال وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية والسنغال وسيشيل وجنوب إفريقيا وإسبانيا وسري لانكا والسويد وسويسرا والجمهورية العربية السورية وتايلند وترينيداد وتوباغو وتونس وتركيا وأوغندا وأوكرانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وأوزباكستان وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وفيت نام وزيمبابوي (83).
3. وشاركت المنظمات الحكومية التالية بصفة مراقب: منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (IGOs) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) ومركز الجنوب ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) مكتب براءات مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الإسلامي (OIC) والاتحاد الأفريقي (AU) والاتحاد الأوروبي (EU) والأمانة العامة لجماعة دول الأنديز (10).
4. وشاركت المنظمات غير الحكومية التالية بصفة مراقب: وكالة حماية البرامج (APP) والرابطة الأرجنتينية للمترجمين (AADI) والغرفة الأرجنتينية لمختبرات صناعة الدواء (CILFA) والمجلس الوطني للترويج للموسيقى التقليدية في الكونغو (CNPMT) والرابطة الأوروبية لطلبة القانون (ELSA International) وبرنامج الصحة والبيئة (HEP) والرابطة

العالمية للمهندسين (IdM) منظمة رؤى الابتكار والجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية (AIPPI) والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD) والاتحاد الدولي لمجمعات مصنعي الأدوية (IFPMA) والاتحاد الدولي للناشرين العلميين والفنيين والطينيين (STM) والاتحاد الدولي للفيديو (IVF) والمنظمة الدولية لايتكولوجيا المعرفة (KEI) واتحاد أمريكا اللاتينية لصناعات الأدوية (ALIFAR) مؤسسة مالوكا العالمية، وأطباء بلا حدود (MSF) وشبكة العالم الثالث وصناعة التعلم الذاتي العالمية (WSMI) والاتحاد الدولي للمتخصصين (WUP) (20).

5. وترأس الدورة السفير البرتو، الممثل الدائم للأرجنتين.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

6. رحب الرئيس بالوفود في الدورة السادسة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأشار إلى وجود نائب المدير العام السيد ماريو ماتوس. وقد عكس ذلك استمرار التزام الويبو بجدول أعمال التنمية. وفي أعقاب النقاشات التي تمت في الدورة الأخيرة، كان على قنائة بأن اللجنة وأعمالها ذات أهمية بالغة للدول الأعضاء والمجتمع المدني وكافة الأطراف الأخرى. كما كان من الواضح أيضاً أن هناك علاقة مباشرة بين الملكية الفكرية والتنمية بكافة أشكالها. وقد حققت اللجنة والويبو تقدماً جيداً في تحديد وتنفيذ الأنشطة الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف. وكانت هناك حاجة إلى البناء على أساس هذه الإنجازات. وفي العصر الحديث، شهد العالم قفزات عملاقة في تقدم المجتمع. فالابتكارات والاختراعات العلمية واستخدام التكنولوجيا لضمان توفير الغذاء وحماية البيئة والاعتراف بتميز المنتجات والخدمات وحماية والحفاظ على العادات والتقاليد والتراث تعتمد جميعها على الفكر الإنساني والحصول على الاعتراف والمكافأة من خلال نظام الملكية الفكرية. وبذلك، فإن نمو الملكية الفكرية كانت ظاهرة دائمة ولا رجعة فيها. وبالرغم من ذلك، فإنه خلال تلك المسيرة التي تتقدم للأمم، كانت هناك حاجة إلى ضمان الحفاظ على الفلسفة الأساسية لنظام الملكية الفكرية الحديث، أي الحفاظ على منح الحقوق إلى الأفراد والكيانات في مقابل الاهتمام المجتمعي الأوسع. كما كانت هناك أيضاً حاجة إلى ضمان أن نظام الملكية الفكرية يتميز بالمرونة والمعايير بصورة كافية بحيث يسمح للدول ذات مستويات التنمية الاقتصادية المختلفة بالاستفادة منه. ويجب ضمان هذا المبدأ الهام في العالم الذي يتسم بالعمولة والاعتماد على بعضه البعض. وقد حققت الجمعية العامة للويبو تقدماً ضخماً في اجتماعها الأخير. فقد تم التوصل إلى حلول وسط بخصوص كافة المسائل المعلقة. وعبر الرئيس عن أمله في أن تفي الدورة الحالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وتساهم في مناخ التعاون والتوصل إلى حلول وسط. وفي هذه الدورة يود الرئيس التركيز على وتخصيص وقت معقول لمسألتين معلقتين وهما: قرار الجمعية العامة للويبو حول الأمور المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والاستعراض الخارجي للدعم التقني للويبو في مجال التعاون والتنمية. وقد عبر الرئيس عن أمله في الحصول على دعم كافة الدول الأعضاء في حل هاتين المسألتين.

7. ورحبت الأمانة (السيد ماتوس) بالوفود المشاركة في الدورة. وكانت هناك مسائل مثيرة للاهتمام مطروحة للنقاش، بما في ذلك تقرير إنجاز، وأربعة تقارير سير عمل، ومقترحي مشروعات، وتقرير حول الاستجابة الإدارية المحدثة للاستعراض الخارجي للدعم التقني للويبو في مجال التعاون والتنمية، وتقرير حول تحديث قاعدة بيانات النقاط المرنة. وقد تم تنفيذ 31 مشروعاً تقوم بتنفيذ 33 توصية من توصيات جدول أعمال التنمية إجمالي ميزانية تبلغ 28.3 مليون فرنك سويسري. وقد تم تضمين خمسة عشر مشروعاً من تلك المشروعات في العمل المعتاد للويبو. وتم استكمال وتقييم 25 مشروعاً من بين الواحد والثلاثين مشروعاً. وكان هناك 6 مشروعات تحت التنفيذ في عام 2015 بما في ذلك مشروعين في المرحلة الثانية. وتضمنت تلك المشروعات مشروعاً حول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - بناء الحلول؛ مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض الدول الإفريقية؛ مشروع تجريبي حول الملكية الفكرية وإدارة التصميمات لتطوير المشروعات في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً؛ مشروع بناء القدرات في استخدام المعلومات الفنية والعلمية الملائمة للتكنولوجيا بوصفها حلاً لبعض التحديات التنموية المحددة - مرحلة 2؛ مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية-المرحلة 2؛ أما المشروع الأخير رقم 6 فهو مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم أهداف

التمنية وتعزيز التراث الثقافي في مصر والبلدان النامية الأخرى. وقد عبرت الأمانة عن أملها في أن تكون المناقشات مثمرة خلال الدورة.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

8. أبلغ الرئيس اللجنة بأن مشروع جدول الأعمال (وثيقة 2 CDIP/16/1 Prov.) قد تم إعداده بناء على المناقشات التي جرت أثناء الجلسة CDIP/15 وفقا للقاعدة 5 من القواعد والإجراءات العامة لليوبو. وتم اعتماد جدول الأعمال لعدم وجود ملاحظات من الحضور.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الجلسة الخامسة عشر للجنة المعنية بالتمنية والملكية الفكرية

دراسة وثيقة CDIP/15/8 Prov. – مشروع التقرير

9. أبلغ الرئيس اللجنة بأن التقرير (وثيقة CDIP/15/8 Prov.) قد نشر في 29 يوليو 2015 ولم تتلق الأمانة أي تعليقات بشأنه. ودعا اللجنة إلى اعتماد التقرير. وتم اعتماد التقرير لعدم وجود اعتراضات من الحضور.

البند 4 من جدول الأعمال: بيانات عامة

10. فتح الرئيس الباب لإلقاء البيانات العامة.

11. وألقى وفد البرازيل، متحدًا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، الضوء على أهمية العمل الذي قامت به اللجنة. وشعرت المجموعة بالرضا إزاء التقدم الذي تم إحرازه في الدورتين الأخيرتين في العديد من المجالات وعبر عن أملها في استمرار هذا الاتجاه خلال الدورة الحالية. كما رحبت بتحديث قاعدة البيانات الخاصة بمواطن المرونة (وثيقة CDIP/16/5). وتعتبر مواطن المرونة جزء لا يتجزأ من نظام الملكية الفكرية. فقد وفرت التوازن الضروري لمجموعة من القواعد متعددة الأطراف. وتعتبر قاعدة البيانات، التي تم وضعها بعد العديد من جلسات النقاش في اللجنة، إحدى الأدوات المهمة. ويمكن لكافة الدول الاستفادة من مواردها. وأشارت المجموعة إلى الاعتراف الذي حدث مؤخرا للسبعة عشر هدفا وال169 غاية لجدول أعمال 2030 للتمنية المستدامة. وكان لدى الليوبو إسهامات هامة لتقوم بها في هذا الصدد. وكانت اللجنة المعنية بالتمنية والملكية الفكرية المنتدى المناسب لتحديد مساهمات الليوبو في تحقيق الأهداف التتموية. وكانت المجموعة على استعداد بأن تشارك بصورة نشطة في هذا الجدل. وفيما يتعلق بمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة – بناء الحلول، تطلعت المجموعة إلى الاستماع إلى العروض التوضيحية للمقيمين. وكان المشروع عبارة عن مبادرة أتت في الوقت المناسب لتحفيز المناقشات حول هذا الأمر الخطير الذي تم تناوله في العديد من توصيات جدول أعمال التتمية. وعبر الوفد عن أملها في إجراء نقاشات مثمرة حول الطرق الممكنة لزيادة التدفق الدولي للتكنولوجيا بناء على الأفكار المستمدة من منتدى الخبراء وأي أفكار أخرى قد ترغب الدول الأعضاء في طرحها. كما ستقوم اللجنة أيضا بمناقشة اقتراح الرئيس حول تنفيذ آلية التنسيق. وكانت تقوم على أساس وثيقة قامت إحدى الدول الأعضاء في المجموعة بطرحها. وقامت المجموعة بإجراء نقاشات بناء حول هذا الموضوع في إبريل الماضي. وعبرت المجموعة عن أملها في أن تتوصل اللجنة إلى حل مقبول بصورة متبادلة حول هذا الموضوع المهم أثناء الدورة، بحيث يكون لذلك آثارا إيجابيا على عمل المنظمة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف المشترك، حثت اللجنة الدول الأعضاء على الاعتراف بأن أي حل لهذه المسألة يجب أن يتناول فاعلية الآلية. وكانت اللجنة قلقة بشأن انخفاض معدل اعتماد المشروعات الجديدة في اللجنة. وقد تم تخصيص مبلغ كافي لهذه الأنشطة في البرنامج والميزانية التي تم اعتمادها مؤخرا. وبالرغم من ذلك، كانت هناك ستة مشروعات فقط يتم تطبيقها. وأشارت البيانات الواردة في تقرير أداء البرنامج لعام 2014 حول النفقات الفعلية للموارد فيما يتعلق بالبرنامج 8 إلى استخدام 39% فقط من الموارد المخصصة للعامين بصورة فعالة. وكان هذا المعدل أقل معدلات بين كافة البرامج. ولتحسين ذلك، ستدعم المجموعة كل جهود رامية إلى تنفيذ أنشطة اللجنة المعنية بالتمنية والملكية الفكرية بصورة عملية وتتميز بالكفاءة والفاعلية.

12. وأكد وفد رومانيا، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، للرئيس على دعمه الكامل وتعاونه في دفع عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقد أظهرت كافة المشروعات والدراسات على جدول الأعمال النطاق الواسع لإجراءات السياسات والتدابير الملموسة التي يمكن للدول الأعضاء القيام بها في مجال الملكية الفكرية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلدانهم. ويجب أن توافق الدول الأعضاء في بداية الأمر على محتوى المشروعات. وعند اعتمادها يكون من حق كل دولة من الدول الأعضاء الحصول على مزايا من عمل الأمانة وتنفيذ المشروعات التي تناسب مصالحها وأولوياتها. وسوف تستمر المجموعة في التفاعل مع الأمانة حول كيفية تناول المخاوف المتعلقة بالتنمية بأفضل طريقة فعالة ممكنة تتميز بالكفاءة. كما دعم الوفد بصورة كاملة المنهج الذي تبنته الأمانة فيما يتعلق بدعم الويبو لتنفيذ جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة. ومن أجل جعل الويبو منظمة فعالة يجب تركيز مساهماتها بناء على تحديد واضح لأهداف التنمية المستدامة والأهداف ذات الصلة بعمل واختصاص المنظمة. وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، أحاطت المجموعة علما بأفكار الخبراء المذكورة في تقرير الحقائق الذي صاغته الأمانة في أعقاب عقد منتدى الخبراء حول نقل التكنولوجيا على الصعيد العالمي الذي عقد في بداية هذا العام. ووفقا لاختصاصات الويبو، يمكن القيام بأنشطة إضافية في ضوء تقرير التقييم الخاص بمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. أما بالنسبة للبنود الأخرى التي تم تناولها في الدورات السابقة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، أكدت المجموعة على أن الأمور المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية يجب مناقشتها بصورة منفصلة. وسوف يمكن ذلك اللجنة من تنفيذ الركيزة الثالثة من ركائز اختصاص اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بصورة مرنة. وعبرت المجموعة عن أملها أيضا في أن تتوصل اللجنة إلى حل عملي لتنفيذ آلية التنسيق. وكانت المجموعة على ثقة من أن الدورة ستكون مثيرة للاهتمام ومثمرة.

13. وأشار وفد اليونان، متحدثا بالنيابة عن المجموعة بآء، بكثير من الرضا إلى أن الدورة يتم عقدها بعد الاستكمال الناجح لعقد جمعيات عمومية للويبو والتي قامت ببث الحيوية في برامج المنظمة من خلال حل بعض المسائل المعلقة بصورة بناءة وتعاونية وبروح تميزت بالتوصل للحلول وسط. وقد مرت ثماني سنوات منذ تبني الجمعية العامة لجدول أعمال التنمية. وقد حققت الويبو تقدما ضخما في مجال تنفيذ جدول أعمال التنمية كما حققت إنجازات ضخمة في التعامل مع المسائل المرتبطة بالملكية الفكرية والتنمية. ورحبت المجموعة بإثراء جدول الأعمال الخاص بهذه الدورة بالعديد من الموضوعات. وفي نفس الوقت، كان من المفيد لكافة الوفود أن يتم الانتهاء من عمل اللجنة خلال الإطار المحدد. وقد احتفظت المجموعة بحق الإسهاب في كل بند من بنود جدول الأعمال وقامت بتناول بعض البنود. أولا، رحبت بتقرير تقييم مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - بناء الحلول. وتضمنت الوثيقة استنتاجات مفيدة مثلثت الوقود الفكري حول كيفية قيام الويبو بتقديم مزيد من المساهمات لتسهيل نقل التكنولوجيا. كما رحبت المجموعة أيضا بالهيكل التدريجي للإطار المقترح. وقد كان ذلك أساسا جيدا للنقاش ويخضع لمزيد من الإسهاب تحت بند جدول الأعمال. علاوة على ذلك، كانت المجموعة تود التوصل إلى طريق يساعدها للسير للأمام من خلال هيكل الويبو الحالي والذي يعتبر كافي وملائم. ثانيا، فيما يتعلق بالاستعراض الخارجي للدعم التقني للويبو في مجال التعاون والتنمية، عبرت المجموعة عن اعتقادها بأن الويبو قد قامت بتقديم دعمها التقني بصورة ناجحة. ويجب القيام بالتحسين المستمر للدعم التقني من حيث الكفاءة والتخطيط. وفي نفس الوقت، فإن خبرة الأمانة يجب أن يتم استغلالها لأقصى درجة من خلال تجنب الإدارة التفصيلية. علاوة على ذلك، يجب أن تثمر كافة البرامج التي تقع تحت مظلة الدعم التقني وتسهم في تحقيق أهدافها إذا تم تقييمها بطريقة تتميز بالشفافية والحيادية والكفاءة وبطريقة تعتمد على الأدلة. ويعتبر القيام بالتقييم المناسب وتأمل الدروس المستفادة من المكونات الضرورية للتشغيل الجيد للمنظمة. وبالنسبة للويبو وجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 أو جدول أعمال 2030، فبالرغم من أن الوقت قد يكون مبكرا لمثل هذا الجدول، عبرت المجموعة عن اعتقادها بأن الوثيقة CDIP/16/8 قد تضمنت معلومات حول استكشاف طرقا يمكن للويبو من خلالها دعم جهود الدول الأعضاء الرامية لتنفيذ جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 وعلى وجه التحديد أهداف التنمية المستدامة، بعد اعتماد جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة. ويجب أن يكون هذا الدعم مركزا ويتم تقديمه مع المراعاة الجيدة لاختصاصات الويبو. ومن ثم فإن الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها هي أن هناك حاجة إلى توضيح أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بعمل الويبو. وأخيرا، قامت المجموعة بمتابعة العمل الذي قام به فريق الاستعراض بشأن

الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية (التقرير الافتتاحي). ورحبت المجموعة بمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين وخاصة المستفيدين من الدعم التقني. وأكدت المجموعة للرئيس أنه يمكنه الاعتماد على الروح البناءة لدى أعضائها وعلى دعمهم أثناء الدورة.

14. وشعر وفد الهند، متحدثا بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي، بالرضا لأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية قد استطاعت التوصل إلى توافق في الرأي حول الاختصاصات المتعلقة بالاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. أما الخطوة التالية، فكانت تتعلق بتوقع المجموعة قيام الاستعراض المستقل بتقييم شامل للملاءمة والفاعلية والأثر والاستدامة والكفاءة في عمل الويبو، بما في ذلك عمل الأمانة وعمل الويبو المتعلق بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وقد تم الاتفاق على الاختصاصات بعد عملية مفاوضات طويلة. ويجب أن يأخذ فريق الاستعراض في اعتباره التعليقات التي قدمتها الدول الأعضاء حول التقرير الافتتاحي وخاصة لضمان أن الاستعراض قد اتبع الاختصاصات نصا وروحا. كما قامت الويبو بموائمة أهدافها وعملها المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية مع إعداد التقارير المنتظمة لتقديمها إلى الدول الأعضاء. ويمكن الاستمرار في هذه السابقة مع تبني أهداف تنمية مستدامة جديدة. ورحبت المجموعة بالمناقشات المتعلقة بكيفية قيام الويبو بالإسهام في أهداف التنمية المستدامة. وحثت جميع الدول الأعضاء على العمل على التوصل لحل سريع لقرار الجمعية العامة حول الأمور المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بما في ذلك آلية التنسيق. ويعتبر هذا أمرا ضروريا وخاصة فيما يتعلق بلجنة البرنامج والميزانية ولجنة معايير الويبو. ويجب استغلال الدافع لبناء وتحقيق تقدم حول المسائل المهمة التي كانت لا تزال معلقة. وعبرت المجموعة عن أملها في أن يتم حل المسألة. وسوف يمهّد هذا الأمر الطريق لعمل اللجان الأخرى في الويبو بصورة تميز بالسلاسة. لقد كان الدعم التقني يمثل مجالا مهما للغاية لكافة الدول. ومن أجل أن يصبح مجالا فعالا، يجب أن يتميز تقديم الدعم التقني بالكفاءة والتأسك. وكانت هناك حاجة إلى وضع آلية مؤسسية لتجنب الازدواجية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد. وعبرت المجموعة عن أملها في أن تؤدي المناقشات القائمة حول الاستعراض الخارجي للدعم التقني للويبو في مجال التعاون والتنمية إلى تحقيق الانتظام والتنظيم الأفضل والوضوح في العمليات والممارسات الحالية. ولم يتوقف تنفيذ جدول أعمال التنمية عند استكمال مشروعات معينة. وكان من المهم القيام بتقييم المكاسب المحرزة من خلال المشروعات بل والأهم تحديد المجالات التي تحتاج إلى عمل مكمل للاستمرار في العمل على التوصيات التي يتم تناولها. وكانت المجموعة تزيد من الأمانة أن تقوم بعرض مجموعة من البيانات واقتراح أنشطة محتملة جديدة لتقوم الدول الأعضاء بدراستها. وسيقوم أعضاء المجموعة بعمل مداخلات أثناء المناقشات حول بنود معينة على جدول الأعمال. وتطلعت المجموعة إلى المساهمة في مناقشات اللجنة وعبرت عن أملها في أن تكون الدورة مثمرة.

15. وأشار وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، بأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تمثل أول دورة في العضوية الكاملة في الويبو بعد عقد جمعيات عامة ناجحة للويبو والتي قدمت توجيهات إيجابية حول عمل عدد كبير من اللجان. واعتمدت المجموعة على مواطن المرونة والإرادة السياسية والروح البناءة في الدورة لتسترد بها مداوات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية هذا الأسبوع. وأتيحت أمام اللجنة الفرصة لإعطاء العمل مسحة إيجابية في الاجتماعات التالية. وتطلعت المجموعة إلى حل المسائل المعلقة منذ فترة طويلة والمتعلقة بالتنفيذ الكامل لولاية اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وآلية التنسيق. وسوف يؤدي حل هذه المسائل إلى إعطاء دفعة قوية لعمل اللجنة وسيؤثر بصورة إيجابية في بعض اللجان الأخرى. ورأت المجموعة أن عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية يدعم بصورة كبيرة أهداف التنمية في منطقتها وخاصة، وبما لا يقتصر على، مجال الوصول إلى المعلومات، ودعم الابتكار ونقل التكنولوجيا. ولذلك، فإن إنجاز الالتزام الذي تعهدت به الدول الأعضاء في الجمعيات العامة عام 2010 فيما يتعلق بآلية التنسيق والتطبيق الكامل لولاية اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية يجب احترامه وينبغي الالتزام به. وسوف يسمح ذلك أيضا للدول الأعضاء بالتركيز على النواحي الموضوعية من مشاركة اللجنة وقضاء وقت أقل في مناقشة إجراءات وعمليات المشاركة. وبالمثل، توقعت اللجنة عقد مناقشات مثمرة حول الاقتراح المشترك الذي قدمته المجموعة الإفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية حول الدعم التقني للويبو في مجال التعاون والتنمية. وفيما يتعلق بالاستعراض المستقل لتنفيذ الويبو لتوصيات جدول أعمال التنمية، كانت المجموعة على ثقة

كاملة في الفريق الذي تم اختياره وبرنامج العمل المحدد له. وتطلعت المجموعة إلى الحصول على تحديثات في الوقت المناسب واستمرار المشاركة مع الدول الأعضاء على مدار فترة التقييم. ورحبت المجموعة بكافة التقارير والإرشادات والاقتراحات لدراستها أثناء الدورة. ورحبت بالتنفيذ الناجح لمشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض الدول الإفريقية. وقد أفرت الدول المستفيدة بأهمية المشروع. كما أحاطت المجموع علما باهتمام الدول الإفريقية الأخرى بالاستفادة من المشروع وطالبت بدراسته. وستقدم المجموعة تعليقات محددة حول هذا الأمر وحول بنود جدول الأعمال الأخرى كلما كان ذلك ملائماً.

16. وأشار وفد الصين إلى أن الويبو قد قامت بجهود ضخمة من أجل إدراج التنمية ضمن أنشطتها. وقد قامت بتطوير واعتماد ثلاثين مشروعاً من مشروعات جدول أعمال التنمية وقامت بنجاح بتنفيذ 33 توصية. وكان تنفيذ جدول أعمال التنمية يسير بسلاسة وقد أفادت الانجازات التي تم تحقيقها العديد من البلدان النامية. وفي الدوريتين السابقتين تم إحراز تقدم في بعض المجالات. فعلى سبيل المثال، تم الاتفاق على اختصاصات الاستعراض المستقل. وكان سيتم عقد المؤتمر الدولي للتنمية والملكية الفكرية في جنيف يومي 7 و 8 إبريل، 2016. وكانت النقاشات حول الاستعراض الخارجي للدعم التقني للويبو بناءة. وكان جدول أعمال هذه الدورة مكتظاً بالبنود. ولذلك فقد عبر الوفد عن أمله في استمرار كافة الدول الأعضاء في إظهار مواطن المرونة والانفتاح والتعاون كما فعلوا في الدوريتين السابقتين من أجل إحراز تقدم. ويتم الاحتفال هذا العام بالذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وقد تم اعتماد جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 في قمة الأمم المتحدة في سبتمبر بصورة قدمت رؤية جديدة للعالم. وصرح رئيس الصين أنه يجب أن يُنظر لذلك على أنه نقطة البداية لتحقيق أهداف التنمية المشتركة لكافة الدول. وبوصفها إحدى البلدان النامية الكبرى، أولت الصين أهمية كبيرة بتعددية الأطراف. وسوف تستمر الصين في دعم عمل الويبو المتعلق بجدول أعمال التنمية. وسوف يشارك الوفد في المناقشات التي تعقد أثناء الدورة كما عبر عن أمله في التوصل إلى نتائج مثمرة.

17. وصرح وفد لكسمبورغ، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، أنه أتى وهو يحمل التزاماً راسخاً باستمرار العمل بصورة إيجابية وتعاونية. وأشار بكثير من الرضا إلى التوصل إلى اتفاق حول مشروع الملكية الفكرية والسياحة في الدورة الأخيرة. وفيما يتعلق بالعمل المستقبلي، كانت الدول على استعداد للقيام بمناقشات إيجابية لطرق تحسين عمل اللجنة لصالح كافة الوفود.

18. وأيد وفد سري لانكا البيان الذي أدلى به وفد الهند، بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي. وبصفتها جهة مفوضة بالتنسيق وتعزيز ومتابعة تنفيذ جدول أعمال التنمية ككل، قامت اللجنة بالتعامل مع مسائل ذات أهمية كبيرة للدول الأعضاء والمنظمة. وبالرغم من أنه كان من الضروري تطوير مناقشات موضوعية حول مجالات معينة ذات أهمية في تحقيق هذا الهدف، كان من المهم أيضاً الحفاظ على وجود منهج شامل يضمن كون نظام الملكية الفكرية أكثر شمولية وذو توجه تنموي. وقد كان النجاح الذي حققته اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية حتى الآن جدير بالثناء. وفيما يتعلق بجهود سري لانكا لدعم نظام الملكية الفكرية الوطني واستخدامه في عملية التنمية، فقد كان جدول أعمال التنمية مهماً وذو صلة بذلك. وقد تطلبت ترجمة توصيات جدول أعمال التنمية إلى مشروعات وأنشطة وتنفيذها في أوقات محددة اهتماماً مبكراً وبناءً. ويجب أن تقوم الأنشطة المتعلقة بجدول أعمال التنمية على أساس الطلب، وتعتمد على ويتم تكييفها وفقاً لاحتياجات الدولة الأعضاء المعنية. ويجب أن تركز كافة هذه الأنشطة على النتائج، ويجب تطبيقها بصورة نظامية ومتابعتها بصورة منتظمة. وقد لعب نظام الملكية الفكرية دوراً مهماً في دعم الابتكار والتكنولوجيا، وهي مكونات أساسية في التنمية المستدامة. وقد كان الوقت ملائماً لقيام الويبو، بصفتها جزءاً من منظومة الأمم المتحدة، بالبداية في دراسة العمل مع الدول الأعضاء لضمان استخدام الملكية الفكرية بأفضل طريقة فعالة ممكنة لخلق روابط بين أهداف التنمية المستدامة، وجدول أعمال 2030 وتنفيذ جدول أعمال التنمية الخاص بالويبو. وقد ركزت حكومة سري لانكا تركيزاً كبيراً على نظام الملكية الفكرية واستراتيجيات تنميتها. ويمكن أن يقوم نظام الملكية الفكرية بتقديم إسهامات بناءة لأهداف التنمية، وخاصة التي يتعلق بتحويل سري لانكا إلى مركز معرفة في آسيا. وقد أدركت سري لانكا أهمية الملكية الفكرية بوصفها أداة هامة في التقدم التكنولوجي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولذلك، تقوم حاليا بإدراج الملكية الفكرية في صياغة سياساتها الوطنية مع التركيز بصفة خاصة على الابتكار والعلوم والتكنولوجيا بالإضافة إلى الإبداع كوسيلة للتنمية الاقتصادية والتمكين. وفي هذا السياق، رغبت سري لانكا في تسجيل تقديرها البالغ للتعاون القيم الذي قدمته الويبو وخاصة المدير العام في تطوير ودعم تنفيذ خطة عمل من عشرة نقاط، كانت ستمثل نموذجا للدول التي تحتل نفس مكانة سري لانكا. ووفقا لخطة العمل، قام مكتب الملكية الفكرية الوطني في سري لانكا بإنشاء ستة مراكز دعم تكنولوجيا وابتكار. وسوف تؤدي هذه المراكز إلى تيسير الوصول إلى قواعد بيانات على مستوى العالم خاصة بالبراءات ومعلومات تكنولوجية. وكانت المرحلة الثانية من برنامج صياغة البراءات على الانترنت والذي يهدف إلى تعزيز معلومات أصحاب المصلحة من الملكية الفكرية قد بدأت العام الماضي. علاوة على ذلك، وبناء على خارطة الطريق التي قدمتها الويبو، قامت الحكومة بإنشاء لجنة توجيهية قومية بشأن الملكية الفكرية، يرأسها سكرتير وزارة الصناعة والتجارة. ويتأشى ذلك مع سياسة الحكومة الخاصة بتوجيه البلاد نحو اقتصاد يعتمد على المعرفة والابتكار. وقد قامت اللجنة التوجيهية القومية بشأن الملكية الفكرية بعقد اجتماعين حتى الآن. وقامت مؤخرا بعقد مؤتمر عبر الفيديو مع مسؤولي الويبو للاستمرار في توفير مزيد من التنسيق في هذا الصدد. وتم تحديد مزيد من الأنشطة التنموية لتنفيذها خلال السنوات الثلاثة القادمة بموجب خطة العمل المكونة من عشرة نقاط بما في ذلك إعداد مؤشر الابتكار وتطبيق استراتيجية وطنية بشأن بناء الاحترام للملكية الفكرية بهدف تمكين هيئات إنفاذ القانون وزيادة الوعي بين كافة القطاعات بما في ذلك الطلاب والشباب وتنظيم برامج فعالة لدعم وتعزيز جمعيات الإدارة الجماعية من أجل حماية حقوق الفنانين والصناعات الإبداعية بما في ذلك المتخصصين في مجال صناعة السينما وإعداد إطار سياسة لحماية المعرفة التقليدية والموارد الوراثية والفلكلور والتعبيرات الثقافية وإدخال بعض التعديلات على قوانين الملكية الفكرية الوطنية لحماية المؤشرات الجغرافية ونظام إيداع اختياري لحقوق المؤلف. وسيتم اقتراح تقييمات واستثناءات لتعديل قانون الملكية الفكرية الوطني لتيسير الوصول إلى الأعمال المنشورة للأشخاص المكفوفين ومعاقبي البصر أو ذوي الإعاقات الأخرى في قراءة المطبوعات قبل اعتماد معاهدة مراكش. وقد قام مجلس الوزراء باعتماد تعديلات قانون الملكية الفكرية رقم 36 لسنة 2003 والذي يهدف إلى تيسير تسجيل "المؤشرات الجغرافية" في سري لانكا وضمان مصالح المنتجين والمصدرين لشاي سيلان وقرفة سيلان. ونظرا لإمكانيات صعود صناعة السياحة في الدولة منذ نهاية الصراع، فقد عبرت سري لانكا أيضا عن اهتمامها بأن يتم اختيارها كإحدى الدول التجريبية الثلاثة لمشروع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية حول الملكية الفكرية والسياحة والذي تم اعتماده في الدورة السابقة. وقد قامت بتقديم اقتراح رسمي إلى الويبو معبرا عن اهتمامها بأن تكون جزءا من المشروع التجريبي. وهي تتطلع إلى الحصول على هذه الفرصة. وعبر الوفد عن تطلعه إلى القيام بمداوات مثمرة أثناء الدورة وعن أنه سوف يسهم في المناقشات من منطلق روح بناء وداعمة.

19. وعبر وفد تونس عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية. وقد لعبت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية دورا مهما في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وبالرغم من إحراز تقدم كبير منذ اعتماد هذا الجدول، فقد احتاج تنفيذ جدول أعمال التنمية إلى مزيد من التحسين. ويجب تطبيق المشروعات بطريقة فاعلة وتميز بالكفاءة. وكانت تقارير التقييم ذات أهمية كبيرة. ولم ينه تنفيذ التوصيات عند استكمال بعض المشروعات. وكانت هناك حاجة لتطبيق النتائج لضمان تحقيق تقدم حقيقي. وفيما يتعلق بالدعم التقني في مجال التعاون والتنمية، كانت هناك حاجة إلى تعظيم النتائج وملء الثغرات الحالية المتعلقة بغياب الابتكار ونقل التكنولوجيا. وكانت وثيقة CDIP/16/8 مجرد ملخص موجز لمشاركة الويبو في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. وعبر الوفد عن أمله في أن تقوم اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والأمانة بتقديم قائمة بأنشطة ملموسة لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015. وكانت هناك حاجة إلى زيادة التعاون الدولي وضمان وجود روابط أفضل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبين أهداف التنمية المستدامة. وعبر الوفد عن أمله في استمرار المرونة التي أظهرتها الدول الأعضاء في الدورة السابقة في هذه الدورة أيضا.

20. وأيد وفد اندونيسيا البيان الذي أدلى به وفد الهند بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي. وقد كانت الويبو ملتزمة بصفة قانونية بتقديم كامل الدعم إلى جدول أعمال التنمية من خلال استغلال الملكية الفكرية، كما هو منصوص عليه في المواد 55 و56 و57 من ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقية المبرمة بين الويبو والأمم المتحدة في 1974 حول وضع الويبو كإحدى

الأجهزة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وفي عام 2009، قام جدول أعمال التنمية الخاص بالويبو باعتماد مبادئ آلية التنسيق الخاصة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ووقفت كافة لجان الويبو على قدم المساواة وكانت تقوم بإعداد التقارير للجمعيات العامة. ويجب أن يتميز التنسيق بين اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والهيئات ذات الصلة الأخرى في الويبو بالمرونة والكفاءة والفاعلية والشفافية والعملية. ويجب أن يقوم بتيسير عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وهيئات الويبو المعنية. وتعتبر آلية التنسيق أحد العناصر الرئيسية لضمان إدماج وتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية من قبل لجان الويبو. ولذا فقد حث الوفد الدول الأعضاء على التوصل إلى تفاهم مشترك وحل وسط من أجل إنهاء المناقشات حول آلية التنسيق. وقد قامت بعض الدول الأعضاء بتقديم المساعدة لدول أخرى سواء في شكل دعم تقني أو مالي فيما يتعلق بتنمية الملكية الفكرية. أما الويبو بصفتها منظمة تركز على الدول الأعضاء فيجب أن تلعب دوراً مهماً في تنسيق مثل هذا الدعم بحيث تجعل من السهل الوصول إليه من قبل كافة أصحاب المصلحة بصورة تتميز بالشفافية والمساءلة من أجل إنجاز توصيات جدول أعمال التنمية. وقد رحب الوفد باعتماد جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة والالتزم بتطبيقها. وكان من المهم تحقيق الموازنة بين حماية وتعزيز الملكية الفكرية والتنمية. وأكد الوفد على أهمية وجود دعم وتعاون قوي وشامل من أجل تحقيق أهداف وغايات جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة والذي تم اعتماده بتوافق الآراء في سبتمبر 2015. ويجب إدراج أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 في عمل الويبو.

21. ودعم وفد بوركينا فاسو بشكل كامل البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية. وتعتبر الملكية الفكرية أداة هامة من أدوات التنمية الاقتصادية في إفريقيا. ويعتبر جدول أعمال التنمية ذو أهمية كبرى للدول في إفريقيا بما فيها بوركينا فاسو. وقد رحبت بالمشروع المتعلق بتعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض الدول الإفريقية. وعلاوة على بوركينا فاسو، يتم تنفيذ المشروع في كينيا والسنغال. وقد شارف المشروع على نهايته وسيتم تقييمه من قبل الدول الأعضاء. وعبر الوفد عن أمله في أن يتم تطبيقه في دول أخرى تهتم بهذا الأمر. وتطلع الوفد إلى إجراء مداولات مثمرة أثناء الدورة.

22. وأيد وفد المكسيك البيان الذي أدلى به وفد البرازيل بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأكد على أهمية عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية حول تحديد المشروعات وأنشطة التنمية. ويجب على الويبو تنفيذ أهداف وغايات جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة. وسيقوم الوفد بتقديم تعليقات ملموسة حول وثيقة CDIP/16/8 في مرحلة لاحقة.

23. وأيد وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) البيان الذي أدلى به وفد الهند بالنيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادي. ولا يجب النظر إلى جدول أعمال التنمية على أنه مشروع ملتزم بفترة زمنية، لكن يجب النظر إليه على أنه عملية يجب إدماجها بصورة دائمة في أنشطة ولجان الويبو. وكان من الواضح أنه يجب فصل تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية عن العمل العام في الويبو. وكانت الفكرة الرئيسية هي تحقيق توازن بين حقوق أصحاب الحقوق والمصلحة العامة. ويجب أن يكون التركيز الأساسي على جعل جدول أعمال التنمية جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة اليومية للويبو. ورحب الوفد باستكمال الاختصاصات المتعلقة بالاستعراض المستقل في الدورة السابقة. ويعتبر الاستعراض عملية مهمة للقيام بالتقييم المرحلي بصورة أفضل إلى جانب تحديد نقاط العجز. ويعتبر هذا الأمر من الأمور ذات الأهمية القصوى في قياس الأداء. ولا يجب النظر إليه فقط على أنها مجرد استعراض لأنشطة المشروع. ويجب أن يكون هناك تقيماً أكثر تغطية وأكثر شمولية. ويجب على الاستعراض أن يقوم بتقييم ملاءمة وفاعلية وأثر واستدامة وكفاءة عمل الويبو بصورة شاملة بما في ذلك عمل الأمانة وعمل كافة اللجان وذلك بالنسبة لتطبيق توصيات جدول أعمال التنمية في الفترة من 2008 وحتى 2013. ويوصف الويبو إحدى الأجهزة المتخصصة للأمم المتحدة، فيجب عليها إدراج أهداف التنمية المستدامة في كل أنشطتها والمساهمة في تطبيقها. وتعتبر أهداف التنمية المستدامة استمراراً للأهداف الثمانية الإنمائية للألفية. وقد قامت الويبو بمواءمة أهدافها وعملها مع الأهداف الإنمائية للألفية مع تقديم تقارير منتظمة بذلك إلى الدول الأعضاء. ويجب أن يستمر هذا الأمر بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة. وأكد الوفد على مخاوفه التي تتعلق بآلية التنسيق. ويجب على الدول الأعضاء أن تتوصل إلى قرار حول الهيئات التي يجب أن تمثل جزءاً

من آلية التنسيق. ويجب أن يكون جدول أعمال التنمية جزءاً لا يتجزأ من عمل أجهزة الويبو، بما في ذلك لجنة المعايير و لجنة الميزانية. وتعتبر هاتين اللجنتين من اللجان الهامة في مجال تحقيق أهداف جدول أعمال التنمية. وعبر الوفد عن أمله في تسوية هذه المسائل بالصورة المناسبة. وقد ظهر عنصرين فقط من العناصر الثلاثة للولاية التي أعطتها الجمعية العامة في جدول أعمال اللجنة وهما: تطوير برنامج عمل لتنفيذ 45 توصية تم اعتمادها ومتابعة وتقييم ومناقشة وإعداد تقارير حول تنفيذ كافة التوصيات المعتمدة. وكان يجب تنفيذ العنصر الثالث من عناصر الولاية من خلال وضع بند جديد على جدول أعمال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية للسماح بإجراء مناقشات حول أهمية الروابط بين الملكية الفكرية والتنمية. ودعم الوفد مبادرة الرئيس التي تقدم بها في الدورة السابقة بدعوة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لحل هذه المسألة التي طالت مناقشتها. وفي مجال وضع المعايير، فإن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية هي هيئة سوف تقوم بلورة الحق في التنمية من خلال استكشاف طرق لاستخدام الملكية الفكرية كوسيلة لخدمة أهداف التنمية، واستخدام المرونة في الاتفاقيات الدولية للملكية الفكرية وتوسيع الملك العام والمواءمة بين قوانين الملكية الفكرية والجهود المبذولة لحماية التعبيرات الثقافية والمعرفة التقليدية والموارد الوراثية.

24. وصرح وفد كوبا بأن جدول أعمال التنمية الخاص بالويبو هو أحد الدعامات الأساسية لدى المنظمة والدول الأعضاء. وتحتاج الدول الأعضاء إلى مناقشة الملكية الفكرية والتنمية بوصفها جزءاً من العنصر الثالث لولاية اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ولا يجب أن يركز تنفيذ جدول أعمال التنمية فقط على المشروعات. فهناك حاجة إلى الاستمرار في إعداد الدراسات حول نقل التكنولوجيا والمرونة وتعزيز الملك العام ومجالات أخرى. ويجب على اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أن تبدأ في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالويبو وفقاً للعنصر الثالث من عناصر ولايتها. ويجب إعداد تقارير منتظمة وتقديمها للدول الأعضاء. كما يجب تنفيذ آلية التنسيق من قبل كافة الهيئات، بما في ذلك لجنة الميزانية و لجنة المعايير. ورحب الوفد بالمشروع الخاص بالملكية الفكرية والسياحة والثقافة.

25. وأيد وفد بنين البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية وأكد للرئيس دعمه الكامل والتزامه بإنجاح الدورة. وأحاط الوفد علماً بكثير من الرضا بالجهود التي قامت بها الأمانة والدول الأعضاء لدمج التنمية في كافة أنشطة المنظمة وخاصة من خلال التنفيذ الفعال للمشروعات من خلال إطار توصيات جدول أعمال التنمية وإعلان اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً. ورحب الوفد بالمشروعات، وخاصة المشروع التجريبي الخاص بالملكية الفكرية وإدارة التصميمات من أجل تنمية الأعمال في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. كما حث الويبو على الاستمرار في بذل جهودها في هذا المجال لتفيد أقل البلدان نمواً والبلدان النامية. كما رحب أيضاً بجهود المنظمة في مجال تعزيز نقل التكنولوجيا. وكان هذا المجال من المجالات المهمة بالنسبة لبنين.

26. وعبر وفد كوت ديفوار عن كامل دعمه للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية. ويتطلب نظام الملكية الفكرية بعداً تنموياً من أجل مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأفضل طريقة للقيام بذلك هي إعطاء الأولوية للتنمية داخل الويبو. ويجب على كل اللجان تبني منهج تنموي. وأعطت اللجنة أهمية كبرى للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وأيدت مشاركة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. وأكد الوفد على اهتمامه بمشروع تعزيز القطاع السمعي والبصري وتطويره في بوركينا فاسو وبعض الدول الإفريقية والذي سيتم تنفيذه في كوت ديفوار.

27. وأشار ممثل شبكة العالم الثالث إلى أن دورة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية كانت تعقد بعد تبني جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 من قبل الجمعية العامة للويبو. وقد لعبت التكنولوجيا دوراً مهماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتي تم اعتمادها كجزء من جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. ومن أجل تحديد وضمان الوصول إلى التكنولوجيا الضرورية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، قامت الأمم المتحدة بوضع آلية تيسير التكنولوجيا. وقد شاركت الويبو، بوصفها عضواً في فريق عمل الأمم المتحدة بشأن التكنولوجيا، في تنفيذ جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. وبوصفها إحدى أجهزة الأمم المتحدة، فإن مساهمة الويبو في تنفيذ جدول أعمال التنمية يجب أن يسترشد باعتبارات التنمية بدلاً من حماية وإنفاذ

الملكية الفكرية. وتطلع ممثل الشبكة إلى إجراء المزيد من المناقشات حول المسألة. وكان الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية قد بدأت. ويجب أن تكون عملية الاستعراض تشاركية وشاملة. وكان من المهم بصفة خاصة السماح لمنظمات المجتمع المدني بفرصة عرض وجهات نظرها حول التقرير الافتتاحي والاستعراض نفسه. ولذلك، طالب ممثل الشبكة الأمانة بالقيام بصورة فورية بتيسير التفاعل مع هيئة الاستعراض على شبكة الإنترنت وعلى أرض الواقع. وكان من المهم قيام الاستعراض بالتركيز على تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بكاملها. وكان ذلك تكليفاً من الجمعية العامة. ويجب أن يقوم الاستعراض بتقييم ما إذا كانت التوصيات يتم تنفيذها وكيف يتم ذلك، وإلى أي مدى تفي الأنشطة بأهداف التوصيات والأثر الفعلي لها. ويجب ألا يقتصر الاستعراض على ما إذا كانت المؤشرات في وثيقة المشروع قد تم إنجازها أم لا. ويجب أن يتم القيام بمزيد من الاستعراض لتغطية كافة جوانب عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالدعم التقني كان من المحبط أنه تم إحراز تقدم محدود في دفع المقترحات قدما في الاقتراح المشترك الخاص بالفريق المعني بجدول أعمال التنمية والمجموعة الإفريقية. وقد كان ذلك غالباً نتيجة لسياسات تأخير استخدامها الدول الأعضاء الأخرى في الويبو. وتضمن الاقتراح المشترك اقتراحات هامة تعتمد على الاستعراض الخارجي لتحسين الشفافية والمساءلة في الدعم التقني للويبو. وبذلك، يجب على الدول الأعضاء في الويبو ألا تؤخر هذه المسألة أكثر من ذلك. وقد عبر ممثل الشبكة عن مخاوفه المتعلقة بعدم التنفيذ الكامل لجدول أعمال التنمية الخاص بالويبو وخاصة فيما يتعلق بإنشاء آلية تنسيق، وهو تكليف من الجمعية العامة. وبالمثل، لم تقم اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بتنفيذ العنصر الثالث من عناصر قرار الجمعية العامة وهو بند جدول الأعمال الدائم الخاص بالملكية الفكرية والتنمية. ويجب على الدول الأعضاء اتخاذ قرار مناسب للإسراع في تنفيذ كافة جوانب ولاية اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

28. وأكد ممثل برنامج الصحة والبيئة على أهمية التعاون لإنجاز أهداف جدول أعمال التنمية وأهداف التنمية المستدامة. ويجب تعزيز أنشطة الأبحاث الاقتصادية حول الابتكار وتيسير نقل التكنولوجيا. وأشار ممثل البرنامج إلى "دليل الإدارة الاستراتيجية لشبكات الابتكار المفتوحة" (وثيقة CDIP/16/INF/3)، وتعتبر الملكية الفكرية ضرورية لاحتياجات الدول الأعضاء. وعبر ممثل البرنامج عن أمله في أن تتم مناقشة جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 أثناء الدورة.

29. وأشار ممثل منظمة رؤى الابتكار إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن الملكية الفكرية. وربما يكون ممها بالنسبة للجنة أن تعرف المزيد حول نتائج هذا المؤتمر والمناقشات التي جرت فيه. وفيما يتعلق بالاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية قام ممثل منظمة رؤى الابتكار بإبلاغ اللجنة بأن منظمة رؤى الابتكار قد تم الاتصال بها للمشاركة في الاستعراض. وأشار ممثل منظمة رؤى الابتكار إلى الموضوع الذي تم تناوله بصورة مباشرة في "دليل تسويق الملكية الفكرية" (وثيقة CDIP/16/INF/4) أي قيمة تمكين الجامعات والمراكز البحثية من حماية وإدارة ملكيتها الفكرية بحيث يمكنها التعاون مع الآخرين في تحويل الأبحاث إلى منتجات وخدمات تقوم بتحسين حياة الأفراد. ولا تمتلك الجامعات والمراكز البحثية بصفة عامة الخبرة والموارد اللازمة لتحسين وإعداد الحلول اللازمة لعملية الانتشار. وحتى تصل نتائج البحث الخاصة بها إلى المستخدمين وتفيدهم، يجب أن تقوم عادة بعمل شراكات مع بعضها البعض. ويمكن أن تؤدي السياسات التي تيسر إدارة الملكية الفكرية والتعاون من قبل الجامعات والمراكز البحثية إلى تعزيز الابتكار ونشر المعرفة. وقد عملت منظمة رؤى الابتكار مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة عن الجامعة الكاثوليكية في ريو دي جانيرو بالبرازيل في قطاع الطاقة، ومشروعات صغيرة ومتوسطة في مجال الطاقة الحيوية الناشئة عن جامعة في.بي.بي. في بلجيكا، ومشروعات صغيرة ومتوسطة في مجال التشغيل الآلي الناشئة عن جامعة سابانسي في تركيا ومشروعات أخرى. وقد تم تمثيل عدد كبير من الدول وتم عرض كنز من الخبرات في القاعة. وقد يكون من المفيد بالنسبة لأعضاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تبادل الرؤى والخبرات ودراسة الحالات وأفضل الممارسات حول نقل التكنولوجيا التي تشارك فيها الجامعات والمراكز البحثية في مختلف البلدان.

30. ودعا الرئيس الأمانة للتعليق على البيانات التي تقدمت بها الوفود.

31. وأكدت الأمانة (السيد ماتوس) للوفود أنها قد أحاطت بكافة بياناتها. وسوف يتم تضمينها في التقرير. وقامت الأمانة بتقديم بعض التعليقات العامة. وفيما يتعلق بالمؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن الملكية الفكرية، أبلغت الأمانة اللجنة بأن الاجتماع الذي استمر لمدة ثلاثة أيام قد عقد في دكار، بالسنغال. وقد قام وزراء الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة في العديد من الدول الإفريقية بحضور الاجتماع. كما تم تنظيم فعاليات على هامش المؤتمر. إحداهما حول المبتكرين والمبدعين والمخترعين الشبان. أما الفاعلية الثانية فكانت حول الموضة والتصميمات في إفريقيا. وقد حقق الاجتماع نجاحا وخاصة فيما يتعلق بالتوعية والربط الشبكي بين المشاركين. وعقد جميع المشاركون نقاشات حول مسألة الملكية الفكرية والتنمية. وانتهى الاجتماع بإصدار إعلان. وسوف يتم نشره على موقع الويبو على الانترنت. وكان الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية مستمرا. وسوف يقوم فريق الاستعراض بعقد لقاء مع أعضاء من المجتمع الدبلوماسي والمجتمع المدني ومنظمات حكومية دولية ومسؤولين حكوميين في عواصم الدول. وبنهاية الشهر، سيتم إجراء دراسة على الانترنت. وكان الهدف منها التعرف على آراء الأعضاء حول كيفية قيام الأمانة بتنفيذ توصيات جدول الأعمال. وبالنسبة لأهداف التنمية المستدامة، تم إعداد وثيقة من قبل الأمانة وسوف يتم مناقشتها أثناء الدورة. وكانت هناك حاجة إلى قيام الدول الأعضاء بمناقشة دور الويبو في هذا المجال. وكان هناك نطاق واسع من الأهداف. وكان من المطلوب تقديم الدول الأعضاء لإرشادات. وفي النهاية، وبالنسبة لاستخدام الميزانية، كانت الأمانة مستعدة لمناقشتها بصورة ثنائية مع الدول الأعضاء التي تود التعرف على كيفية استخدام الميزانية وما تم استخدامها فيه. وعبرت الأمانة عن اعتقادها بأن معدل الاستخدام لم يكن منخفضا.

بند 5 من جدول الأعمال: متابعة وتقييم ومناقشة وإعداد تقارير حول تنفيذ كافة توصيات جدول أعمال التنمية

دراسة الوثيقة CDIP/16/2 – تقارير مرحلية

32. ودعا الرئيس الأمانة لتقديم أول جزء من الوثيقة.

33. وقدمت الأمانة (السيد هوبرجر) نظرة عامة على تنفيذ المشروع التجريبي حول الملكية الفكرية وإدارة التصميم لتنمية الأعمال في البلدان النامية وأقل البلدان نموا (DA_4_10_02). واعتمد المشروع على توصيتين رقم 4 و 10 من توصيات جدول أعمال التنمية. وقد بدأ المشروع الذي يستمر على مدى عامين في 1 إبريل 2014. وهو مرتبط بالبرامج 2 و 9 و 30 و 31. وهدف المشروع إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تخلق وتسوق التصميم. وتم توجيه الدعم للاستخدام الفعال لنظام الملكية الفكرية وتطوير الاستراتيجيات التي تشجع على الاستثمار في مجال التصميم. وقد شاركت الأرجنتين والمغرب في المشروع التجريبي. وقدمت الأمانة استعراضا موجزا للعمل الذي تم إنجازه حتى الآن. وقد حددت كل دولة من الدولتين هيئة رائدة يتم العمل من خلال التعاون الوثيق معها. وكانت الهيئتان الرائدتان هما المعهد الوطني للملكية الصناعية في الأرجنتين والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية. وفي المرحلة الأولى، تم تصميم المشروع للدولتين. وتم تطوير عدد من العناصر والوثائق، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لحماية التصميم وخطة توعية لتحديد القطاعات الصناعية الرئيسية التي تعتبر ذات أهمية استراتيجية للتنمية الاقتصادية الوطنية والتي تستخدم كأساس لاختيار المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة، واستراتيجية خروج والتي تعتبر مهمة لتسليم المشروع للدول التجريبية، بالرغم من عدم توقعها في وثيقة المشروع الأصلية. وقد تم استكمال وثائق المشروع الأصلية بدراسات جدوى مستمدة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تستفيد من البرنامج. وقد تم تنظيم فعاليات لانطلاق المشروع في كلا البلدين. ثم أخذت الهيئات الرائدة في اختيار مشروعات صغيرة ومتوسطة مشاركة من خلال فحص عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الوطنية. وتم اختيار 68 مشروعا صغيرا ومتوسطا مستفيدا (42 مشروعا في الأرجنتين و 26 في المغرب). ثم تم الشروع في القيام بأنشطة الترويج والتوعية. وتم تطوير منهجيات وأدوات وتم إدخال مزيد من التحسين عليها. وتم إطلاق فعاليات بناء قدرات وفعاليات المشروع بما في ذلك إنشاء برامج شراكة بين القطاع الخاص والعام. وتم تعزيز تبادل المعرفة بصورة مكثفة من خلال مجموعة من المبادئ التوجيهية التدريبية وأدوات تم تطويرها وتحسينها لاستخدامها على أرض الواقع في البلدين. وتم تصميم المشروع ليغطي مدة 24 شهرا. وتم تضمين الجدول الزمني للمشروع في الوثيقة. ولأن المشروع قد بدأ فقط في إبريل 2014 بدلا من يناير 2014 ولكي يستفيد المشروع من كامل فترته، تضمن التقرير اقتراحا بتمديد المشروع حتى مايو 2016.

وسيسمح ذلك لليوبو أيضا بزيادة الدعم التقني أثناء هذه المرحلة الحرجة لكلا البلدين التجريبيين لضمان الاستمرار الناجح بعد تسليم المشروع. ولذلك اقترحت الأمانة أن تقوم الأمانة بتبني التوصية بتمديد المشروع حتى مايو 2016.

34. وقدمت الأمانة (السيدة زاراجا) بعض المعلومات التكميلية حول المشروع. تم اعتماد المشروع في الدورة 12 للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وكان يعتمد على اقتراح تقدمت به جمهورية كوريا. ومنذ عام 2014، يتم تنفيذ المشروع في الأرجنتين والمغرب. وكانت الأمانة تعمل من خلال التعاون الوثيق مع المعهد الوطني للملكية الصناعية (الأرجنتين) والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (المغرب). ونظرا لأهمية الاستفادة من القيمة التي تجلبها الشركات كثيفة الاستغلال للتصميم لاقتصادياتها الوطنية، قام المشروع التجريبي بتبني منهج تكاملي، يمزج عدد كبير من المهارات، ويقوم بتجميع الأعمال، والحكومات والخبراء لتعزيز استراتيجيات التصميم، مدعوما باستخدام الملكية الفكرية لإطلاق طاقات الدولة في مجال التصميم. وقد أظهرت النتائج تحقق تأثير مضاعف واسع النطاق مما أدى إلى نشر الوعي بحماية التصميم والاستثمار فيها في كافة نواحي الاقتصاد. وقد عمل المشروع على مستويين. فعلى المستوى المؤسسي، تلقت كلا الدولتين الدعم لتطوير وتنفيذ استراتيجية قومية لحماية التصميم من خلال أنشطة زيادة الوعي وبناء القدرات التي أشاد بها المشاركون. وأسهم المشروع في تعزيز البنية التحتية المؤسسية الضرورية لتقديم خدمات متكاملة متعلقة بالملكية الفكرية. وعلى مستوى الشركات المستفيدة، فقد عمل الخبراء الوطنيون في مجال التصميم وقانون التصميم بصورة مباشرة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وساعدها على تطوير استراتيجيات للأعمال كثيفة الاعتماد على التصميم. وقد ركز النصح على كيفية استهداف الأسواق المحلية والعالمية بصورة أفضل وكيفية تأمين وتعزيز أصول الملكية الفكرية الثمينة. ولتيسير القيام بذلك، قام المشروع التجريبي بتطوير منهجيات وأدوات لزيادة الاستخدام الاستراتيجي لحقوق الملكية الفكرية من قبل المستخدم النهائي بصورة تتميز بالكفاءة والفاعلية. وسوف يتم توفير هذه الأدوات للدول الأعضاء إذا تم تكرار المشروع في دولها. كما تم تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية تسجيل التصميم. وتم عمل دراسات جدوى في كلا البلدين بما في ذلك دراسة تم إرسالها إلى أكثر من 2000 مشروع صغير ومتوسط لتقييم احتياجاتها وتوقعاتها ومصالحها من وراء المشروع. وبعد اتباع عملية قاسية، تم اختيار 68 مستفيدا (42 في الأرجنتين و26 في المغرب). وتم تنظيم فعاليات تدشين المشروع. وتضمنت هذه الفعاليات ندوة وطنية عقدت في بيونس آيرس في سبتمبر 2014. وقد رأى المشاركون المائة والثلاثة والخمسون أن الفاعلية مفيدة بالنسبة لاستخدامهم للموسم لنظام الملكية الفكرية وأشار 83% منهم إلى اهتمامهم بالمشاركة في المشروع. وفي أكتوبر 2014، قامت الليوبو و المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية بتقديم مشروع تجريبي في الدار البيضاء للمصممين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة المحتملة. كما تم عرض المشروع أيضا في مؤتمر مائدة مستديرة عقد مع المؤسسات صاحبة المصلحة. وأشار كافة المشاركون إلى اتفاقهم على المشاركة في المشروع. وفي إبريل 2015، وفي أعقاب عقد حلقة عمل لبناء القدرات للخبراء الوطنيين، تم عقد فعالية لتدشين المشروع بحضور 70 مشاركا في بوينس آيرس (كانت نسبة الرضا 95% و89% بالنسبة لفائدة المشروع التجريبي بناء على احتياجات الشركة). كما تم عقد حلقة عمل وفاعلية لتدشين للمشروع في الدار البيضاء في إبريل 2015. وقد تم تحقيق الهدف الرامي إلى إنشاء لجنة توجيهية وطنية للمشروع لضمان التنفيذ الناجح للمشروع. أما المؤسسات صاحبة المصلحة مثل الوزارات والخبراء الشركاء والجامعات والمدارس فقد كانت الآن جزء من برامج الشراكة بين القطاع العام والخاص أي الهيئة الاستشارية للمشروع في الأرجنتين واللجنة التوجيهية الوطنية للمشروع في المغرب. وقد تمت دعوتها للمشاركة في وضع الأهداف المشتركة. فمدرسة تصميم أزياء في المغرب على سبيل المثال كانت ستقوم بتقديم تغطية واسعة لمؤتمر عقد مؤخرا لكافة أصحاب المصلحة الوطنيين في المغرب. وقد عمل الخبراء الوطنيون عن كثب مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد أظهرت نتائج المشروع ودراساته أن 93% من الأربعة والثلاثين مشروعات الصغير والمتوسط المشاركة قد أكدت على رغبتها في الاستمرار في حماية تصاميمها بصورة استراتيجية. وقد كان يتم النظر عندئذ إلى حماية أصول الملكية الفكرية على أنه ضرورة وليس من الشكليات أو على أنه أمر غير ضروري. ونظرا لنقص الثقافة الوطنية في مجال حماية الملكية الفكرية، وخاصة حماية التصميم، حيث ينتشر التزوير، فقد اعتبر المشروع قوة دافعة

للتغيير، وزيادة الوعي، ودعم تطوير صناعات التصميم والثقة في نظام الملكية الفكرية الوطني. وقد قامت الأمانة منذ بداية المشروع بتعميم مسألة النوع الاجتماعي وقامت بنقل الممارسات الجيدة بين الدول. وكان سيتم عقد حلقة عمل لتبادل المعرفة في 16 نوفمبر 2015. ونظرا لاهتمام بعض الدول الأعضاء بتطبيق المشروع في بلادها، كان سيتم عقد فاعلية جانبية في وقت الغداء في 17 نوفمبر أثناء انعقاد جلسة لجنة العلامات. كما كان سيتم إقامة معرض للتصاميم اليوم السابق. وأكدت الأمانة على طلبها بتمديد المشروع إلى مايو 2016. وقد بدأ المشروع الذي يستمر لمدة عامين في إبريل 2014 بدلا من يناير 2014. ومن أجل تخفيف المخاطر المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الخروج كان من المهم بالنسبة للويو أن تقوم بتقديم المزيد من الدعم التقني للدولتين خلال هذه المرحلة الحرجة لإحداث تأثير على المدى الطويل. ورحبت الأمانة بأي تعبير عن اهتمام من الدول الأعضاء التي ترغب في تنفيذ مشروعات مماثلة في دولها.

35. وعبر وفد الأرجنتين عن رضاه بشأن التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ المشروع التجريبي. وقد كانت الأرجنتين تشارك في المشروع. وكان الهدف هو زيادة الوعي حول أهمية الملكية الصناعية. وكانت عملية تعزيز الرؤية الاستراتيجية لحماية تلك الحقوق غير الملموسة من الأمور المهمة بالنسبة للأرجنتين. وقد تم اختيار 42 مشروعا صغيرا ومتوسطا في مختلف القطاعات الإنتاجية لكي يتم تقديم الإرشاد والدعم لها أثناء عملية التطبيق لحماية تصاميمها. علاوة على ذلك، تم إعداد وثائق ومنهجيات تنفيذ المشروع من أجل تيسير استمراره في الأرجنتين وتكراره في دول أخرى. ونتيجة للنتائج المرضية التي تم تحقيقها، كانت السلطات الأرجنتينية تفكر في تطبيق مرحلة جديدة من المشروع في 2016 من أجل زيادة عدد وتنوع المشروعات المشاركة. ولأن المشروع الذي كان سيبسمر لمدة عامين بدأ فقط في إبريل 2014 فقد دعم الوفد تمديده إلى مايو 2016.

36. وعبر وفد المغرب عن رضاه بسير العمل في تنفيذ المشروع التجريبي. وقد تم اختيار المغرب كإحدى الدولتين اللتين سيتم تطبيق المشروع التجريبي بهما. وكانت تمتلك قدرات كبيرة في مجال التصميم. وبالرغم من ذلك، كان معدل تسجيل التصاميم الصناعية أقل بكثير مما ينبغي. وبدعم من الويو والخبراء الوطنيين، استطاعت المغرب تحديث استراتيجية الملكية الفكرية الوطنية بها وخاصة استخدام التصاميم الصناعية والعلامات التجارية في الدولة. وقد مكن نشر الوعي وبناء القدرات السلطات من مساعدة الأعمال على استخدام التصاميم الصناعية في تحسين تنافسيتها في السوق المحلية والعالمية. وفي عام 2015، تم اختيار مشروعا في قطاعات استراتيجية للمشاركة في المشروع التجريبي. وكانت هناك مشروعات مهمة بالمشروع مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المنسوجات والالكترونيات والأثاثات. وقامت السلطات بإشراك كافة أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجمعيات المهنية، والمدارس والهيئات الحكومية. ويمكن استخدام الأدوات والمنهجيات التي تم تطويرها في ظل المشروع في الدول الأعضاء التي تهتم بتقليد المشروع في دولها. وقد تم تحقيق نتائج ملموسة في ظل المشروع. وأيد الوفد الاقتراح الخاص بتمديد المشروع من أجل تغطية فترة العامين ومن أجل القيام بالتنفيذ الكامل لاستراتيجية الخروج بالتعاون الوثيق مع الويو. واقترح الوفد تكرار المشروع في دول أخرى نظرا للنتائج الإيجابية التي تم تحقيقها حتى الآن. ويمكن عرض مسودة مشروع مقترح في الدورة التالية لتمكين الدول الأخرى من الاستفادة أيضا من المشروع.

37. وصرح وفد الاتحاد الروسي أنه سيكون ممثما بالعمل مع الأمانة على المشروع من أجل الاستفادة من مختلف الاستراتيجيات والمنهجيات والأدوات التي قامت الويو بتطويرها في ظل المشروع.

38. وصرح الرئيس بأن المشروع التجريبي سوف يتم تمديده إلى مايو 2016 في حالة عدم وجود اعتراض من الحضور. ثم دعا الأمانة إلى عرض التقرير المرحلي التالي.

39. وقدمت الأمانة (السيد شينكورو) استعراضا موجزا للتقدم الذي تم إحرازه في المشروع بشأن بناء القدرات في استخدام معلومات فنية وعلمية مناسبة خاصة بالتكنولوجيا كحل لتحديات التنمية التي تم تحديدها - المرحلة الثانية. وقد أدت عملية إجراء تقييم للطلبات المقدمة وإجراء مشاورات موضوعية مع السلطات الوطنية إلى اختيار أربعة دول مستفيدة

للمرحلة الثانية من المشروع وهي: أثيوبيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا. وقد تم توقيع مذكرات تفاهم بين الدول الأربعة المستفيدة والويبو. وتم تكوين فريق من الخبراء الوطنيين في أثيوبيا وتنزانيا ورواندا. أما الخطوة التالية في تلك البلدان فكانت تحديد الخبراء الوطنيين والدوليين، لأنه سيتم القيام بتقييم احتياجات. وسوف يؤدي ذلك إلى تقديم مخرجات مشروع رئيسية بما في ذلك طلب بحث وتقرير بحث للبراءات، وتقرير عن بيئة التكنولوجيا وخطط العمل لتطبيق وتسويق التكنولوجيا الملائمة.

40. وأحاط وفد الصين علماً بأن الوثيقة تضمنت تقارير مرحلية لمشروعات جدول أعمال التنمية الأربعة الجارية وتقارير إنجاز لمشروعين وتقرير مرحلي حول التسعة عشر توصية للقيام بتنفيذها على الفور. وقد عبر الوفد عن سروره لإحاطته علماً بأن تنفيذ المشروعات المعتمدة وخطة أعمال التنمية تسير بانتظام وتحقق مزايا حقيقية وعملية للعديد من البلدان النامية. وتم عقد ندوة خبراء حول نقل التكنولوجيا مع التركيز على الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. وتم إنشاء بوابة إلكترونية على موقع الويبو حول التعاون بين دول الجنوب في مجال الملكية الفكرية. وقد استمر المشروع البحثي الناجح حول الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعبر الوفد عن أمله في أن تستمر اللجنة في العمل بالمشاركة مع الأمانة والوكالات الأخرى لتنفيذ مختلف التوصيات والمشروعات في ظل جدول أعمال التنمية.

41. وصرح وفد رواندا بأن المشروع لا يزال في مرحلة مبكرة. وقد كان ذلك مشروعاً مهماً بالنسبة لرواندا. وكانت تتطلع إلى إقامة تعاون مثمر مع الويبو لضمان تنفيذ المشروع بصورة تحقق نتائج ملموسة لكافة جوانب الاقتصاد.

42. ورحب وفد اليونان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة بآء، بشمولية التقرير والطريقة التي عرض بها. وقد عكس التقرير كم ضخماً من العمل المكرس للتنمية. ورحبت المجموعة بالوصف التحليلي لكل مشروع وعملية التقييم الذاتي. وقد أشارت العناصر المفصلة المذكورة في المرفق 7 في التقرير بالإضافة إلى التقرير الأخير المقدم إلى جلسة CDIP/15 بوضوح إلى استمرار تنفيذ جدول أعمال التنمية بنجاح في الأنشطة ذات الصلة بالويبو بالرغم من تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ذات الصلة. ويجب أن تستمر المنظمة في القيام بدور ريادي في عملية تطوير نظام ملكية فكرية عالمي فعال ومتوازن لأن ذلك يمكن عملية الابتكار والإبداع لمصلحة الجميع، واحترام هدفه الشامل، وهو تعزيز الملكية الفكرية، مع ملاحظة أن اعتبارات التنمية هي جزء لا يتجزأ من هذا العمل من أجل تمكين الدول الأعضاء من استخدام الملكية الفكرية كأداة إيجابية في عملية التنمية.

43. وأحاط وفد جمهورية كوريا علماً بالبداية الناجحة للمشروع محل النقاش. وقد تم تدشينه في يوليو 2014. وعبر الوفد عن أمله في أن يتم إدماج الخبرات والمعرفة التي تم اكتسابها خلال المرحلة الأولى في المرحلة الثانية. وسوف يؤدي إحراز تقدم في هذه المرحلة إلى تحقيق الفائدة لأثيوبيا وتنزانيا ورواندا وأوغندا. ومنذ عام 2014 عمل المكتب الكوري للملكية الفكرية على البدء في تطوير أساليب تكنولوجية ملائمة. وفي هذا العام، كان يطور أساليب تكنولوجية لمنغوليا وميانمار على أمل أن تساعد الشعوب في تلك الدول على زيادة دخولها وتحسين معيشتها. كما قام المكتب الكوري للملكية الفكرية أيضاً بتنفيذ العديد من الأنشطة مع الدول الأعضاء في الويبو من خلال الصناديق الاستثنائية الكورية. فمنذ عام 2009 على سبيل المثال، تم استخدام الصناديق الاستثنائية الكورية في المساعدة في تنظيم مسابقات تحت عنوان "حلول الابتكار للحياة اليومية". وقد تم تشجيع تلك المسابقات. وكانت تقدم مكافآت للتميز في مجال اختراع أشكال جديدة من التكنولوجيا الملائمة التي يمكن إنتاجها بسهولة وبصورة اقتصادية في المجتمعات الكادحة. وفي هذا العام، كانت تتعاون مع الحكومات المحلية لعقد مسابقات في منغوليا وجمهورية الدومينيكا. وقد عبر الوفد عن سعادته بمشاركة خبرته في هذا المجال مع الدول الأعضاء.

44. ورحب وفد لكسمبرغ، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بالوثيقة لأنها أوضحت العمل المهم الذي تم القيام به من قبل الويبو في مجال تنفيذ جدول أعمال التنمية. وقد قاموا بالتعبير عن تقديرهم للأنشطة المذكورة في الوثيقة والإنجازات التي تم تحقيقها. كما رحبوا بالجهود المبذولة من قبل المدير العام وموظفيه لتحقيق الأهداف المتعلقة بالعام السابق والتي وضعتها الدول الأعضاء في الويبو.

45. وعبر وفد رومانيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن سروره لملاحظة أن أهداف غالبية المشروعات قد تم تحقيقها بصورة كاملة أو تم تحقيق تقدم ملحوظ بها من خلال الفترة الزمنية المحددة لها في الأصل. ورحبت المجموعة بالتقدم الذي تم إحرازه والإنجازات التي أشارت لها الأمانة. كما تطلعت المجموعة إلى الحصول على معلومات حول النتائج النهائية للمشروعات في الدورات المستقبلية.

46. وعبر وفد أوغندا عن سروره لكونه مستفيدا من المرحلة الثانية من المشروع. وقام الوفد بتقديم عددا من التوضيحات بشأن التقرير الخاص بأوغندا. ولم تذكر الأمانة أنه تم إنشاء فريق خبراء في أوغندا. وعند تدشين المشروع في 11 أغسطس 2015 كان هناك حماس شديد له. وقد تم استقبال المشروع بالترحاب. وتم إنشاء فريق خبراء وطني بعد أسبوعين. وتم عقد اجتماعين آخرين منذ ذلك الحين. وسوف يتم عقد اجتماع رابع يوم الجمعة. وسيقوم أعضاء فريق الخبراء بتقديم مقترحات للمشروع.

47. واختتم الرئيس المناقشات نظرا لعدم وجود أي ملاحظات من الحضور. كما دعا الأمانة إلى عرض التقرير المرحلي الخاص بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية - المرحلة الثانية.

48. وقامت الأمانة (السيد فينك) بعرض التقرير. وكانت المرحلة الثانية للمشروع في مرحلة مبكرة. وكان المشروع يمثل مشروعا مظلما للدراسات الوطنية والإقليمية التي تسعى إلى تقليص فجوة المعلومات التي يواجهها صانعو القرار أثناء عملية تصميم تنفيذ أنظمة الملكية الفكرية التي تدعم التنمية. وفي المرحلة الثانية، سوف يتم مد نطاق الدراسة ليشمل دول ومناطق جديدة بالإضافة إلى موضوعات جديدة لم تتم تغطيتها في المرحلة الأولى. وبدأت في يناير بسبب التأخر في توظيف مسؤول عن المشروع. وبالرغم من ذلك، استطاعت الأمانة توظيف خبير اقتصادي مؤهل لقيادة عملية تنفيذ المشروع. وحتى الآن تم اختيار دولتين بناء على معايير الاختيار التي ذكرت في وثيقة المشروع. وكانت إحداها هي كولومبيا. وطالبت الحكومة الأمانة بإنشاء وحدة لتسجيل قاعدة بيانات الملكية الفكرية من أجل إجراء التحليل الاقتصادي. وكانت سوف تستخدم في التقييم التجريبي لمبادرات سياسات الملكية الفكرية في السنوات الخمس الأخيرة. كما تلقت الأمانة أيضا طلبا من بولندا لاستكشاف دور حقوق الملكية الفكرية في قطاع الرعاية الصحية وخاصة في مجال الابتكار. وقد تم القيام بمهام تقصي حقائق. وكانت الأمانة في خضم استكمال وثائق المشروع لهاتين الدولتين. وكانت أيضا تستمر في تحديد المشروعات الخاصة بالدولة المتبقية والدراسات الإقليمية. وكان يتم عقد مشاورات مع عدد من الحكومات وفقا لوثيقة المشروع.

49. ورأى وفد تشيلي أنه من الإيجابي أنه كانت هناك دراسات لا يزال يتم إجراؤها تحت مظلة المرحلة الثانية للمشروع. وكانت تشيلي مستفيدة من المشروع. وكان من المهم تكرار الدراسات التي جرت في الدول الأعضاء الأخرى التي قد تكون محتمة. ويمكن للدول الأعضاء الاستفادة من الكم الكبير من العمل الذي تم إنجازه. ويمكن أيضا القيام بمزيد من الأبحاث حول الدراسات التي تم تنفيذها في الدول المستفيدة. وكان يمكن لتشيلي أن تهتم بالاستفادة من هذه الاحتمالية.

50. وأبلغ وفد سري لانكا اللجنة بأن اللجنة التوجيهية الوطنية بشأن الملكية الفكرية قد عقدت مؤتمرا بالفيديو مع الويبو الأسبوع الماضي لمناقشة إجراء مزيد من التطورات فيما يتعلق بخطة العمل المكونة من عشر نقاط. وتم عقد اجتماعين. وقامت اللجنة بدراسة مشروع حول الملكية الفكرية، السياحة والثقافة: دعم أهداف التنمية وتعزيز التراث الثقافي في مصر وفي البلدان النامية الأخرى. وأيد الوفد المشروع وطالب باختيار سري لانكا للمشاركة في المشروع.

51. وأختتم الرئيس المناقشات نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور. ودعا الأمانة لتقديم التقرير المرحلي بشأن المشروع حول تعزيز وتمية القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض الدول الإفريقية.

52. وقدمت الأمانة (السيدة كروبيلا) التقرير. وقد قامت بوركينافاسو بتدشين المشروع وتم اعتماده في الجلسة CDIP/9. وقد أدى التحول إلى التليفزيون الأرضي الرقمي إلى خلق فرص كبيرة للقطاع السمعي البصري. لقد كان قطاعا

ثقافيا مهما ويمكن أن ييسر توزيع الأعمال الابتكارية في إفريقيا. وقد كان هذا القطاع مدرا للدخل ويمكن أن يدعم النمو. وبالرغم من ذلك فقد كان فهم الملكية الفكرية ضعيفا. وسعى المشروع إلى تطوير إطار مستدام للقطاع السمعي البصري على أساس الهياكل المهنية المحسنة والأسواق البيئية التنظيمية. كما سعى لتعزيز فهم والاستخدام الاستراتيجي لنظام الملكية الفكرية كأداة رئيسية لدعم الإنتاج التسويقي والتوزيع في القطاع السمعي البصري في إفريقيا. وكان أحد أهداف ذلك الإسهام في تطوير الخبرات المحلية في إفريقيا لتمكين المتخصصين من اكتساب المعرفة الضرورية لتمكينهم من التعامل مع المشكلات التي حدثت في هذا القطاع. وتم تبني المشروع التجريبي في فبراير 2013. وتم اعتماد تمديد لمدة ستة أشهر في جلسة CDIP/15. وكان هناك تقدم مهم في تنفيذ المشروع. وقد شاركت السلطات في الدول المستفيدة عن كثب في التنفيذ. وقد تضمنت هذه السلطات: مجلس كينيا لحقوق المؤلف، ولجنة الأفلام بكينيا، ووزارة الثقافة بالسنغال، ومكتب بوركينابي لحق المؤلف ووزارة الثقافة والفنون والسياحة في بوركينافاسو. وتضمن المشروع ثلاثة أنشطة. النشاط الأول كان يتعلق بأوراق ودراسات تحديد النطاق. وقد تم استكمال هذا المكون من خلال استكمال دراسة حول التفاوض بشأن الحقوق والإدارة الجماعية للحقوق في القطاع السمعي البصري والتي أعدتها السيدة كوسكينين أولسون. وتم عرض الدراسة في جلسة CDIP/14. أما النشاط الثاني فقد كان يتعلق بحلقات دراسية تدريبية والتنمية المهنية. وقد تم تنظيم ندوتين تدريبيتين في كل من الدول المستفيدة الثلاثة. وفي السنغال، تم عقد حلقتين دراسيتين عمليتين للمحامين حول حقوق المؤلف والعقود في القطاع السمعي البصري. وقد تضمنت كل ندوة وطنية ما بين 60 و 80 متخصصا. وقد تم اختيار المشاركين المدعومين لحضور الحلقات الدراسية من خلال التشاور الوثيق مع نقاط الاتصال الوطنية التي خصصتها كل دولة مستفيدة. وتم بذل جهود من أجل تطوير التآزر بين الدول المستفيدة. وفي الجلسة CDIP/14 قامت وفود كوت ديفوار وأوغندا والمغرب بالتقدم بطلب رسمي بقبولها كدول مستفيدة من المشروع. وتمت دعوة عدد محدود من المراقبين من هذه الدول للمشاركة في حلقات التدريب التي نظمت في عام 2015. وكان النشاط الثالث يتعلق بالمؤسسة وبناء المهارات. وتم تنظيم وتنفيذ برنامج بناء مهارات وتدريب عالي المستوى في بوركينافاسو. وفي السنغال، تم توفير تحليل قانوني وتم اقتراح صياغة تعديلات خاصة بمشروعات التشريعات واللائحة الداخلية للمنظمة الجديدة للإدارة الجماعية متعددة المجالات. وتم إعداد تحليل قانوني ومسودة تعليقات بخصوص أحكام حقوق المؤلف الخاصة بمشروع قانون الاتصال والتي كانت تحت الإعداد على مستوى الحكومة. وفي كينيا، ناقشت الندوات دور وحدود الإدارة الجماعية والحاجة إلى وجود تراخيص تجارية تقوم على أساس القيمة كأساس لاستغلال الأعمال السمعية والبصرية. وتم إنشاء فريق عمل لتحديد خارطة طريق لإنشاء منظمة إدارة جماعية سمعية وبصرية.

53. وصرح وفد السنغال بأن المشروع قد تم تنفيذه في سياق النمو السريع للقطاع السمعي البصري في السنغال وإفريقيا. وقد تم تعزيز هذا الأمر من خلال التحول الرقمي. ولذلك فقد كان المشروع ذو صلة للغاية. وتم إجراء دراستين. وكان هذا الأمر مهما نظرا لعدم وجود دراسات في هذا المجال في إفريقيا. وتم تنظيم ندوتين للمتخصصين في مجال الأفلام في السنغال. وقد شارك متخصصون من القطاع المالي والقطاع المصرفي وهيئات البث في الندوتين. كما تم عقد حلقات عمل عملية للمحامين حول حقوق المؤلف والعقود في القطاع السمعي والبصري. وتم تدريب 60 محاميا على قانون حقوق المؤلف. وشارك خبراء من بوركينافاسو وكوت ديفوار وكينيا والمغرب ودول أخرى في الندوات. وسمح المشروع بإجراء تحليل قانوني وتقديم مسودة تعليقات حول أحكام حقوق المؤلف في مشروع قانون الاتصال الذي يتم إعداده على مستوى الحكومة. ودعم المشروع أيضا إنشاء منظمة إدارة جماعية جديدة متعددة التخصصات. وأسهم المشروع أيضا في رفع الوعي بخصوص النماذج الاقتصادية الجديدة في القطاع السمعي والبصري وفرص إفريقيا من خلال الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية. وأدى المشروع أيضا إلى بداية علاقة عملية مع القطاع المالي. كما أشعل المشروع أيضا اهتمام المحامين في المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية. وبناء على طلب الحكومة وتبابة المحامين تم عقد حلقتي عمل عمليتين للمحامين حول حقوق المؤلف والعقود في القطاع السمعي والبصري. ونتج عن هذا المشروع فهم أفضل بدور الإدارة الجماعية، والممارسات التعاقدية والتفاوض الجماعي. كما سمح أيضا بتبادل الخبرات بين الدول وأصحاب المصلحة. واقترح الوفد استمرار المشروع بعد استكمال المرحلة التجريبية. فقد كانت هناك حاجة إلى المزيد من الأنشطة من أجل تحقيق الأثر المستدام. وأقر الوفد أيضا مشاركة الدول التي تهتم بالدخول في المشروع، وهي: كوت ديفوار والمغرب ورواندا وأوغندا. واقترح الوفد أيضا الإسراع في تطبيق برنامج التعلم عن

بعد والذي تم التركيز عليه من قبل أصحاب الحقوق أثناء الندوة. وسوف يفيد التدريب عبر الانترنت باستخدام أدوات رقمية عددا أكبر من الأفراد. وفي الختام، اقترح الوفد مد نموذج المشروع ليشمل مجالات أخرى مثل الموسيقى والتي كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع السمعي والبصري. وتعتبر الموسيقى أكثر أشكال الفن شيوعا في إفريقيا. وسوف يؤدي تطبيق برامج بث جديدة عبر الانترنت إلى تغييرات عميقة في هذا القطاع. ويجب على إفريقيا أن تستعد لهذا التغيير.

54. وصرح وفد بوركينا فاصو بأن المشروع قد رحب به القطاع السمعي والبصري في دولته. وقد كان المشروع وأهدافه ذات صلة للغاية. وتم تنظيم حلقات عمل في واجادوجو في يوليو 2014 وسبتمبر 2015 تحت مظلة المشروع. كما تم تقديم تدريب فني من قبل خبراء وطنيين ودوليين. وقد مكن ذلك المشاركين الذين كانوا في الغالب منتجين ومذيعين ومؤدين ومحامين متخصصين وممثلي مؤسسات مصرفية ومسؤولي إدارة عامة على اكتساب التدريب الضروري. كما يسرت أيضا عقد اجتماعات متخصصة بين أصحاب المصلحة. كما أدى المشروع التجريبي أيضا إلى حشد الموارد والأنشطة المتعلقة بحقوق المؤلف والأعمال السمعية والبصرية. وبالرغم من الأثر الضخم للمشروع، فقد كانت التوقعات لا تزال مرتفعة للغاية. ونظرا للمزايا التي يتم الحصول عليها من خلال المشروع، يود الوفد استمرار المشروع ليمن أصحاب المصلحة من التوصل إلى فهم أفضل للمعايير الضرورية لإنشاء صناعة سمعية وبصرية حقيقية في بوركينا فاصو. وسعى الوفد إلى التوصل إلى فهم الدول الأعضاء في هذا الصدد.

55. وأشار ممثل شبكة العالم الثالث إلى أن الأمانة كانت تقترح مد المشروع ليشمل ثلاثة دول مستفيدة إضافية. وبالرغم من ذلك، كان من المنطقي استكمال المشروع التجريبي وفقا لوثيقة المشروع الأولية وتقييم النتائج قبل التوسع في المشروع. وقد كان مدى قيام المشروع بتيسير تنفيذ أهدافه وأهداف جدول أعمال التنمية من الأمور ذات الأهمية الخاصة. وطالب ممثل الشبكة الأمانة بتوفير المواد المستخدمة في حلقات العمل وفي الندوات التي نظمت تحت مظلة المشروع للجمهور. كما أشار التقرير المرحلي أيضا إلى أن مواد التدريب وبرنامج التعليم عن بعد قد تم تطويرهما بالتعاون مع أكاديمية الويبو. كما طالب ممثل الشبكة أيضا بتوفير تلك المواد للجمهور.

56. وأكد وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، على طلب وفد السنغال وبوركينا فاصو المتعلق بالتوسع في المشروع من أجل استفادة الدول الإفريقية الأخرى من المشروع. وقد أشارت ثلاثة أو أربعة دول أفريقية إلى رغبتها في المشاركة في المشروع. وترجو المجموعة أن تتم دراسة الطلب من أجل استفادة المزيد من الدول الإفريقية من المشروع.

57. ودعم وفد المغرب التوسع في المشروع دعما كاملا. وكان يود استفادة المغرب من المشروع.

58. ودعا الرئيس الأمانة إلى الاستجابة إلى تعليقات الحضور.

59. وأشارت الأمانة (السيدة كرويل) إلى أن العديد من الوفود قد طالبت بالتوسع في المشروع. كما كان هناك طلب يتعلق بالتوسع في نطاق المشروع بحيث يغطي قطاع الموسيقى على سبيل المثال. وسوف تنظر الأمانة في الطلب. وفيما يتعلق بتعليق ممثل شبكة العالم الثالث، أوضحت الأمانة أنه في الوقت الحالي، كان هناك اقتراحا مقدم من الأمانة بالتوسع في المشروع. وتم تلقي اقتراحات وطلبات رسمية من عدد من الحكومات، بما فيها كوت ديفوار، المغرب وتونس وأوغندا. وقد شارك مراقبون من تلك الدول في الأنشطة لكن لم يكن من الممكن تضمين هذه الدول بصورة رسمية في عملية تنفيذ المشروع لأنه كان في المرحلة التجريبية. وقد تم استكمال هذه المرحلة حاليا. وسوف يتم عمل تقييم في نهاية العام. وفي أعقاب عملية التقييم، سيتم اتخاذ قرار حول ما كان يجب أم لا يجب التوسع في المشروع. ولم يتم إتاحة برنامج التعليم عن بعد للجمهور لأنه كان لا يزال يتم تطويره. وكان من المتوقع استكمالها في نهاية العام. وسوف يكون عندئذ مفتوحا لمشاركة كافة المتخصصين الذين كانوا يرغبون في المشاركة به. وقد تم إعداد الكثير من الوثائق في خلال عملية تنفيذ هذا المشروع مع الحصول على مدخلات من الخبراء الأفارقة والخبراء الدوليين. وسوف يتم إتاحة المستندات على موقع المشروع على الانترنت الذي سيتم إطلاقه في القريب.

60. واختم الرئيس المناقشات نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور. كما انتقل إلى استكمال التقارير ودعا الأمانة إلى إعداد أول تقرير.

61. وقدمت الأمانة (السيد الجزيري) نظرة شاملة لتقرير الانجاز الخاص بالمشروع الخاص بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: تحديات مشتركة - بناء حلول. وقد اعتمد المشروع على توصيات جدول أعمال التنمية رقم 19 و 25 و 26 و 28. وقد تضمن عددا من الأنشطة التي تهدف إلى استكشاف المبادرات المحتملة والسياسات المتعلقة بالملكية الفكرية والخاصة بتعزيز نقل التكنولوجيا ونشر وتيسير الوصول إلى التكنولوجيا من أجل تحقيق التنمية وخاصة لفائدة البلدان النامية وأقل الدول نموا. وكما ورد في الوثيقة الأصلية للمشروع التي اعتمدها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في 2010 (وثيقة CDIP/6/4 Rev.) فإن الهدف من المشروع كان "استكشاف طرق جديدة لتحقيق التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية، وتعزيز التفاهم والتوافق حول مبادرات أو سياسات الملكية الفكرية المحتملة لتعزيز نقل التكنولوجيا". وقد ركز تقرير انجاز المشروع على النتائج التي تم الحصول عليها منذ إعداد التقرير المرحلي الرابع الذي تم عرضه في الجلسة CDIP/14 (وثيقة CDIP/14/2، صفحات 9-17). وقد تم القيام بكافة الأنشطة التي تم توقعها في ظل المشروع. وتمت الإحاطة بالتقرير النهائي لمنتدى الخبراء (وثيقة CDIP/15/5) في الدورة الأخيرة وسوف تتم مناقشته في هذه الدورة. وبموجب النشاط 1 من أنشطة المشروع تم عقد خمسة اجتماعات تشاورية إقليمية حول العالم. وقد تم عقد أول مشاورات إقليمية في سنغافورة بشأن منطقة آسيا يومي 16 و 17 يوليو 2012. وتم عقد المشاورات الإقليمية الثانية في الجزائر لتتناول إفريقيا والمنطقة العربية يومي 29 و 30 يناير 2013. وتم عقد المشاورات في اسطنبول بشأن الدول التي تمر بمرحلة تحول يومي 24 و 25 أكتوبر 2013. أما المشاورات الإقليمية الرابعة فقد عقدت في جنيف بشأن البلدان النامية يومي 25 و 26 نوفمبر 2013. أما المشاورات الخامسة والأخيرة فقد عقدت في مونتيري بشأن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي يومي 5 و 6 ديسمبر 2013. ووفقا للنشاط الثاني من أنشطة المشروع، تم استكمال الستة دراسات حول نقل التكنولوجيا وتمت مراجعتها من قبل استشاريين خارجيين. وقد قام بإجراء دراسة بعنوان "اقتصاديات الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا" (وثيقة CDIP/14/INF/7) بروفيسور فرانثيسكو ليسوني، جامعة بوكوني، إيطاليا. وقد قام بإجراء دراسة بآء بعنوان "السياسات والمبادرات المتعلقة بالملكية الفكرية في البلدان النامية لتعزيز نقل التكنولوجيا" (وثيقة CDIP/14/INF/8) السيد سيسول موسونجو، شريك سيسول موليكولونزو وشركاه، نيروبي، كينيا، وقام بعمل استعراض القراء لها بروفيسور والتر بارك، الجامعة الأمريكية، الولايات المتحدة. كما قام بإعداد دراسة ج بعنوان "دراسات حالات حول التعاون والتبادل بين مؤسسات البحث والتطوير في الدول المتقدمة والنامية". (وثيقة CDIP/14/INF/9) والتي قام بها السيد بومان هايدن، بروفيسور، جامعة جوتنبرج، السويد وقام بعمل استعراض القراء لها د. نيكولوس توم، مركز الأبحاث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية، إسبانيا. أما الدراسة د والتي تحمل عنوان "السياسات التي تتبنى مشاركة المشروعات في نقل التكنولوجيا" (وثيقة CDIP/14/INF/10)، فقد قام بإعدادها السيد فيليب منديس، رئيس مؤسسة أوبتيون، بريسبين، استراليا، وقام بعمل استعراض القراء لها د. نيكولوس توم، مركز الأبحاث المشتركة بالمفوضية الأوروبية، إسبانيا. أما الدراسة ه والتي تحمل عنوان "نقل التكنولوجيا على مستوى العالم: تحليل من منظور البلدان النامية" (وثيقة CDIP/14/INF/11) فقد أعدها السيد كيث ماسكوس، بروفيسور بجامعة كولورادو، بولدار، كولورادو، الولايات المتحدة الأمريكية، والسيد كمال ساجي، بروفيسور بجامعة فاندربيلت، ناشفيل، تيناسي، الولايات المتحدة الأمريكية وقام بعمل استعراض القراء لها بروفيسور والتر بارك، الجامعة الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الختام، فإن الدراسة التي تحمل عنوان "بدائل نظام البراءات المستخدمة في دعم جهود البحث والتطوير، بما في ذلك آلية الدفع والجذب، مع التركيز بصفة خاصة على جوائز تحفيز الابتكار ونماذج التنمية مفتوحة المصدر" (وثيقة CDIP/14/INF/12) فقد أعدها السيد جيمس باكارد لوف، مدير مؤسسة كيه.إي.آي. واشنطن، دي سي، الولايات المتحدة الأمريكية وقام بعمل استعراض القراء لها بروفيسور دومينيك فوريه، إي.بي.إف.إل. سويسرا. وقد تم استعراض كافة الدراسات من قبل الخبراء وتمت مراجعتها في النهاية من قبل المراجعين المعنيين في منتدى الخبراء الخاص بنقل التكنولوجيا (النشاط الخامس). وفي ظل النشاط الثالث للمشروع، ويهدف صياغة

ورقة مفاهيم تعتبر أساساً لمنتدى الخبراء، تم تقديم الورقة لمراجعتها من قبل الخبراء الدوليين وقدمت إلى البعثات الدائمة للدول الأعضاء في 1 سبتمبر و 21 أكتوبر 2014. وقد تم عقد اجتماع لمدة يوم واحد مع منظمات غير حكومية ومنظمات حكومية دولية في 28 أكتوبر 2014 مع خبراء من منظمات حكومية دولية (الأونكتاد) والقطاع الخاص (جنرال إلكتريك ومؤسسة آي.بي.أو). وفي ظل النشاط الرابع للمشروع، كما هو مشار من قبل، فإن العمل فيما يتعلق بإعداد المواد والوحدات وأدوات التدريس والأدوات الأخرى كان يمكن أن يبدأ بعد الدراسة والاعتماد من قبل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ووفقاً للنشاط الخامس للمشروع، تم عقد منتدى خبراء الويبو لنقل التكنولوجيا (الذي أطلق عليه في الأصل اسم "منتدى الخبراء الدولي بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: تحديات مشتركة - وبناء الحلول") في جنيف في الفترة من 16 إلى 18 فبراير 2015. وتضمن منتدى الخبراء عروضاً توضيحية قدمها ستة خبراء من خلال دراسات وعروض توضيحية قام بها الأربعة خبراء الذين قاموا بعمل استعراض القراء، بالإضافة إلى ستة جولات حلقات نقاش هادئة حول نقل التكنولوجيا قام بها ثمانية خبراء دوليين من الدول المتقدمة والنامية، تم اختيارهم وفقاً لمعايير الاختيار التي اعتمدها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها الرابعة عشر (وثيقة 2. CDIP/14/8 Rev.). وكان الهدف منها هو البدء في نقاشات حول كيفية زيادة تيسير وصول البلدان النامية وأقل البلدان نمواً للمعرفة والتكنولوجيا من خلال ولاية الويبو. وقد حضر الفاعلية 130 مشاركاً. وتم تقديم "أفكار الخبراء" التي تمت الموافقة عليها في منتدى الخبراء إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لدراستها واعتمادها بهدف تضمين العمل الذي يرمي إلى تنفيذ "أفكار الخبراء" تلك في برامج عمل الويبو. وقد تم ذكرها في التقرير النهائي لمنتدى الخبراء (وثيقة CDIP/15/5) وستتم مناقشتها في هذه الدورة. وبموجب النشاط السادس للمشروع، تم إقامة منتدى إلكتروني. وكان يسهل الدخول إليه من خلال موقع جدول أعمال التنمية على الإنترنت الذي يحمل عنوان "بوابة نقل التكنولوجيا". ويمكن تقديم بيان عملي قصير في نهاية هذا العرض التوضيحي في حالة موافقة الرئيس على ذلك. وبموجب النشاط السابع للمشروع، كما هو مبين سلفاً، يمكن البدء في العمل على تنفيذ أي نتيجة بعد دراستها واعتمادها من قبل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ويمتلك هذا المشروع معدل استخدام ميزانية يبلغ 77%، وقامت الأمانة بتقديم بيان عملي لاستخدام بوابة نقل التكنولوجيا.

62. وعبر وفد المكسيك عن رغبته في التعرف على كيفية قيام الأمانة بالإعلان عن البوابة. فلديها معلومات ذات صلة ويجب أن تجعلها متاحة للأكاديمية والمؤسسات الأخرى والدول الأعضاء. كما عبر الوفد أيضاً عن رغبته في معرفة من الذي سيقوم بمتابعة الأسئلة والإجابات في المنتدى.

63. وأشار وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، إلى أن اللجنة كانت تناقش تقرير الإنجاز بينما كانت هناك مسائل معلقة بشأن نتيجة المشروع. ويود الوفد معرفة ما إذا كان ذلك يمثل ممارسة شائعة في المنظمة أم لا. وقد أدركت المجموعة أن النتيجة النهائية، كما أشارت الأمانة بالنسبة للنشطين الرابع والسابع، سوف تعتمد على اتفاقيات تتوصل إليها الدول الأعضاء. ولذلك سعت المجموعة إلى الحصول على توضيح حول ما إذا كان من الإجراءات الطبيعية القيام بعمل تقرير إنجاز قبل اكتمال المشروع بالفعل.

64. وأشار وفد البرازيل، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى أن تقرير الإنجاز قد أقر بالمناقشات التي جرت في الدورة السابقة عندما تقرر أن أي أعمال تهدف إلى إعداد وتوفير مواد ووحدات وأدوات تدريس وأية أدوات أخرى يجب أن تنتظر ويكون تنفيذها مشروطاً بتحليل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لنتائج الأنشطة المذكورة في ورقة المفاهيم المعتمدة في الدورة الرابعة عشر. وذكرت المجموعة بما يلي في ملخص الرئيس: "سوف تعتمد مناقشاتنا على تقرير منتدى الخبراء وأية أفكار تود الدول الأعضاء طرحها". وعبرت المجموعة عن اعتقادها بأن ذلك هو فهم غالبية الأعضاء. ويعتبر منتدى الخبراء واحد من مجموعة من الأنشطة التي طرحت فيها الأفكار حول طرق زيادة تدفق التكنولوجيا لمن يحتاجها. وتطبق تلك الملاحظة على النقطة التي أثرت في التقرير حول النشاط السابع. ونتيجة لذلك، وكما ذكر وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، كان من الصعب اعتبار أن المشروع قد انتهى قبل مناقشة اللجنة لكافة الأفكار التي أثرت في سياق أنشطته والخروج بتوصيات لتقديمها إلى الجمعية العامة. ولذا تطلعت المجموعة إلى مناقشة نتائج المشروع

بشيء من التفصيل أثناء الدورة من أجل خروج اللجنة بتوصيات تصدق على أهداف التوصيات الأربعة التي حفزت القيام بهذه المبادرة.

65. وصرح وفد الصين بأن إحدى المسؤوليات الأساسية للويبو كانت تعزيز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من أجل الإسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذلك، كان المشروع سيؤدي إلى تنفيذ هذا الهدف. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن المشروع عصري ويرتبط بنود عمل مختلفة تتعلق بالملكية الفكرية. ولذلك، كان يجب على اللجنة دراسة استخدام كافة الاستنتاجات والأفكار الناجمة عن المشاورات، بما في ذلك أفكار الخبراء، واستعراض القراء، والأفكار والمفاهيم التي تمخضت عن المشاورات. وحث الوفد الأمانة على التوسع في جهودها ولعب دور أكثر فاعلية في مجال نقل التكنولوجيا. وفيما يتعلق بالوثيقة CDIP/16/3 والاستنتاجات المتضمنة بها، عبر الوفد عن رغبته في الاهتمام بها بصورة أكبر كما عبر عن أمله في استمرار الويبيو في المساعدة على بناء القدرات في البلدان النامية والمشاركة بصورة أكثر فاعلية في المنتديات والمشاورات المتعلقة بنقل التكنولوجيا.

66. وقام ممثل برنامج الصحة والبيئة بتقديم تعليقات حول الدراسة (و) "بدائل نظام البراءات المستخدمة في جهود دعم البحث والتطوير، بما في ذلك آلية الدفع والجذب، مع التركيز بصفة خاصة على جوائز تحفيز الابتكار ونماذج التنمية مفتوحة المصدر". وعبر ممثل البرنامج عن رغبته في القيام باستعراض الدراسة لأنها تعكس عمل العديد من الدول التي تحتاج إلى التكنولوجيا. وقد تم تضمين ثلاثة دول فقط في هذه الدراسة. ويجب أن تكون المعايير منفتحة وشاملة بصورة أكبر. وقد كانت الدراسات طويلة للغاية. وكان هناك كم كبير من الأوراق. ولن يتمكن الفلاح الذي يعيش في منطقة ريفية نائية من فهم ذلك. ويجب أن يتشاور الخبراء مع المنظمات غير الحكومية المحلية والخبراء. وقد تم تمكين المراقبين الذين تمت دعوتهم من الإدلاء بوجهات نظرهم وليس فقط القيام بمراقبة ما يحدث بل كان عليهم أن يتقدموا بإسهاماتهم.

67. وطلب ممثل شبكة العالم الثالث توضيحا حول ما إذا كانت الدراسات التي تمت في سياق المشروع قد تم عرضها بصورة رسمية على اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من قبل المؤلفين أنفسهم أم لا. فالدراسات التي تعد من أجل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية عادة ما يعرضها المؤلفون في جلسة اللجنة. وكانت اللجنة سوف تستفيد بصورة كبيرة من عرض الدراسات من قبل المؤلفين المعنيين.

68. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على تعليقات الحضور.

69. وأشارت الأمانة إلى المسائل التي طرحها وفد المكسيك. وقد كان موقع الانترنت موجود على البوابة الالكترونية لنقل التكنولوجيا. ولذلك، فقد كانت متاحة للجمهور على موقع الويبيو. وفيما يتعلق بتعقيبات المنتدى الالكتروني، سيقوم أصحاب المصلحة بتبادل وجهات النظر. وإذا تم توجيه السؤال إلى الأمانة، كانت ستقوم بإعداد رد لكل تعليق تم وضعه على صفحة الويبيو الخاصة بنقل التكنولوجيا. وكان السيد دانيال كيلار والسيد رشيد خان سيقومان بعرض تقرير تقييم لهذا المشروع في اليوم التالي. وكان التقرير سيتناول أيضا استدامة المشروع وأثره طويل المدى. وقد قام المقيّمون بوضع عدد من المقترحات لضمان استمرارية تأثير المشروع. وفيما يتعلق بالمسألة التي طرحها وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية فقد كان تقرير الإنجاز في الواقع تقرير مرحلي. وبالرغم من ذلك، تمت تسميته تقرير إنجاز لأن تقرير التقييم كان سوف يتم تقديمه أثناء الدورة. وكان سيعتبر أن العمل في المشروع لا يزال قائماً إذا أرادت الدول الأعضاء الاستمرار في الجدل أو القيام بأي شيء يتعلق بالمشروع. كما تناول تعليق وفد البرازيل. أما بالنسبة لتعليق وفد الصين، فقد أكدت الأمانة أن الويبيو تهدف إلى الاستمرار في تعزيز نقل التكنولوجيا. وفي أثناء مناقشة تقرير التقييم، كان المقيّمون يتحدثون حول الاستدامة وتأثير المشروع، وكانوا ينظرون إلى كيفية استمرار الويبيو في المشاركة في ندوات ومؤتمرات نقل التكنولوجيا، مع طرح منظورها وخبراتها في هذا المجال. وكانت تلك إحدى توصيات المقيّمين. وفيما يتعلق بتعليق ممثل شبكة العالم الثالث صرحت الأمانة بأن المؤلفين عرضوا دراساتهم في منتدى الخبراء. وتمت دعوة كافة الخبراء وقاموا بتقديم عروض توضيحية حول دراساتهم. وتم

عمل استعراض قرناء للدراسات أيضا. ونظرا لوجود ستة دراسات حول نقل التكنولوجيا وستة استعراضات للقرناء فقد استغرق الأمر يوم ونصف اليوم لتصفحها جميعا. ولذلك، فقد كان من العملي بصورة أكبر القيام بذلك أثناء منتدى الخبراء. وفيما يتعلق بتعليق ممثل برنامج الصحة والبيئة، صرحت الأمانة بأنه قد تم إرسال المخرجات إلى منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. وكان هناك وقت محدد لتقديم التعقيبات بما في ذلك تعقيبات برنامج الصحة والبيئة. وتمت دعوة برنامج الصحة والبيئة لحضور اجتماع عقد في 28 أكتوبر 2015 لاستقبال تعقيبات من كافة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية.

70. واختم الرئيس النقاش حول المشروع نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور. كما دعا الأمانة إلى تقديم تقرير حول التوسع في مشروع تعزيز التعاون بين دول الجنوب بشأن الملكية الفكرية والتنمية بين البلدان النامية وأقل البلدان نموا.

71. وعرضت الأمانة (السيد بالوتش) نظرة عامة على التقرير. وقد تلقت اللجنة تقرير تقييم من قبل المقيم الخارجي أثناء جلسة CDIP/13. وكانت إحدى توصيات المقيم هي تمديد المشروع لفترة ستة أشهر لاستكمال النشاطين. وقد تضمنت الأنشطة استكمال المنتدى الإلكتروني وتزويده بالمعلومات وأفضل الممارسات وحصر أنشطة الويبو التي يمكن اعتبارها أنشطة بين دول الجنوب. كما تم تقديم هذه التوصية لأن هناك ميزانية معقولة متوفرة لمدير المشروع للقيام بهذه الأنشطة. وفي مايو 2014، عكفت الأمانة على القيام بجهود لاستكمال هذه الأنشطة. والأهم من ذلك، وكما ظهر في تقرير وحدة التفتيش المشترك، تم تحديد نقطة اتصال داخل الأمانة لاستمرار العمل حول التعاون بين دول الجنوب. وفي هذا الصدد، أبلغت الأمانة اللجنة بأنه قد تم تخصيص شعبة المشروعات الخاصة بالويبو والتي يرأسها نائب المدير العام السيد ماتوس لتكون نقطة الاتصال للقيام بالأعمال المتعلقة بالتعاون بين دول الجنوب في المستقبل. وقد تم استكمال العمل المتعلق بصفحة الانترنت المتخصصة. وكان يوجد بها كافة التفاصيل بما في ذلك أفضل الممارسات. وبالرغم من ذلك، لم تتمكن الأمانة من استكمال عملية المسح. وكانت تنوي تقديم وثيقة حول عملية المسح في هذه الدورة. وبالرغم من ذلك، ونظرا لأن المسؤولية قد سلمت إلى شعبة المشروعات الخاصة، فقد كان من الضروري إدخال بعض التعديلات الداخلية من أجل قيام تلك الشعبة بهذا العمل في المستقبل. وبناء عليه، كان من المتوقع أن تقوم الأمانة بتقديم تقرير حول عملية المسح في الدورة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والتي ستتمكن اللجنة خلالها من مناقشة المسألة بإسهاب.

72. وصرح وفد البرازيل بأن الموضوع كان مهما. وقد شاركت البرازيل في العديد من الأنشطة بالتعاون مع البلدان النامية وأقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة. وفي مجال الملكية الفكرية، قامت بتوقيع وثيقة مع الويبو لتعزيز الأنشطة ثلاثية الأطراف التي لها مثل هذه الطبيعة. وكان هذا المشروع مشروعا منتجا ومساعدة، وخاصة في توفير الفرصة لتبادل الأفكار والخبرات بين الدول ذات الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتماثل والتي كانت تبحث عن حلول للتحديات المشتركة. واستضافت البرازيل أول اجتماع من اجتماعين إقليميين عقدا في بداية مرحلة التنفيذ في عام 2012. وركز الاجتماع على الحوكمة في الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعرفة التقليدية والتراث بالإضافة إلى حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. وقدم مدخلات إيجابية لاستمرار المشروع. وشعر الوفد بالرضا إزاء النتائج الملموسة التي تم التوصل إليها من خلال المشروع، مع الأخذ في الحسبان شرط عدم النظر إلى التعاون بين دول الجنوب على أنه بديل للأنشطة التقليدية بين الشمال والجنوب. ونعتقد أن النتائج المتمثلة في وجود صفحة انترنت متخصصة ووظائف جديدة في قاعدة بيانات الدعم التقني للملكية الفكرية وتخصيص نقطة اتصال في الأمانة سوف تسهم في تعزيز مبادرات التعاون بين دول الجنوب.

73. وصرح ممثل شبكة العالم الثالث بأن تقرير الإنجاز يجب قراءته إلى جانب تقرير تقييم المشروع الذي تمت مناقشته خلال الجلسة CDIP/13. وقد وجد أن الانجازات كانت محدودة ولم يتم الوفاء بكامل توقعات المشروع. كما توصل التقييم أيضا إلى أنه لم يتم تحقيق الأهداف الأشم للمشروع بسبب ضعف التخطيط له. ولم يستطع المقيم الوصول إلى الوظائف التي تم تطويرها فيما يتعلق بقواعد البيانات على صفحة الويبو حول التعاون بين دول الجنوب لأنها لم تكن قد تم تطويرها بصورة كاملة في ذلك الوقت. ولذلك كان من المهم القيام بتقييم وظائف صفحة الانترنت وتقييم كفاءتها وفقا لأهداف

المشروع. وقد أوصى تقرير التقييم بصفة خاصة بإعداد الأمانة لخارطة طريق لتعميم التعاون بين دول الجنوب لتقوم الدول الأعضاء بدراساتها. وطالب ممثل الشبكة بتوضيح كيفية القيام بدفع هذه التوصيات قدما.

74. وتوقع وفد نيجيريا، متحدًا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، الحصول على بعض المعلومات أو وثيقة حول خارطة الطريق الخاصة بتعميم التعاون بين دول الجنوب في الويبو. ولكنه لم ير شيئا من هذا القبيل. لذا أرادت المجموعة من الأمانة أن توضح وضع هذه الأنشطة في الويبو.

75. وأكدت الأمانة (السيد بالوتش) على الحاجة إلى إجراء عملية تمييز واضح. فقد كان هناك بعض اللبس منذ العام الماضي بشأن هذا المشروع. وفيما يتعلق بتوصية المقيم الخارجي، صرحت الأمانة بأن المشروع قد تم تمديده لسببين. وكما تم التوضيح في الوثيقة CDIP/13/4 كان السبب الأول هو "الضبط الدقيق للأدوات التي تعتمد على الانترنت بناء على تعقيبات المستخدمين وتعزيزها بين المستخدمين المحتملين والحفاظ عليها (بما في ذلك جمع المعلومات من أجل قواعد البيانات)". وقد تم القيام بذلك. وكان السبب الثاني هو "عمل مسح للأنشطة الحالية بين دول الجنوب التي تتم داخل خلال الويبو ودراسة الممارسات الجيدة داخل منظمات الأمم المتحدة الأخرى". وأوضحت الأمانة أنها أشارت لذلك عندما ذكرت أن وثيقة سوف يتم عرضها على اللجنة في الدورة التالية. وكانت هناك توصية أخرى للمقيم. وقد وردت هذه التوصية في الفقرة 81 من وثيقة CDIP/13/4" يجب على الويبو الاستفادة من الزخم الذي ولده المشروع. ولهذا السبب يوصى بأن تقوم الأمانة بإعداد خارطة طريق حتى تقوم الدول الأعضاء بدراساتها لتعميم التعاون بين دول الجنوب بوصفها استراتيجية تقديم تستكمل المناهج الحالية". وقد أدركت الأمانة أن التوصية لم تطالب بإعداد خارطة الطريق بصورة رسمية ودراساتها من قبل هذه اللجنة لأن المسألة مطروحة بصفة عامة داخل المنظمة. وقد تمت مناقشة المسألة أيضا في لجنة الميزانية. وقد قام نائب المدير العام، السيد ماتوس، بإطلاع لجنة الميزانية على الدراسة الداخلية لخارطة طريق تم على أساسها تحديد نقطة الاتصال وكيف قامت الويبو قد هيأت نفسها داخليا للاستجابة لهذا الموضوع ولتوصية وحدة التفتيش المشتركة أيضا. وبذلك فإن المسألة المتعلقة بخارطة الطريق قد تم التعامل معها في سياق لجنة الميزانية. وبعد القيام بدراسة داخلية لوثيقة، تم وضع القرارات أمام الدول الأعضاء. وفيما يتعلق باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، كان الأمر يتعلق بعمل مسح للأنشطة الحالية بين دول الجنوب. وسوف يتم عرض ذلك في الدورة التالية.

76. واختتم الرئيس النقاش حول المشروع نظرا لعدم وجود مزيد من الملاحظات من الحضور. ثم دعا الأمانة إلى عرض الجزء الثالث من الوثيقة.

77. وصرحت الأمانة (السيد بالوتش) أن الجزء الثالث من الوثيقة CDIP/16/2 يتضمن تقريرا حول تنفيذ 19 توصية. وفي بداية جدول أعمال التنمية حددت الدول الأعضاء بعض التوصيات، التي ترى أنها لا تتطلب موارد بشرية أو مالية إضافية. وكانت هذه التوصيات بصفة عامة عبارة عن مبادئ. لذا ساد الاعتقاد بأنها لا تحتاج إلى موارد بشرية أو مالية إضافية. وقد تضمن المرفق 7 بالوثيقة عمودين، يظهر العمود الأيسر استراتيجيات التنفيذ ويظهر العمود الأيمن الإنجازات. ولم تقم الأمانة بتحديث العمود الأيمن وفقا لما قامت به. وقد حدد استراتيجيات التنفيذ في العمود الأيسر الدول الأعضاء في الدورة الأولى والثانية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وكانت الأمانة تستجيب على مدى السنوات الماضية لاستراتيجيات التنفيذ المذكورة في العمود الأيسر. واقترحت الأمانة قيام الدول الأعضاء بالنظر في استراتيجيات التنفيذ أيضا عند دراسة الوثيقة. لقد اتخذت الدول الأعضاء قرارا بشأنها منذ 15 جلسة من جلسات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ويبدو أن بعض المعلومات والمحتوى الخاص بالاستراتيجيات قد أصبحت عتيقة. لذا كان يرجى قيام الدول الأعضاء بإلقاء نظرة جديدة عليها.

78. واختتم الرئيس النقاش حول التقرير نظرا لعدم وجود مزيد من الملاحظات من الحضور.

عروض توضيحية حول قاعدة بيانات للمساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية (IP-TAD) وقاعدة بيانات لمطابقة
الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية (IP-DMD)

79. وذكرت الأمانة (السيد بالوتش) بأنه في الجلسة CDIP/3 قامت الأمانة بمبادرة تتعلق باقتراح إنشاء قاعدة بيانات تخزن معلومات حول الخبراء والاستشاريين التي تستخدمهم الويبو في تقديم الدعم التقني إلى دولها الأعضاء. وكان الهدف من وراء قاعدة البيانات هو الاستجابة لتوصيات جدول أعمال التنمية، التي سعت لتحقيق الشفافية في عمل الويبو المتعلق بالدعم التقني. وتم تدشين قاعدة البيانات في 2010 وأصبحت متاحة منذ ذلك الحين. وفي أثناء الجلسة CDIP/3 قامت الأمانة أيضاً بتقديم قائمة باستشاريين أو قائمة بالخبراء الذين تستخدمهم الويبو. وقد تضمنت قاعدة البيانات المذكورة آنفاً كافة التفاصيل المتعلقة بأنشطة الدعم التقني التي قدمتها الويبو. وبناء عليه، تم دمج المعلومات الخاصة بأنشطة الدعم التقني للويبو مع قائمة الاستشاريين في قاعدة بيانات واحدة تعرف باسم قاعدة بيانات للمساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية. أما قاعدة البيانات الثانية وهي قاعدة بيانات لمطابقة الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية فقد تم تطويرها للاستجابة لبعض توصيات جدول أعمال التنمية. وكان الهدف من قاعدة البيانات هو تيسير المطابقة بين الدول/الجهات المانحة والدول/الجهات المستقبلة. ويمكن لأي من الجانبين القيام بمبادرة نشر المعلومات على الانترنت بهذا الصدد. وأوضحت الأمانة أن الغرض من العرض التوضيحي هو تذكير الدول الأعضاء بوجود قاعدتي البيانات ومدى إمكانية استخدامهما نظراً لاستمرار الأمانة في عملها في هذا المجال.

80. وقدمت الأمانة (السيد ويوو) عرضاً توضيحياً حول قاعدة بيانات للمساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية وقاعدة بيانات لمطابقة الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية.

81. وأحاط وفد البرازيل علماً بأن الأمانة قد أشارت إلى بعض التوصيات في سياق الدعم التقني. وصرح الوفد بأن نوع الدعم التقني يجب أن يستجيب للتوصية رقم 1. ويجب أن يكون ذو توجه يهتم بالتنمية. وفيما يتعلق بقاعدة بيانات قاعدة بيانات لمطابقة الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية يود الوفد معرفة ما إذا كان لدى الأمانة هامش لتكييف العروض التي تقدم بها مقدمو الخدمة لتصبح ذات توجه يهتم بالتنمية. وقد وجد الوفد أن إحصاءات الدخول على قاعدة بيانات للمساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية مبهمة. وبالرغم من ذلك، كان يريد أن يعرف عدد حالات المطابقة التي تم إحرازها من خلال قاعدة بيانات لمطابقة الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية.

82. وصرح وفد سري لانكا بأن المفاهيم كانت مفيدة بالنسبة للدول النامية ذات الدخل المنخفض.

83. وأولى ممثل برنامج الصحة والبيئة أهمية كبرى بقاعدة البيانات التي تم عرضها. وبالرغم من ذلك، لم يفهم ممثل البرنامج سبب سرية بعض المعلومات. ويمكن تطوير صفحة على الانترنت مفتوحة المصدر ليتمكن الدخول إليها من قبل كافة الجهات العامة.

84. وصرح ممثل شبكة العالم الثالث بأنه سيكون من المفيد إذا تضمنت قائمة الاستشاريين السيرة الذاتية للاستشاريين، وخبراتهم السابقة والوظيفة الحالية. ويجب أن يكون هناك كشف عن تضارب المصالح. وقد كان ذلك من ضمن الممارسات الشائعة في المنظمات الحكومية الدولية مثل منظمة الصحة العالمية. ويجب على الاستشاري أن يقوم بملء نموذج إعلان تضارب المصالح قبل توظيفه. ويجب تضمين معلومات حول المخرجات بالإضافة إلى تقييمات أو تقارير الويبو حول نتائج الأنشطة التي تم تنفيذها. وكانت هذه الجوانب مهمة لتحسين الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالدعم التقني. وبالنسبة لقاعدة بيانات للمساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية، ذكر ممثل الشبكة بوثيقة CDIP/3/INF/2 التي تضمنت عناصر يجب تضمينها في قاعدة البيانات. وقد تمت الإشارة على سبيل المثال أن الأمانة يجب أن توفر المعلومات العامة المتعلقة بأنشطة مثل الأهداف والنتائج المتوقعة والفعالية، والمستقبلين والمشاركين والمانحين والخبراء والاستشاريين والمتحدثين وتقارير التقييم والمستندات الأخرى ذات الصلة. وعبر ممثل الشبكة عن اعتقاده بأن هذه الأنشطة تتضمن البرامج والعروض

التوضيحية وقائمة المشاركين وما إلى ذلك. ولم تكن كثير من تلك المعلومات متوافرة على قاعدة البيانات. كما كان يوجد تقييدات على قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية فيما يتعلق بما اتفقت عليه الدول الأعضاء وما تم تطبيقه بالفعل.

85. ودعا الرئيس الأمانة إلى الإجابة على أسئلة وتعليقات الحضور.

86. وأشارت الأمانة (السيد وبيوو) إلى التساؤل الذي طرحه وفد البرازيل حول عدد المطابقة التي تمت من خلال وقاعدة بيانات مطابقة الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية. وبالرغم من نجاح الأمانة في تطوير قاعدة بيانات وظيفية وثابتة للمطابقة لم تتمكن من القيام بتنفيذ عمليات مطابقة فعلية. وعبرت الأمانة عن اعتقادها بأن هناك إمكانية لذلك وأن الأمر يعتمد على التوعية. وفيما يتعلق بهامش مقترحات المطابقة التي تركز على التنمية يمكن تضمين قاعدة البيانات تفسيرا للإبلاغ المانحين المحتملين بأن المشروعات التي تركز على التنمية فقط يمكن نشرها على الانترنت. وبالرغم من ذلك، ذكرت الأمانة أيضا بأنه عند تطوير قاعدة البيانات عبرت بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية عن اهتمامها بقاعدة البيانات. ولكنها لم تعتبر دولا نامية. وبصورة منفصلة، تم تطبيق عملية تدقيق. فقد كانت العروض القادمة تحتاج إلى تدقيقها قبل نشرها. وكان يمكن استخدام ذلك لضمان كونها عروض تتعلق بالتنمية. وفيما يتعلق بالتساؤل الذي طرحه ممثل برنامج الصحة والبيئة أوضحت الأمانة أن بعض المعلومات يمكن عدم نشرها بسبب سرية تلك البيانات. وبالرغم من ذلك، فإن ذلك لا يعني أن الدول الأعضاء أو أي جهات خارجية لا يمكنها التقدم بطلب إلى الويبو للحصول على مثل هذه البيانات. ويمكن للأمانة تبادل المعلومات بناء على طبيعة الطلب. وقد كان من المهم للغاية الحفاظ على بعض السرية. وفيما يتعلق بقائمة الاستشاريين يمكن الاحتفاظ بالمعلومات المتعلقة بالسيرة الذاتية والتقييمات والكشف عن تضارب المصلحة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية. وقد تم تسجيل 27 ألف سيرة ذاتية في قاعدة البيانات. وقد أحاطت الأمانة علما باقتراح ممثل شبكة العالم الثالث المتعلق بإتاحة السيرة الذاتية والخبرة السابقة. ويمكن للأمانة العودة إلى هذا الموضوع الذي تم مناقشته بصورة داخلية. واتفقت الأمانة مع ممثل شبكة العالم الثالث على أنه إذا كانت قاعدة البيانات ستمثل مرجعا للأنشطة المتعلقة بالتنمية، أو أي أنشطة ملكية فكرية، يمكن رفع المعلومات الخاصة بالأنشطة على الموقع على الانترنت. وبالرغم من ذلك، فإن هذا الأمر يحتاج إلى مناقشته بصورة داخلية. وسوف تعود الأمانة لهذا الموضوع لاحقا. وفيما يتعلق بقائمة الاستشاريين، صرحت الأمانة بأن المعلومات كانت محدودة لأن تلك كانت السياسة الموضوعية في وقت تطوير قاعدة البيانات. وبالرغم من ذلك، كان يمكن للأمانة مناقشة مدى الكشف عن المعلومات لأن تلك المعلومات يمكن أن تكون مفيدة أيضا لمستخدمي قاعدة البيانات.

87. وقامت الأمانة (السيد بالوتش) بالإشارة إلى ما تم ذكره بأن نطاق قاعدة البيانات كان يعتمد على إرشادات السياسة التي تم تلقيها. وذكرت الأمانة بأن اللجنة قد تفاوضت وناقشت ما ورد في قاعدة البيانات. وبذلك، فقد اعتمدت على ما قرره اللجنة. وقد كانت هناك بعض العقبات الفنية. وفي الحالة التي كان يجب على الأمانة فيها تقديم معلومات، كان عليها الحصول على موافقة من كل استشاري على المعلومات التي ستقوم بنشرها عنه. وبذلك، كانت تلك المهمة تمثل مهمة معقدة. وشجعت الأمانة الحضور على عدم العودة مرارا وتكرارا لنفس المسائل. وفي المرفق رقم 7 بوثيقة CDIP/16/2 حول التقارير المرئية، ذكر أنه من أجل تجنب تعارض المصالح وللالتزام بمدونة الأخلاقيات والمعايير المهنية، يطالب قسم التقييم في الويبو كافة الاستشاريين بالمشاركة في عملية التقييم للاعتراف بأنهم يلتزمون بمعايير فريق الأمم المتحدة المعنى بالتقييم والأخلاقيات المهنية وللتأكيد أيضا على أنهم لا يوجد لديهم أي تعارض مصالح. وقد تم التعبير عن ذلك في العديد من المنتديات والمنظمات بصورة متكررة. ولذلك، طالبت الأمانة الحاضرين بمحاولة التأكد من صحة الحقائق قبل تقديم تعليقاتهم.

دراسة وثيقة CDIP/16/3- تقرير تقييم مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: تحديات مشتركة - بناء الحلول.

88. أبلغ الرئيس اللجنة بأن نائبي الرئيس المنتخبين من وفدي الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر لن يتمكنوا من المشاركة في هذه الجلسة. وقد تم حل هذه المسألة باستبدالها بنائبي رئيس مؤقتين. وقد وافق المندوب الجديد للجزائر بالعمل كنائب رئيس. وسيقوم مندوب اليابان بالعمل كنائب الرئيس الثاني المؤقت ليحل محل مندوب الولايات المتحدة الأمريكية. ثم دعا الرئيس المقيمين لعرض تقرير التقييم.
89. وقام الاستشاري (السيد كيلار) بتقديم التقرير. وكان الهدف من التقييم هو تقييم ما إذا كان المشروع ككل قد قدم النوع الصحيح من الدعم لتحقيق أهدافه الرئيسية بالطريقة الصحيحة. وكان الهدف الأول هو تحديد الدروس المستفادة للقيام بالمزيد من الأنشطة المحتملة لليوبيو في هذا المجال. وحاول المقيمون تحقيق التوازن بين احتياجات المساءلة وبين احتياجات التعلم التنظيمي. وتم تقييم جودة المشروع بناء على أربعة معايير تقييم قياسية وهي: الملاءمة والكفاءة والفاعلية والاستدامة. وتعتبر تلك المعايير معيارا معترفا بها دوليا في مجال تقييم جودة دعم التنمية. وتعنى الملاءمة مدى وفاء أهداف المشروع باحتياجات المستفيدين. أما الكفاءة فتبحث في قيمة المال وخاصة فيما يتعلق بما إذا كان المنهج المستخدم كان يمثل أفضل طريقة لتحقيق أهداف المشروع أم لا. أما الفعالية فقد كانت تبحث في مسألة ما إذا كان المشروع قد حقق أهدافه أم لا. وتشير الاستدامة إلى ما إذا كان من المحتمل استمرار مزايا المشروع بعد انتهائه. وقد تم استخدام أدوات مختلفة من أجل إجراء التقييم. وقد تضمنت هذه الأدوات دراسات مكتبية ولقاءات مع ممثلين لكافة الجماعات صاحبة المصلحة الرئيسية وملاحظات مباشرة. وقد تم التحقق بصورة متبادلة من النتائج. وهذا يعنى على سبيل المثال النظر فيما إذا كانت نتائج اللقاءات ماثلة لنتائج الدراسات المكتبية وإذا كانت هناك أي اختلافات، يقوم المقيمون بالبحث في سبب وجود هذه الاختلافات. وبصفة عامة، كانت استنتاجات التقييم متسقة وواضحة. وكانت تمثل أساسا للاستنتاجات والتوصيات. وكان يوجد عدد من القيودات في التقييم. أولا كان قد تم استكمال غالبية المخرجات مؤخرا. ولم يكن قد تم استكمال المنتدى الإلكتروني عند القيام بالتقييم. ولذلك، لم يكن من الملائم في هذه المرحلة افتراض وجود ارتباط بين المخرجات وأي تغييرات كبيرة تمت ملاحظتها. ولم يكن من الواقعي افتراض أن الدراسات قد تم استخدامها. ثانيا، لم يتم إجراء أي دراسات ميدانية. وركزت عملية تقصي الحقائق على من شاركوا بصورة مباشرة في المشروع (الأمانة والمشاركين في الاجتماع وخبراء الويبو). ولم يتضمن جمع البيانات نطاق عريض من أصحاب المصلحة لأنهم لم يكونوا مستهدفين بصورة مباشرة. ثالثا، لم يتم نظام إعداد التقارير الحالي بالويبيو الخاص بمشروعات جدول أعمال التنمية بتخصيص نفقات لكل من المخرجات. وبذلك لم يكن من الممكن القيام بتحليل مفصل للكفاءة المالية، وهو أمر كان سيتطلب معلومات حول أنواع النفقات وفقا لكل واحد من المخرجات والتكاليف العامة. وقد تم اعتماد المشروع في الدورة السادسة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في نوفمبر 2010. وكان المشروع يهدف إلى المشاركة في تعزيز الفهم والتوافق حول المبادرات والسياسات الخاصة بالملكية الفكرية لتعزيز نقل التكنولوجيا. وكانت مدة المشروع المخطط لها هي 27 شهرا (من 1 يناير 2011- إلى 31 مارس 2013). وبدأ التنفيذ في يناير 2011 وانتهى بصورة رسمية في يوليو 2014 (43 شهرا)، بعد تمديد لفترة المشروع بدون تكلفة. واستمر تنفيذ بعض الأنشطة بعد هذه الفترة. وقد كان قد تم استكمال المنتدى الإلكتروني مؤخرا. وقد استغرق تنفيذ المشروع أطول مما كان يُتوقع في البداية. وبحلول 31 مايو 2015، تم إيفاء 77% من إجمالي الميزانية البالغة 1.532.000 فرنك سويسري. وكان هذا المشروع أحد أكبر مشروعات جدول أعمال التنمية. وقد تضمنت نتائج المشروع البحث عن أمثلة ناجحة في مجال نقل التكنولوجيا مع تركيز خاص على البلدان النامية. وبناء على هذا البحث استهدف المشروع إعداد ورقة مفاهيم حول بناء الحلول الخاصة بنقل التكنولوجيا. وستمثل ورقة المفاهيم أساس المناقشات في منتدى الخبراء حول كيفية القيام بالمزيد من تيسير الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا بالنسبة للدول النامية وأقل البلدان نموا خلال نطاق ولاية الويبو. وقد خطط المشروع لتنظيم منتدى إلكتروني لتسهيل تبادل أفضل الممارسات والخبرات. وتضمنت النتائج أيضا تضمين أي نتيجة ناجحة عن الأنشطة في برامج الويبو بعد دراستها وأي توصية ممكنة من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والجمعية العامة بالإضافة إلى إعداد وتوفير مواد ووحدات وأدوات

تدريس وأدوات أخرى تنجم عن التوصيات التي تم تبنيها في الملكية الفكرية بمنتدى الخبراء وقدمت إلى الجمعية العامة. وحتى الآن لم يتم القيام بأي شيء يتعلق بهاتين النتيجةين.

90. وأشار الاستشاري (السيد خان) إلى موضوع نقل التكنولوجيا. وقد تم تعريف نقل التكنولوجيا بصورة غير رسمية على أنه عملية نشر واستيعاب التكنولوجيا التجارية. ولا يتضمن نقل التكنولوجيا التجارية فقط بيع وترخيص الملكية الصناعية (باستثناء العلامات التجارية) لكنه يتضمن أيضا تقديم الخبرة والمهارات والأفكار والخبرة الفنية في صور مختلفة. ويؤدي تقديم التكنولوجيا في بلد مضيف إلى نشر الوعي بالتكنولوجيا. وكان من المتوقع أن يؤدي نشر التكنولوجيا كإحدى الميزات الإضافية لنقل التكنولوجيا إلى تأثيرها على الاقتصاد ككل. وقد حدث نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة والبلدان النامية. ويتزايد تدفق التكنولوجيا من البلدان النامية إلى الدول المتقدمة. وقد قدم الاستشاري عندئذ نظرة عامة على استنتاجات التقييم. أولاً، بالرغم من أن مخرجات المشروع كانت ملائمة بصورة كبيرة، فإن بعضها لم يتحقق. كانت النتائج، باستثناء البعض، ذات جودة عالية. وبينما أدى التأخير في التنفيذ إلى التأثير بصورة سلبية على كفاءة المشروع قامت الأمانة بصفة عامة باستخدام كافي للموارد. وقد أسهم المشروع في تحديد ومناقشة العقبات التي تواجه نقل التكنولوجيا، واستقاء ممارسات جيدة من دراسة الحالات الخاصة بالممارسات الناجحة، ومناقشة النتائج مع جمهور محدود. وبخلاف ذلك، لم يكن المشروع قد نتج عنه أي نتائج ملموسة واسعة النطاق. ثانياً، بدون القيام بعملية متابعة، لم يكن من المحتمل أن تترجم المخرجات إلى نتائج ملموسة مستدامة ينتج عنها مزايا أكبر، وهو ما يعني أن غالبية الموارد المخصصة للمشروع سوف تضيع. ثالثاً، حددت وجهات نظر الخبراء عدداً من المجالات التي سيؤدي تعزيز خدمات الويبو بها إلى إضافة قيمة بصورة واقعية إلى تيسير نقل التكنولوجيا. ومن ناحية أخرى، أصبح من الواضح أيضاً أن تعزيز نقل التكنولوجيا كان يتطلب عدداً كبيراً من التدابير لا يغطي ولاية الويبو عدد كبير منها. وكان وضع شروط إطار تمكيني لنقل التكنولوجيا يتطلب بذل جهود متضافرة داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. رابعاً، كان تطبيق الأدوات القياسية الخاصة بالتخطيط للمشروع والمتابعة قد تركت مساحة كبيرة للتحسين. وقد تطلبت الأدلة المستخدمة من التقييم تعزيز دور شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية من خلال القيام بمزيد من المتابعة المنتظمة لسير وجودة مشروعات جدول أعمال التنمية كما تطلبت تدريب أساسي إجباري لمدراء المشروع. ثم قام الاستشاري بتقديم نظرة عامة على التوصيات المتضمنة في تقرير التقييم. وكانت التوصية 1 حول وضع اقتراح حول كيفية قيام الويبو بالمزيد من المساهمات في مجال تيسير نقل التكنولوجيا. وبعد مناقشة نتائج المشروع في هذه الدورة، كان يجب على الدول الأعضاء دراسة مطالبة الأمانة بعمل مسح لخدمات الويبو الحالية في مجال نقل التكنولوجيا وكيفية استكمالها وتحسينها مع أخذ نتائج المشروع في الحسبان. واقترحت توصية 2 مجالات يمكن للويبو تقديم دعم بها. وقد تضمنت تلك المجالات استقرار تحديد وجمع ومشاركة أفضل الممارسات في مجال نقل التكنولوجيا، وتقديم عملية بناء القدرات العملية المعدلة لتناسب مستخدمين مستهدفين محددتين مع التركيز على أقل البلدان نمواً، وتقديم بناء قدرات للملكية الفكرية و/أو مقدمي خدمات الابتكار في البلدان النامية، وتقديم نصائح محددة وخاصة بالسياسات للدول الأعضاء وخاصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً لخلق إطار قانوني تمكيني لنقل التكنولوجيا، ودعم وتوثيق أنشطة نقل التكنولوجيا التجريبية بالنسبة للدول النامية لأغراض توضيحية، وإضافة قدرات تحليلية لقواعد بيانات نطاق البراءات لتعزيز فائدة بيانات البراءات بالنسبة للمستخدم العام في كافة الدول، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، وتعزيز فائدة موقع تبادل التكنولوجيا على الانترنت، وتقديم النصح للدول الأعضاء حول أفضل الممارسات لتطوير بنية تحتية وشبكة تتميز بالكفاءة للابتكار. أما التوصية 3 فقد كانت تتعلق بزيادة تواجد الويبو في المؤتمرات والمنتديات المتعلقة بنقل التكنولوجيا. ويجب على الأمانة القيام بتعزيز تواجدها النشط في المنتديات الدولية والمؤتمرات التي تتعلق بنقل التكنولوجيا لتحقيق الظهور والإسهام بالمعرفة والاستفادة من الخبرة الإضافية المستخدمة من عدد كبير من المشاركين في المؤتمرات. أما التوصية 4 فقد كانت تتعلق بتعزيز قدرات إدارة المشروعات لدى الأمانة والتحكم في جودة مشروعات جدول أعمال التنمية. وقد تضمنت تلك القدرات استخدام أداة الإطار المنطقي في التخطيط والمتابعة والتقييم، وعقد دورات إجبارية في إدارة المشروعات لمدراء المشروعات، وإدخال آلية حيث يتم مطالبة شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية بإضافة "تأثيرتها" بالنسبة لكافة القرارات الكبرى الخاصة بالإدارة والمتعلقة بمشروعات جدول أعمال التنمية، وتنظيم اجتماعات مرحلية منتظمة مع مدراء المشروعات.

91. وصرح وفد البرازيل بأن نقل التكنولوجيا كان أمرا مهما بالنسبة للبرازيل. وكما ورد في تقرير التقييم، قطع المشروع شوطا طويلا منذ بدايته في 2010. ولم يكن الوفد معنيا بالفترة التي ظهر أنها أطول من المتوقع وهي الفترة المطلوبة لاستكمال المشروع. وبدراسة الملاءمة الخاص بالهدف النهائي المرجو، فقد كان من المقبول عدم الالتزام ببعض الأوقات المحددة من أجل القيام بالمزيد من المداولات ولمزيد من المشاركة من قبل الدول الأعضاء. وقام الوفد بتقديم بعض التعليقات حول المشروع. وفي أعقاب إجراء مناقشات حول ورقة المفاهيم، تم التوصل إلى نتيجة مؤداها أنه من غير الممكن التوصل إلى توافق في الآراء حول تعريف نقل التكنولوجيا مؤكدا على أنه ظاهرة متعددة الأوجه، وقد حاولت العديد من المنظمات تعريفها لكنها لم تفعل في ذلك. وقام الوفد بطرح تعليقات محددة على المشروع. وفي أعقاب المناقشات التي تتعلق بورقة المفاهيم تم التوصل إلى استنتاج مفاده أنه ليس من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء حول تعريف نقل التكنولوجيا مع التأكيد على أنها ظاهرة متعددة الأوجه وقد حاولت العديد من المنظمات تعريفها لكنها لم تنجح في ذلك. ولذلك، كان من غير الملائم بالنسبة لتقرير التقييم أن يقترح تعريفا بدون أن يأخذ المناقشات السابقة حول الموضوع في الحسبان، حتى بافتراض أنه كان تعريفا غير رسميا. وكان الوفد سيفضل ألا يشير إليه في التقرير حتى يتم تفسير نقل التكنولوجيا بصورة شاملة وكلية. وذكر التقرير أن صياغة المخرجات رقم 7 بدا أنها تشير إلى أن الدول الأعضاء كانت تتوقع صدور اقتراح عن الأمانة حول دمج النتائج الناجمة عن أنشطة المشروع في البرامج ذات الصلة في الويبو. وبالرغم من ذلك، كان من الضروري وضع هذا التأكيد في منظورها الصحيح بعد إجراء نقاشات في الدورات السابقة حول نتائج المشروع. وكان من المهم التأكيد على أن الفريق، كما أشار مشرف الجلسة في نهاية منتدى الخبراء، قد قام بتجميع عدد من الأفكار وليس التوصيات لمساعدة الدول الأعضاء في تحليلها في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ولذلك، وبصرف النظر عن أن هذه الأفكار لا يمكن مساواتها مع التوصيات المذكورة في ورقة المفاهيم، فقد أوضح القرار أن الأمر متروك للدول الأعضاء لتقرر النقاط التي يجب أو لا يجب استخدامها كمداخل لاتخاذ مزيد من الإجراءات. ويمكن أن تتم عملية مناقشة تلك النقاط في اللجنة وسوف تستفيد بلا شك من سلسلة الأنشطة الموجودة في المشروع وهي الدراسات التحليلية التي تم عمل استعراض قرناء لها وخمسة اجتماعات تشاورات إقليمية. وجاء في التقرير بصورة صحيحة أنه كان من المطلوب إجراء عملية متابعة. ولعبت الأمانة دورا مهما في صياغة المقترحات الخاص بالإجراءات بناء على المناقشات التي جرت في اللجنة. وعاد الوفد إلى التوصيات المذكورة في تقرير التقييم. وكان اعتماد التوصية 1، حول الطرق التي يمكن للويبو بها الإسهام في نقل التكنولوجيا يجب دراستها فقط بعد توافر وضوح حول الاستنتاجات التي يجب أن يتم التوصل إليها من خلال المشروع. وكان لا يمكن للدول الأعضاء أن تتجاهل حقيقة أن علاج المريض يعتمد بصورة كاملة على التشخيص السليم. ولذلك، فإنهم لا يملكون رفاهية الخطأ في هذه المهمة الأولى. ولأن التوصية 2 أيضا كانت تعتمد على نتائج المناقشات التي جرت في اللجنة كان من المبكر للغاية التعليق على القائمة المقترحة للإجراءات التي يجب على الأمانة اتخاذها في هذه المرحلة. وفيما يتعلق بالتوصية 3 والمتعلقة بتواجد الويبو في المؤتمرات والمنتديات الأخرى المتعلقة بنقل التكنولوجيا، أكد الوفد على أهمية آلية تيسير التكنولوجيا التي تم وضعها مؤخرا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكانت هذه إحدى أهم المنتديات بالنسبة للويبو لتطبيق هذه التوصية.

92. ورحب وفد اليونان، متحدثا بالنيابة عن المجموعة بآء، بتقرير التقييم. وكانت المجموعة على ثقة من أن الويبو سوف تحيط علما بالدروس المستفادة. وكما أشار المقيمون فإن نقل التكنولوجيا لم تكن مسألة يمكن تعميمها لأنها كانت تتطلب عددا كبيرا من التدابير والتي لا تغطي اختصاصات الويبو الكثير منها. وكان تواجد الويبو المعزز في المنتديات والمؤتمرات الدولية حول نقل التكنولوجيا سوف يحقق ظهورا ويسهم في اتساع قاعدتها المعرفية وفي نفس الوقت يستفيد من الخبرات الإضافية لعدد كبير من المشاركين في المؤتمرات. وبالرغم من ذلك، لم يكن من الممكن أن يقوم المرء بالملاحظة بدون خريطة. ولذلك، فإن عملية مسح الأنشطة الحالية للويبو والمتعلقة بنقل التكنولوجيا يمكن أن تكون خطوة مقبولة على طريق السير قدما.

93. وصرح وفد رومانيا، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، بأن تقرير التقييم أكد بوضوح على العناصر الإيجابية التي تنتج عن القيام بالمشروع ووجود مساحة للتحسين في مجالات مثل التخطيط ومتابعة المشروع. وقد قامت المجموعة بالإحاطة علما بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير. وكان تعزيز نقل التكنولوجيا يتطلب عددا كبيرا من

التدابير التي لا يغطي الكثير منها اختصاصات الويبو. وبذلك، كانت هناك حاجة إلى النظر إلى ما يمكن فعله وفقا لاختصاصات الويبو. وقد كان القيام بعملية مسح لأنشطة الويبو الحالية في مجال نقل التكنولوجيا من الخطوات التي لا يمكن الاستغناء عنها لتحسين إسهامها في تيسير نقل التكنولوجيا.

94. ووافق وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، على أن نقل التكنولوجيا قد تضمن توفير المعدات، والحصول على حقوق الملكية بالإضافة إلى تقديم الخبرة والدعم التقني بأشكال مختلفة. كما وافقت المجموعة أيضا على أن نتائج المؤتمرات والدراسات التي تمول تحت مظلة المشروع قد ساهمت في تحديد ومناقشة عوائق نقل التكنولوجيا، واستقاء أفضل الممارسات من دراسة حالات الممارسات الناجحة، ومناقشة النتائج مع عدد محدود من الجمهور. كما أشار التقرير أيضا إلى أن تنفيذ المشروع سار بوتيرة بطيئة، بالرغم من عدم تحمل تكلفة إضافية. وقد أكد التقييم بصورة قاطعة على أن المشروع لم يتمخض عنه أي نتائج ملموسة واسعة النطاق. وبينما نجد أن مخرجات المشروع ملاءمة بشكل كبير، فإن بعض المخرجات لم يتم تقديمها. وافترضت المجموعة أن ذلك كان نتيجة لعدم القدرة على تنفيذ أداة بناء القدرات في ظل النشاط 4 وتضمين نتائج المشروع في برامج وأنشطة الويبو كما هو وارد وفقا للنشاط 7 من أنشطة المشروع. وإدراكا للسؤال المطروح من قبل المجموعة أثناء النقاشات التي جرت حول التقرير المرحلي والذي أطلق عليه تقرير إنجاز، لكن قام مدير المشروع في نهاية المطاف بتوضيح أنه تقرير مرحلي، فقد أشارت المجموعة أن المقيمين قد اعتبروا أن هذا التقرير هو تقرير التقييم النهائي. وتم التصريح بذلك في الملخص التنفيذي. وسعت المجموعة إلى الحصول على توضيح حول خصوصية القيام بتقرير التقييم النهائي لمشروع لم يستكمل بعد، وخاصة لأنه لا يزال على الدول الأعضاء الموافقة على المخرجات الكاملة. وفي هذه الأثناء، يجب الاستفادة من الموارد التي تم استثمارها في المشروع. وفي هذا الصدد، وبما يتماشى مع التوصية 1، يجب على الأمانة القيام بعمل مسح لأنشطة نقل التكنولوجيا الحالية في الويبو، وتحديد الاحتياجات بناء على الثغرات التي تم إلقاء الضوء عليها على مدار المشروع ووضع خطة عمل حول كيفية الإسراع في أنشطة نقل التكنولوجيا في المنظمة. وبما يتماشى مع التوصية 2، يجب على الأمانة، بصفة خاصة، تحديد نماذج التنمية الخاصة بالبلدان النامية في هذا المجال لتيسير وتعزيز الدعم المقدم للدول النامية وأقل البلدان نموا في مجال نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي. وبما يتماشى مع التوصية 3، يجب على الأمانة تعزيز تواجدها النشط في المنتديات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بنقل التكنولوجيا بهدف تحقيق الظهور من أجل الإسهام في المعرفة والاستفادة من الخبرة الإضافية لدى عدد كبير من أصحاب المصلحة. وأكد التقرير أيضا على حاجة الويبو إلى المشاركة بصورة واسعة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها بحيث تقوم بصورة واقعية بتعزيز تيسير المنظمة لنقل التكنولوجيا. وفي هذا السياق، أكدت المجموعة على أن تيسير نقل التكنولوجيا ضمن اختصاصات الويبو كما ورد في المادة 1 من اتفاقية إنشاء الويبو بوصفها إحدى أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة. وبالرغم من تشكيك الوفد في الاستنتاج، لأن هذا يعتبر تقرير التقييم النهائي، رأى فائدة من جراء القيام ببعض المشروعات لأن توصيات المقيمين لا تتعارض بصورة أساسية مع فكرة تيسير نقل التكنولوجيا.

95. وأيد وفد اليابان بيان وفد اليونان بالنيابة عن المجموعة باء. وقام الوفد بطرح ثلاثة نقاط. أولا، أشار التقرير إلى أن بعض التأخير في التنفيذ قد أثر سلبا على كفاءة وفعالية المشروع. وطالب الوفد من الأمانة زيادة تعزيز إدارة المشروع في المستقبل. ثانيا، دعم الوفد التوصية 1، التي كانت تتعلق بإجراء مسح لأنشطة الويبو الحالية في مجال نقل التكنولوجيا. وكان ذلك سوف يسمح بتحقيق فهم أعمق للأنشطة. ثالثا، كان الوفد يؤيد بصفة عامة التوصية 2. فقد كانت بمثابة الأساس الموضوعي لتفكير الأمانة في الأنشطة المستقبلية في هذا المجال. وأكد الوفد على أن كل مشروع يتعلق باقتراحات المقيمين يجب أن يركز على مدى إمكانية أن تلعب الملكية الفكرية، وخاصة براءات الاختراع، دورا إيجابيا في تعزيز نقل التكنولوجيا.

96. واتفق وفد الولايات المتحدة الأمريكية مع معظم الاستنتاجات والتوصيات التي قدمها المقيمون فيما يتعلق بإدارة المشروع وأنشطة المتابعة. وأيد الوفد البيان الذي ألقاه وفد اليونان بالنيابة عن المجموعة باء وأيد بعض التوصيات التي قدمها المقيمون. وسوف يكون إجراء عملية مسح لأنشطة الويبو المتعلقة بنقل التكنولوجيا بالإضافة إلى تبادل أفضل الممارسات وقصص النجاح من خلال المنتدى الإلكتروني هي الخطوة التالية المناسبة من أجل السير بالمشروع قدما.

97. ودعا الرئيس المقيمين للإجابة على أسئلة وتعليقات الحضور.

98. وأشار الاستشاري (السيد كيلار) إلى تعليق وفد البرازيل حول تعريف نقل التكنولوجيا. وأكد الاستشاري أن التعريف كان غير رسمي. ولم يكن اختتاماً للتقييم. لكن كان القصد منه أن يوفر معلومات أساسية تمكن القراء من فهم معنى نقل التكنولوجيا. وتم نشر تقرير التقييم وكان من المتوقع أن يفهم عدد أكبر من الجمهور الهدف من المشروع. وأشار الاستشاري إلى تعليق وفد نيجيريا حول مدى عملية القيام بتقييم نهائي بينما لم يكن تم توفير كافة المخرجات. وقد كان من الطبيعي بالنسبة للمقيمين أن يقوموا بعمل تقييم للمشروعات حتى إذا كان لم يتم توفير كافة المخرجات. وكان المقيمون سيحيطون علماً بأنه لم يتم تحقيق كافة النتائج وذكروا ذلك تحت بند التقييدات في التقييم. وطالما أنه من الواضح بالنسبة للقارئ أن التقييم لم يغطي كافة المخرجات لأنه لم يتم توفيرها جميعاً، لم ير الاستشاري أن ذلك يمثل أية مشكلة. فلقد كان تقرير التقييم يتميز بالشفافية في هذا الصدد.

99. وصرح وفد المكسيك أن التقرير سوف يدعم المناقشات المستقبلية حول هذا الموضوع. وأشار التقرير إلى أن المشروع قد واجه بعض المشكلات الإدارية. وطلب الوفد من الأمانة محاولة تجنب هذه المشكلات في المستقبل لتعزيز تنفيذ المشروع. وكانت توصيات المقيمين تتماشى مع أهداف المشروع. وقد كانت التوصيات تقع في نطاق ولاية الويبو. وقد كانت كافة التوصيات مفيدة. وقد دعم الوفد بصفة خاصة التوصية 1 حول وضع اقتراح حول كيفية قيام الويبو بالمساهمة بصورة أكبر في تيسير نقل التكنولوجيا. وكان الوفد سوف يستمر في مواصلة هذه المناقشات في المستقبل.

100. وصرح وفد إسبانيا بأن التقرير بكامله يجب أن يترجم إلى كافة اللغات الرسمية للويبو. وطالب بترجمة التقرير إلى اللغة الإسبانية وتوفيره في الدورة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأيد الوفد البيان الذي ألقاه وفد اليونان بالنيابة عن المجموعة بآء. وأكد المقيمون على الجوانب الهامة الخاصة بالتحسين. وكان هذا هو التقرير الذي كان الوفد يتطلع للحصول عليه من المقيمين. ولم يمكن تقييم بعض المخرجات بسبب التأخير في التنفيذ. وأيد الوفد دور التقييم. وكانت هناك توصيات هامة فيما يتعلق بالاستدامة والتمويل لاستمرار المشروعات. وكان التنسيق والمتابعة الداخلية وآليات التحكم تتطلب تعزيزها من أجل جعل المشروعات تتميز بالكفاءة والفاعلية. وكانت تلك نقاط سليمة. وكانت التقييدات التي تم إلقاء الضوء عليها تتعلق بصفة أساسية بتنفيذ المشروعات والموارد المتاحة. وكانت الأمانة تقوم بشيء لم تكن المنظمات الأخرى تقوم به وهو عمل التقييمات. وكانت العديد من التقييدات التي وردت في تقرير التقييم ماثلة للتقييدات التي وردت في تقارير سابقة. فقد كانت المشكلات تتكرر. وبذلك، بدا أنه لم يتم اتخاذ تدابير مناسبة لضمان القيام بعملية تحسين. وكان يجب القيام بشيء وإلا ستظهر نفس المشكلات في المستقبل وسيتم تكرار نفس المناقشات.

101. وصرح ممثل منظمة رؤى الابتكار بأن عملية وضع السياسات بصورة جيدة تتطلب توافر قاعدة أدلة سليمة. وقد تم الترحيب باستخدام أسلوب استعراض القراء بالرغم من أن عملية استعراض القراء التي تم تطبيقها لم يكن يبدو أنها تفي بالمعايير الخاصة باستعراض القراء الأكاديمي. وربما كان يمكن مطالبة مكتب كبير الاقتصاديين بتحديد معايير عملية استعراض القراء الأكاديمي. ويمكن عندئذ تطبيقها على كافة الأوراق التي تعتمدها وتنشرها الويبو.

102. وصرح ممثل شبكة العالم الثالث بأن نقل التكنولوجيا هي إحدى الوظائف الهامة للويبو. وقد تم الاعتراف بذلك بوضوح في اتفاقية الأمم المتحدة-الويبو وتوصيات جدول أعمال التنمية. وقد كان الهدف الأساسي من وراء هذا المشروع هو التمكين من تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية رقم 19 و25 و26 و28. وبالرغم من ذلك، لم يتم تقييم مدى تمكين المشروع ومخرجاته لتنفيذ هذه التوصيات. وكان غالبية من تم عمل لقاءات معهم أثناء عملية التقييم من الأمانة. وقد تتبع شبكة العالم الثالث تنفيذ المشروع عن كثب. كما شاركت في العديد من الأنشطة. وباستثناء الدراسات، مال المشروع إلى اتباع منهج اشتراكي في الملكية الفكرية. ولم تلق الأنشطة الكثير من الضوء على العقبات التي خلقتها الملكية الفكرية أمام نقل التكنولوجيا بالإضافة إلى الطرق والأساليب اللازمة للتغلب على تلك العقبات. وفي هذا الصدد، أكد ممثل الشبكة على أن شبكة العالم

الثالث قامت في مايو 2014 بتقديم ورقة إلى اللجنة الدائمة المختصة بقانون البراءات وكانت تلخص المطبوعات الحالية التي تتعلق بالأمانة والتجارب العملية الخاصة بالعقبات المتعلقة بالبراءات التي تواجه عملية نقل التكنولوجيا. وقد تمت مناقشة تلك الموضوعات بالكاد في الأنشطة التي تم تنظيمها تحت مظلة المشروع. وفيما يتعلق بالتوصية 1، كان من المفيد بالنسبة للأمانة أن تقوم بعملية مسح لخدمات الويبو الحالية بما في ذلك الأدوات والمبادئ التوجيهية في مجال نقل التكنولوجيا. ويجب تقديم عملية المسح إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية للقيام بمزيد من المناقشات. ولم تكن شبكة العالم الثالث مقتنعة بأن العناصر العامة في التوصية 2 سوف تؤدي إلى تنفيذ مرضي لتوصيات جدول أعمال التنمية. فقد تضمنت التوصية 25 على سبيل المثال ما يلي: "اتخاذ تدابير ملائمة لتمكين البلدان النامية من التوصل لفهم كامل والاستفادة بصورة كاملة من الأحكام المتعلقة بالمرونة التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية (...)" وتطلب تنفيذ التوصية 25 تحديد "التدابير الملائمة". وفي هذا الصدد، فإن ما ورد في الفقرة 114 (هـ) من تقرير التقييم لم يكن كافياً. وتطلبت التوصية 28 استكشاف السياسات والتدابير الداعمة المتعلقة بالملكية الفكرية التي يمكن للدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية، تبنيها لتعزيز نقل ونشر التكنولوجيا. وكانت تلك السياسات والتدابير المتعلقة بالملكية الفكرية في حاجة لتحديثها. ومن أجل السير قدماً بتوصيات جدول أعمال التنمية، حث ممثل الشبكة الدول الأعضاء على دعوة مؤلفي مختلف الدراسات التي تم التفويض بإجرائها في ظل المشروع لعرض دراساتهم على اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقد يؤدي ذلك إلى تكوين الدول الأعضاء لنظرة جديدة حول الخطوات التي يلزم اتخاذها بشأن تنفيذ التوصيات 19 و25 و26 و28. وفيما يتعلق بالتوصية 3، الخاصة بتقرير التقييم، كانت الأمانة ستستفيد من الحصول على المزيد من التوجيهات من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية قبل تعزيز تواجدها في المنتديات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بنقل التكنولوجيا.

103. وأيد وفد كندا البيان الذي أدلى به وفد اليونان بالنيابة عن المجموعة بـ. وكان أمام الويبو دوراً مهماً لتعبه في تبني عملية نقل التكنولوجيا وفي التأكيد على أهمية إطار الملكية الفكرية في تحقيق نقل التكنولوجيا العالمية. وقد قامت الويبو بعمل هام تحت مجموعة ج من جدول أعمال التنمية "نقل التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوصول للمعرفة والبحث في الويبو والمبادرات الخضراء للويبو". وقد نجحت هذه المبادرات في استهداف قضايا معينة. وفي نفس الوقت يجب دراسة ضمان أن المبادرات المقترحة فريدة ولا تتداخل مع البرامج والآليات الحالية في الويبو، وأنها تعمل من خلال هيكل الويبو الحالية. ولتحقيق هذه الغاية، أيد الوفد عملية المسح لأنشطة الويبو الحالية الخاصة بنقل التكنولوجيا. وسوف يكون هذا الأمر أساسياً بالنسبة لعملية تخفيف أي ازدواجية قد تنشأ فيما يتعلق بالمبادرات الحالية ويمكن أن يساعد خدمات الويبو الحالية كلما كان ذلك ملائماً.

104. وأيد وفد الصين التوصيات الواردة في تقرير التقييم. ويجب على الويبو، من خلال ولايتها، دعم البلدان النامية في مجال نقل التكنولوجيا. ويمكن للويبو أن تلعب دوراً نشطاً. وعبر الوفد عن أمله في أن تتمكن الأمانة من تعزيز إدارتها للمشروعات بصورة أكبر. ويمكن للويبو المشاركة بفاعلية في المنتديات والمؤتمرات الدولية الخاصة بنقل التكنولوجيا. واتفق الوفد مع وجهة النظر التي عبر عنها وفد إسبانيا ومفادها أن التقرير يمكن ترجمته إلى كافة اللغات الرسمية في الويبو.

105. وأحاط وفد سري لانكا علماً بالاستنتاجات والتوصيات التي وردت في تقرير التقييم. وكان من الضروري وضع طريقة للسير للأمام باستخدام نتائج المشروع. وبدون إجراء عملية استعراض، كان من المحتمل أن تضيع الموارد المستخدمة في هذا المشروع. ولذلك، أحاط الوفد علماً بالتوصية 1 حول إعداد اقتراح بشأن كيفية يمكن للويبو القيام بمزيد من التيسير لنقل التكنولوجيا. كما أحاط علماً أيضاً بالتوصية 2 حول المحتوى المحتمل المقترح معين. وعبر الوفد عن تطلعه للاستمرار في المناقشات حول هذه المسألة.

106. وعثر وفد المملكة المتحدة على العديد من العناصر المفيدة في التقرير. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد اليونان بالنيابة عن المجموعة بـ. ويمكن أن تمثل الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير أساساً جيداً لإجراء مزيد من المناقشات في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

107. وأشار وفد الهند إلى الفقرة 54 من التقرير " لا تزال عملية التمييز بين حماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا بالنسبة للبضائع العالمية العامة مثل الأدوية التي تنقذ الحياة والنسبة للبضائع العالمية البيئية مثل تلك التي ترتبط بالمناخ والتنوع الحيوي، والتي تستخدم غالباً في الأدوية، غير واضحة بالنسبة للمؤلفين. وتتناول كلا المسألتين الحالات الطارئة بالنسبة للبرية لكن بدرجات متفاوتة. فنتناول البضائع العالمية العامة قضايا حيوية تتعلق بصحة الإنسان. أما البضائع العالمية البيئية فتؤكد على "صحة الكوكب" من منظور أشمل". وكما ورد في الفقرة 55 من التقرير "لم نقم بعض الدراسات بتقديم تفسيرات كافية للاختلافات الكبيرة بين البلدان النامية وبين أقل البلدان نمواً". كما أشار الوفد أيضاً إلى الفقرة 56 من التقرير "أحد التوصيات المستمدة من البحث كانت التوسع في دور محامي البراءات ليشتمل تقديم النصح حول ملاءمة البراءات الحالية لأنشطة المشروعات. وقد تم تدريب محامي البراءات لتقديم نطاق كامل من خيارات الحماية المتوافرة أو الإنفاذ المحتمل إلى العميل ومساعدة العميل. لكن غالبية محامي البراءات، بالرغم من ذلك، ليسوا استشاريين إداريين استراتيجيين. ولا يجب أن تعتمد المشروعات بذلك فقط على محامي البراءات في اتخاذ قرارات الأعمال المهمة. ويجب أن يفهم أصحاب الأعمال العوامل التجارية التي تقف وراء أهمية البراءات قبل وبعد الحصول عليها." وعبر الوفد عن رغبته في قيام الأمانة بالسعي إلى الحصول على تفسير من المؤلفين حول هذه النقطة من أجل توفير مزيد من الوضوح حول هذا الأمر.

108. وأشار وفد البرازيل إلى أن بعض الوفود قد ذكرت ملاءمة القيام بعملية مسح الخدمات الحالية للويبو في مجال نقل التكنولوجيا المذكورة في التوصية 1. وأكد الوفد على أن المشروع قد تم تقييمه بدون استكمالها، كما ذكر وفد نيجيريا. ولذلك، يجب أن تنتظر اللجنة المناقشات التي ستجرى لاحقاً في هذا الأسبوع قبل اعتماد التوصيات. وقد تحدثت التوصية 1 عن عمل مسح للخدمات. ولا ضير من ذلك. وبالرغم من ذلك، فقد تضمنت أيضاً دراسة كيفية استكمالها وتحسينها. وكان ذلك سوف يعتمد على ما سيتم الاتفاق بشأنه في نهاية الأسبوع.

109. واتفق ممثل برنامج الصحة والبيئة مع مضمون التقرير، لكنه لم يتفق مع المنتدى. إن مسألة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا تتعلق بصحة الإنسان والبيئة. وسوف يتم عقد مناقشات مرتفعة المستوى فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا في الفترة من 30 نوفمبر وحتى 4 ديسمبر 2015. وكما أشارت بعض الوفود يجب ألا يتم تعريف نقل التكنولوجيا بالصورة التي قام المقيمون والخبراء بتعريفها به. فلقد تم تكليفهم بعدة مشروعات وكانوا يتحدثون بالنيابة عن الويبو. ولم يتم إعطاء اللجنة معلومات حول كيفية اختيار الأمانة لهؤلاء الخبراء ولماذا تم اختيارهم بالنسبة لعدة مشروعات في نفس الوقت. وفي منتدى الخبراء، تم توزيع وثيقة على الفور تحمل أسماء الخبراء. وكان نفس الخبراء يعملون بشأن مشروعات مختلفة. ولذلك، يود ممثل البرنامج معرفة كيف تم اختيار الخبراء وإبلاغ المنظمات غير الحكومية. فالمنظمات غير الحكومية لم تكن متواجدة هناك لتقوم فقط بعملية المراقبة. لقد كانت هناك لتقديم معلومات لمن لم يستطيعوا حضور الاجتماعات. وقد تضمن التقرير العديد من التقييدات. وهذا يعني أنه كتب بصورة سيئة. ويجب إعادة كتابته لأن التقييدات لا تعني فقط وجوب إدخال تحسينات. لقد كانت هناك حاجة إلى تغيير الطريقة التي تمت بها الأمور. إن التقييدات لم تكن تتعلق بأخطاء ولكن بأسباب. وكانت هناك حاجة للتوصل لأسباب هذه المشكلات. لقد تم القيام بالعمل بشكل سطحي. ولم يتم التعامل مع كافة الدول على المستوى الوطني. وكان الذين تم عقد لقاءات معهم من أصحاب المصلحة المهمين. وبالرغم من ذلك، فإن ملايين البشر الذين يعملون ويعيشون على هذا الكوكب قد تأثروا جميعاً.

110. ودعا الرئيس المقيمين إلى الإجابة على الأسئلة والتعليقات التي طرحها الحضور.

111. وأشار الاستشاري (السيد كيلار) إلى تعليق مفاده أن نفس المشكلات الإدارية تتكرر في العديد من المشروعات وأكد على أن المشروع قد صمم من خمسة أو ستة أعوام مضت. وكانت العديد من التوصيات قد تم اتخاذها في مشروعات جدول أعمال التنمية الأكثر حداثة. ولذلك، فإن هذه التوصية كانت لحد ما ملاءمة بصورة جزئية فقط لأنها تتعلق بمشروعات جدول أعمال التنمية التي تم تصميمها منذ فترة. وفيما يتعلق بتعليق مفاده أن التقييم لم يفحص بصورة محددة كيفية تناول توصيات جدول أعمال التنمية، صرح الاستشاري بأن التقييم كان لمشروع. وقام المقيمون بتقييم المشروع وفقاً لاعتماد اللجنة

المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ولكنهم لم ينظروا إلى توصيات جدول أعمال التنمية ويقوموا ما إذا كان المشروع قد تناولها أم لا. وكان هذا هو الفرق. لقد كان تقييماً لمشروع، وليس تقييماً لسياسة. وفيما يتعلق بتقييمات في التقييم، أشار الاستشاري إلى أن الموارد كانت محدودة. ومن ثم، كانت هناك حاجة إلى تحديد نقطة يقوم التقييم بالتركيز عليها. إن الحصول على آراء كافة المستفيدين المستهدفين المحتملين في كل الدول والقيام بدراستها تمثل عملية ضخمة للغاية. ويواجه كل تقييم تقييمات لأن الموارد تكون محدودة. وفيما يخص بتعليق مفاده أن المقيمين كانوا يعملون على كثير من التقييمات في نفس الوقت، أكد الاستشاري على أنه لا يقوم حالياً بتقييمات أخرى في الويبو. وزميله كان موجوداً هناك لأول مره.

112. وفهم الرئيس أن هناك دعماً ضخماً للتوصيات الواردة في التقرير. وقد سعى إلى التعرف على آراء الوفود بشأن السير قدماً فيما يتعلق بالتوصيات.

113. وعبر وفد البرازيل عن اعتقاده بأن اللجنة يمكن أن تسير قدماً بشأن بعض النقاط التي تضمنتها التوصيات. وبالرغم من ذلك، فإن بعضها قد يعتمد على استكمال المناقشات التي ستتم في نهاية الأسبوع. وكما ذكرنا آنفاً، فإن المشروع كان يتم تنفيذه بالفعل. ويمكن للجنة أن تسير قدماً في عملية المسح مع الأخذ في الحسبان أنها تقوم فقط بعمل مسح للخدمات الحالية وليس مسحاً لكيفية استكمالها أو تحسينها. ويمكن تنفيذ التوصية 3 أيضاً. أما الجزء الثاني من التوصية 1 والتوصية 2، الذي يعتمد على المناقشات التي ستتم في نهاية الأسبوع فيمكن اعتماده. وبالرغم من ذلك، يمكن دراسة التوصيات الأخرى أيضاً.

114. وأكد وفد اليونان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة باء، أنه يؤيد عمل مسح لخدمات الويبو الحالية في مجال نقل التكنولوجيا وكيفية استكمالها وتحسينها.

115. وأكد وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، أنه يؤيد أيضاً عمل مسح لأنشطة نقل التكنولوجيا الحالية بالويبو بما يتماشى مع التوصية 1. ولن يمثل الأمر تعارضاً إذا تم تعريف الاحتياجات بناء على اتجاه الثغرات التي تم تسليط الضوء عليها خلال تنفيذ المشروع. وهناك العديد من المخرجات في المشروع. وكان يمكن للويبو أن يبدأ في استكشاف خطة عمل لتتبع أنشطة نقل التكنولوجيا بالمنظمة بصورة سريعة. وبالنسبة للتوصية 2، ركزت المجموعة على تحديد نماذج التنمية في الدول التي أصبحت نامية مؤخراً في مجال نقل التكنولوجيا. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تيسير الدعم المعزز للدول النامية وأقل البلدان نمواً في مجال نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي. أما التوصية 3، فقد كانت تتعلق بموضوع تمت مناقشته في الويبو لفترة طويلة. وتمت التوصية بوجود قيام الويبو بتعزيز تواجدها في المنتديات والمؤتمرات الدولية حول نقل التكنولوجيا. ويمكن قبول ذلك وتنفيذه من قبل الويبو في هذه المرحلة بالرغم من عدم استكمال المشروع.

116. وأيد وفد تشيلي تعليقات وفد البرازيل حول إمكانية اعتماد بعض النقاط في التوصيات. أما الجزء الثاني من التوصية 1، فسوف يعتمد على مناقشات الدول الأعضاء. وكانت عملية المسح تحتاج إلى أن تأخذ في الحسبان استنتاجات المشروع والآراء التي عبرت عنها الدول الأعضاء في الدورات السابقة والدورة الحالية. أما التوصية 3 التي تتعلق بتعزيز تواجدها في المنتديات والمؤتمرات الدولية التي تتعلق بنقل التكنولوجيا فقد كانت هامة وخاصة ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وأيد الوفد تعليق وفد إسبانيا حول ترجمة الوثائق. وفي المستقبل، يود الوفد ترجمة التقرير بكامله وخاصة إذا كان من المتوقع من الوفود اعتماد التوصيات المتضمنة في التقرير.

117. وأيد وفد سري لانكا اقتراح وفد البرازيل المتعلق بدراسة القيام بعملية مسح الخدمات الحالية للويبو في مجال نقل التكنولوجيا، مع الأخذ في الحسبان نتائج المشروع ومزيد من المناقشات حول نقل التكنولوجيا.

118. واقترح الرئيس أن تحيط اللجنة علماً بالتقرير وتعتمد توصية القيام بعملية مسح للخدمات الحالية للويبو في مجال نقل التكنولوجيا والاستمرار في مناقشة المحتوى الآخر للتوصيات على مدى أسبوع. وكان سيتم الاتفاق بشأن ذلك نظراً لعدم وجود اعتراضات من الحضور.

البند 6 من جدول الأعمال: دراسة برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة

النظر في الوثيقة CDIP/16/4- مشروع حول استخدام المعلومات في الملك العام لتحقيق التنمية الاقتصادية

119. ودعا الرئيس الأمانة لتقديم اقتراح المشروع.

120. وقامت الأمانة (السيد كامبانيا) بعرض المشروع. وكان المشروع المقترح يهدف إلى تسهيل الحصول على المعلومات والتكنولوجيا من قبل البلدان النامية وأقل البلدان نمواً ومساعدة الدول الأعضاء المعنية على تحديد واستخدام المضمون الذي يوجد في ملكها العام داخل أظمتها القانونية من خلال تبني وتقديم خدمات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار المعززة لتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام، وخدمات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار المعززة لدعم استخدام الاختراعات في الملك العام كأساس لتطوير مخرجات أبحاث جديدة ومنتجات جديدة، وإدارتها وتسويقها، وإنشاء بوابة وضع قانوني محسنة أكثر سهولة في الاستخدام من قبل المستخدمين ومحتوى موسع حول كيفية الحصول على المعلومات المتعلقة بالوضع القانوني في مختلف النظم القانونية. وكان سيتم تحقيق أهداف المشروع من خلال العديد من المخرجات. وتتضمن تلك المخرجات إعداد دليلين، أحدهما يركز على تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام والثانية حول استخدام مثل هذه الاختراعات في تطوير مخرجات بحثية جديدة ومنتجات جديدة. وسوف يقوم بتطوير الدليلين خبراء متخصصون في الموضوع. وسوف تقوم مراكز دعم تكنولوجيا وابتكار معزز مختارة في مختلف شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الوطنية بتوفير معلومات للدليلين. وسوف يتم اختيار مراكز دعم تكنولوجيا وابتكار مستدامة بناء على اعتبارات التنوع الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي والقدرة على دعم خدمات إضافية وتنفيذ متابعة وتقييم هذه الخدمات. وسيقوم الخبراء باستعراض الدليلين بناء على البيانات التي توفرها شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الوطنية وإعداد مواد تدريبية بالاعتماد على الدليلين المتقنين. وسيتم تطوير بوابة للوضع القانوني (يتم وضعها حالياً في ركن البراءات (PATENTSCOPE) مع واجهة أكثر سهولة في الاستخدام من قبل المستخدمين وتتضمن محتوى واسع النطاق. وفي 2018، سيتم ترجمة النسخة المنقحة إلى اللغة الفرنسية والإسبانية. وسيتم تطوير مهارات بين شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الوطنية لإدارة وتقديم خدمات تحديد الاختراعات في الملك العام ولدعم استخدام المشروعات في الملك العام. وتبلغ التكلفة التقديرية للمشروع 800 ألف فرنك سويسري، يتعلق 550 ألف فرنك سويسري منها بتكاليف غير تكاليف العاملين و250 ألف فرنك تتعلق بتكاليف العاملين. وتم تضمين المخاطر واستراتيجيات التخفيف وجدول التنفيذ بالإضافة إلى إطار تقييم واستعراض المشروع في الوثيقة التي تم تقديمها إلى اللجنة لمناقشتها واعتمادها.

121. وأشار وفد البرازيل، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي، إلى أن المشروع كان يهدف إلى استكمال خدمات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الحالية من خلال إضافة خدمات وأدوات جديدة لتلك التي يتم تقديمها حالياً، بما يسمح لها ليس فقط بتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام ولكن أيضاً بدعم المخترعين والباحثين وأصحاب المشروعات في استخدام هذه المعلومات لتوليد مخرجات بحثية ومنتجات جديدة. وطالبت المجموعة بتقديم المزيد من المعلومات حول كيفية قيام المشروع بدعم المخترعين والباحثين وأصحاب الأعمال. وبالرغم من اعتراف المجموعة بقيمة تحسين قواعد البيانات، فإن الدور الذي لعبته الشبكات في عملية الابتكار لم يمكن فهمها. وطالبت المجموعة الأمانة بتقديم معلومات حول الأنشطة التي تستهدف مشاركة الجامعات والمؤسسات البحثية والقطاع الخاص في البلدان النامية في استخدام قواعد بيانات البراءات. كما أشارت المجموعة أيضاً إلى صفحة 6 من الاقتراح. وعبرت عن رغبتها في أن يتم تضمين عملية تمديد استخدام مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار لدعم الباحثين والمخترعين وأصحاب الأعمال بوصفها أحد مؤشرات النجاح.

122. وأيد وفد كوبا الاقتراح. وكانت برامج النفاذ إلى البحث لأغراض التطوير والابتكار والنفاذ إلى المعلومات المتخصصة في البراءات تمثل أدوات هامة. وبالرغم من ذلك، كان النفاذ في الوقت الحالي مقصوراً على بعض الدول. وفي هذا الصدد، طالب الوفد الأمانة أن تجعل متطلبات النفاذ أكثر مرونة للسماح للمزيد من البلدان النامية بالاستفادة من المعلومات المقدمة على أساس المشروع المقترح.

123. وأشار وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، إلى أن المشروع كان يهدف إلى استكمال خدمات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الحالية من خلال إضافة خدمات وأدوات جديدة إلى تلك التي يتم تقديمها حاليا، بما يسمح لها ليس فقط بتحديد الاختراعات في الملك العام ولكن أيضا بدعم المخترعين والباحثين وأصحاب المشروعات في استخدام هذه المعلومات لتوليد مخرجات بحثية ومنتجات جديدة. لا يمكن التقليل من أهمية الحاجة إلى استغلال واستخدام أكثر فاعلية للاختراعات الموجودة في الملك العام كمصدر لإدراك المعرفة المحلية والاختراعات المحلية وزيادة القدرة الاستيعابية للدول النامية وأقل البلدان نموا على التكيف واستيعاب مختلف الأساليب التكنولوجية. وتعتبر المعلومات من الأصول المهمة. ولذلك، أقرت المجموعة بأهداف المشروع وهي تيسير الوصول للمعرفة والتكنولوجيا للدول النامية وأقل البلدان نموا ومساعدة الدول الأعضاء المهمة على تحديد واستغلال المحتوى الموجود في الملك العام من خلال أنظمتها القانونية. وأشارت المجموعة إلى أن المشروع كان سيرتكز على تبني وتقديم خدمات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار المعززة. ولذلك، تساءلت المجموعة بخصوص الحاجة إلى وجود مشروع جديد بصورة كاملة في هذا الصدد. ويمكن تحقيق الأهداف نفسها من خلال التوسع في أنشطة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وقد كان من المتصور أن المشروع سوف يستخدم في زيادة الوعي وتطوير المهارات لتضمين الموضوع المشار إليه في وثائق البراءات في منتجات وعمليات جديدة. وفي هذا الصدد، كانت المجموعة تود معرفة القيمة المضافة للمزايا التي تقوم على أساس التنمية والخاصة بالمشروع بالنسبة للدول وخاصة أقل البلدان نموا والتي تتمتع بأقل قدر أو لا تتمتع على الإطلاق بقدرات ابتكارات أو اختراعات. والأهم هو أن المجموعة أرادت أن تفهم سبب عدم إمكانية التوسع في مشروعات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار للاضطلاع بالأنشطة المقترحة. ويمكن تقديم هذه الخدمات الإضافية من خلال إطار مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار.

124. وأبلغ وفد سري لانكا اللجنة بأنه تم إنشاء خمسة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في بلده في العامين الأخيرين. وتم توفير المزيد من التدريب للجامعات. ويود الوفد التعرف على طريقة إسهام المشروع في مشروعات الويبو الحالية المتعلقة بمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار.

125. وأحاط وفد المكسيك علما بالمعلومات التي قدمتها الأمانة وعبر عن رغبته في الحصول على توضيح للمعايير المستخدمة في اختيار الخبراء الذين يعملون بصفقتهم موارد بشرية تدعم شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الوطنية.

126. وأيد وفد غواتيمالا الاقتراح. وكانت غواتيمالا تستخدم نظام مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وسوف يؤدي النفاذ إلى المعلومات التكنولوجية إلى تعزيز توليد الأفكار الجديدة ويجعل من الممكن بالنسبة لمختلف أصحاب المصلحة أن يتعاونوا مع بعضهم بعضا.

127. وصرح وفد الصين بأنه من الضروري القيام باستكشاف كيفية استخدام المعلومات المتاحة في الملك العام. وكانت تلك مسألة مهمة. وتعتبر مستندات البراءات متخصصة للغاية ويختلف نظام الملكية الفكرية من بلد لآخر. وأشار الوفد إلى أن المشروع كان يهدف إلى تيسير نفاذ البلدان النامية وأقل البلدان نموا إلى المعرفة والتكنولوجيا ومساعدة الدول الأعضاء المعنية بتحديد واستغلال المحتوى المتاح في الملك العام من خلال نظمها القانونية. وأيد الوفد الاقتراح. واقترح الوفد ترجمة الدليلين إلى اللغات الست الرسمية لتمكين المزيد من الناس من الاستفادة منها.

128. وأيد وفد اليابان الانتفاع من معلومات البراءات في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. وفي هذا السياق، كانت اليابان نشطة في دفع الأنشطة التي تتضمن الانتفاع من معلومات البراءات. فقد قامت اليابان على سبيل المثال بعقد ندوات وحلقات عمل تتعلق بمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في بوركينافاسو وغانا ورواندا وساو تومي وبرينسيبي والسنگال وتنزانيا وزامبيا في 2014 و2015 من خلال صناديق اليابان الاستثنائية. كما تم عقد ندوة هذا الشهر في طوكيو بغرض تعزيز نشر معلومات البراءات في دول رابطة أم جنوب شرق آسيا. وقد أسهمت هذه المبادرات في بناء القدرات

المحلية في مجال البحث واستخدام التكنولوجيا والمعلومات الفنية والعلمية واستغلال مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وتطلع الوفد إلى القيام بمزيد من التعاون مع الويبو في هذا المجال.

129. وصرح وفد تشيلي بأن دولته كانت تقوم دائما بتعزيز دور الملك العام بوصفه مخزن رئيسي للمعرفة الإنسانية وحافز للأفكار الجديدة. وفي هذا الصدد، فإن تأمين المعرفة المتاحة في الملك العام وتجنب إعادة تملك تلك المعرفة تعتبر من الأمور الضرورية في نظام الملكية الفكرية المتوازن. وكان الملك العام مهما بالنسبة لتعزيز الابتكار والنمو. وهو يعتبر أحد أدوات التنمية الاقتصادية. ويمتلك المعهد الوطني للملكية الصناعية صفحة على الانترنت يتوافر بها موضوعات متخصصة تتعلق بالملك العام بما في ذلك نقاط تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. وقد عكس المشروع المقترح التقدم الذي تم إحرازه في هذا الموضوع. وعبر الوفد عن أمله في أن تكون المبادرة سابقة في مجال تعزيز الابتكار والتنمية بناء على المعلومات المتاحة في الملك العام.

130. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على الأسئلة والتعليقات التي طرحها الحضور.

131. وأشارت الأمانة (السيد كامبانيا) إلى المسألة التي طرحها وفد البرازيل بشأن كيفية قيام المشروع بتقديم مزيد من الدعم لاستخدام معلومات البراءات من قبل أصحاب المصلحة في مجال الابتكار. وقد تم بناء المشروع المقترح على أساس تنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية السابقة والمتعلقة بإنشاء شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وتطوير أدوات للنفاذ لمعلومات البراءات، وإعداد تقارير حول مناخ البراءات، والحفاظ على ملك عام قوي وضخم. كما أشارت الأمانة أيضاً إلى أن توصية 20 في جدول أعمال التنمية والتي تضمنت ما يلي: "إعداد المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تساعد الدول الأعضاء المعنية على تحديد الموضوعات التي دخلت في نطاق الملك العام من خلال نظمها القانونية". ونتيجة لتنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية السابقة، تم إنشاء 50 مركز من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وقد تم إنشاء المراكز بصفة أساسية في مؤسسات مثل الجامعات ومراكز البحث وحاضنات متزدهات تكنولوجية. وكان سيتم توفير الأدلة الخاصة بكيفية تحديد واستخدام المعلومات المتوافرة في الملك العام والخدمات من خلال مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وكما ذكرنا، فإن هذه المراكز كانت في الغالب جامعات ومراكز بحثية وحاضنات متزدهات تكنولوجية. وبذلك فقد كانت ستضمن بصورة مباشرة مخترعين ومبتكرين وباحثين. كما كانت ستقوم أيضاً بتوفير الأدلة والخدمات مكاتب الملكية الفكرية التي كانت توفر معلومات البراءات والخدمات المتخصصة الأخرى ذات القيمة المضافة إلى المخترعين والمبتكرين والباحثين. وفيما يتعلق بالمسألة التي أثارها وفد نيجيريا حول سبب عدم إمكانية تنفيذ هذه الخدمات من خلال خدمات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الحالية، أشارت الأمانة إلى أول مشروع يتعلق بالملك العام والذي كان يوجد به مكون يتعلق بالبراءات. وتم إعداد دراسة ركزت على الجوانب التقنية المتعلقة بالمعلومات الخاصة بالوضع القانوني للبراءات. وكان هذا الأمر يتعلق بصورة مباشرة بالمعلومات التي أصبحت متاحة في الملك العام. وفي عام 2011، تم إعداد استبيان وتم إرساله إلى كافة الدول الأعضاء. وتلقت الأمانة 87 رداً. وأشارت إلى أنه في غالبية البلدان النامية كان من الصعب الحصول على بيانات تتعلق بالوضع القانوني لأن جهات تسجيل البراءات في تلك الدول لا تعمل. وفي بعض الدول فإن جهات تسجيل البراءات تعمل بمعنى أنه يمكن تقديم طلبات للحصول على معلومات حول الوضع القانوني إلى المكتب لكن المعلومات ليست متاحة للجمهور. وعند التوسع في البوابة الإلكترونية كان سيتم تزويد الدول الأعضاء بنصائح عملية حول كيفية البحث عن الوضع القانوني. ولم يتم توقع العمل في برنامج الدعم التقني الذي كان يتم تنفيذه في ظل البرنامج 14 في البرنامج والميزانية والذي كان يتعلق بالدعم المقدم لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وكان من المرتقب خلق المهارات في مختلف مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار للحصول على هذه المعلومات والتزويد بها. وقد تم إنشاء شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بنجاح في بعض البلدان النامية وخاصة في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادي. وستعمل الأمانة عن كثب مع شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار التي يمكنها استيعاب مثل هذه المزايا. وكانت الأمانة ستستمر في مساعدة الجهات الأخرى التي لم تصل لمستوى استيعاب هذه الخدمات. وستساعد على خلق القدرات التي تمكنها من تنفيذها. وأشار الوفد إلى المخاوف التي عبر عنها وفد كوبا فيما يتعلق بالنفاذ إلى البحث لأغراض التطوير والابتكار والنفاذ إلى المعلومات المتخصصة في البراءات. لقد كانت تلك تمثل شركات قطاع عام/قطاع خاص بين الويبو وناشري المعلومات العلمية

والتقنية من ناحية ومقدمي خدمة قواعد البيانات الخاصة بالبراءات التجارية من ناحية أخرى. وكان من الأسهل بالنسبة للدول النامية النفاذ إلى تلك المعلومات في إطار هذه الشركات. وقد أحاطت الأمانة علما بالخوف وكانت ستستمر في المفاوضات مع الناشرين بالإضافة إلى مقدمي خدمة قواعد البيانات الخاصة بالبراءات التجارية من أجل توفير شروط أفضل للدول النامية غير المؤهلة للنفاذ المجاني أو منخفض التكلفة. وفيما يتعلق بالمسألة التي طرحها وفد سري لانكا، فقد صرحت الأمانة بأن المشروع سوف يسهم في شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الحالية من خلال تقديم أدوات جديدة للعاملين في مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار يقومون باستخدامها حتى يستفيد المبتكرون والمخترعون والباحثون من المعلومات التي يمكن استخدامها مجانا، لكن يصعب تعريفها. وسيكون الدليل العملي حول التعريف أداة أخرى لنشر هذه المعلومات. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد المكسيك حول معايير اختيار الخبراء، صرحت الأمانة بأنها كانت تبحث عن خبراء يتمتعون بخبرات عملية في هذا المجال. وكان يمكن أن يكون العديد منهم من البلدان النامية. فبعض البلدان النامية تستفيد من هذه المعلومات. وكان يجب أن يمتلك الخبراء معرفة وخبرة في استخدام هذه المعلومات. ووافق الوفد على اقتراح وفد البرازيل ومفاده تضمين التوسع في استخدام مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار لدعم الباحثين والمخترعين وأصحاب الأعمال في معايير التقييم الخاصة بالمشروع. وسوف تعمل الأمانة مع الوفد حول هذه النقطة للخروج باقتراح منقح.

132. وأيد وفد مولدوفا الاقتراح. ويعتبر استخدام معلومات البراءات من الأولويات لدى مولدوفا. لقد كان ذلك يمثل إحدى أنشطة مكتب الملكية الفكرية. وبالرغم من أن مولدوفا لم تكن جزءا من مشروع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الذي نفذته الويبو، فقد كانت تقوم ببناء شبكة وطنية من مكاتب نقل التكنولوجيا داخل الجامعات. وكانت نتائج هذا المشروع ستفيدهم كثيرا. ولذلك، كان الوفد يتطلع إلى تنفيذ المشروع. وكان لا يجب تبادل النتائج مع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار فحسب ولكن يجب تبادلها أيضا مع مكاتب نقل التكنولوجيا الأخرى حتى تستطيع الدول الاستفادة منها. وسوف يضمن ذلك الاستفادة ويسهم في تطوير شبكتها من المكاتب الخاصة بنقل التكنولوجيا.

133. ولم يكن لدى الأمانة (السيد كامبانيا) أي اعتراضات على تضمين مولدوفا ودول أخرى لا تمتلك شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وقد أدركت الأمانة أن بعض الدول قد قامت بإنشاء شبكة من مكاتب نقل التكنولوجيا أو مكاتب الترخيص. ويمكنها الاستفادة من نتائج المشروع. وكانت الأمانة على استعداد لتبادل نتائج المشروع مع كافة الدول الأعضاء، بما فيها مولدوفا. وكانت الأمانة ستنتظر أيضا كيف يمكنها المشاركة في تنفيذ المشروع.

134. وصرح وفد هندوراس بأن بلده يمتلك خبرات ضخمة في مجال إنشاء وتشغيل مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. ويوجد به حاليا 14 مركز لدعم التكنولوجيا والابتكار. وأيد الوفد المشروع. كما أعرب عن تأييده للتعليقات التي طرحها وفد كوبا حول النفاذ إلى البحث لأغراض التطوير والابتكار والنفاذ إلى المعلومات المتخصصة في البراءات.

135. وأعرب وفد كوستاريكا عن دعمه للمشروع.

136. واستأنف الرئيس المناقشات ودعا الأمانة إلى تقديم اقتراح منقح.

137. وأشارت الأمانة (السيد كامبانيا) إلى طلب وفد البرازيل الذي يتعلق بتضمين مؤشر آخر للنجاح كما اقترح تضمين ما يلي في نهاية صفحة 6 من الوثيقة "زيادة عدد المستخدمين لشبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الذين هم على دراية بالمعلومات المتاحة في الملك العام ويقومون باستخدامها".

138. وتساءل الرئيس عما إذا كانت اللجنة يمكنها اعتماد الاقتراح المنقح أم لا.

139. وطالب وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، بالحصول على نسخة من الاقتراح المنقح.

140. وكان الرئيس يود معرفة ما إذا كانت المجموعة الإفريقية ستبني الاقتراح المنقح بعد الحصول على نسخة منه أم لا.

141. وأكد وفد الصين على طلبه المتعلق بترجمة الدليلين العمليين إلى اللغات الست الرسمية.

142. وطالب وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، بإعادة النظر في هذا البند. وكانت المجموعة في حاجة لعقد مناقشات داخلية حوله.

143. ووافق الرئيس على الطلب.

النظر في وثيقة CDIP/16/7 - مشروع التعاون على التعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع معاهد التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً

144. قدمت الأمانة (السيد بديوي) الاقتراح. وكان المشروع يقوم على أساس التوصيات 3 و10 و45 من جدول أعمال التنمية. وسوف يتم تنفيذه في عامي 2016-2017. وبلغت التكلفة التقديرية للمشروع 500 ألف فرنك سويسري كانت كلها تكاليف لا تتعلق بالعاملين. وكان الهدف الرئيسي للمشروع هو بناء قدرات تتعلق بتوفير برامج تعليم وتدريب وطنية/دون الوطنية/إقليمية فعالة وتميز بالكفاءة. وكان المشروع يهدف إلى توفير دعم تقني ومهني لمعاهد التدريب القضائي لتعزيز قدرات ومهارات القضاة ورجال القضاء والمدعين العامين وغيرهم في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً كي يتمكنوا من البت بفعالية وكفاءة في منازعات حقوق الملكية الفكرية بطريقة تضمن الانساق مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية المحددة في البلد أو المنطقة الفرعية أو الإقليم المعني. وسوف يتم تكييف برامج التعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية وفقاً لاحتياجات وأولويات القطر كما يرد في السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية. وكان سيتم اختيار أربعة معاهد تدريب قضائي ومن النموذجي أن يقع الاختيار على معهد من كل منطقة (إفريقيا والمنطقة العربية وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي) بما في ذلك أقل البلدان نمواً. وقد وردت معايير الاختيار في الوثيقة. وسيتم تنفيذ المشروع من خلال معاهد التدريب الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية الحالية. وكان المشروع يتضمن العديد من المكونات. أولاً، القيام بعملية مسح لتقصي الحقائق حول مبادرات التدريب الحالية في مجال حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالقضاء في البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً والدول المتقدمة للتعلم، من بين أمور أخرى، من الممارسات الجيدة في مجال التدريب القضائي في مجال حقوق الملكية الفكرية. ثانياً، اختيار أربعة معاهد تدريب قضائي تجريبية. ثالثاً، تقييم احتياجات تعليم وتدريب القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية في الدول أو المناطق الفرعية أو المناطق التي يقع عليه الاختيار لتنفيذ المشروع التجريبي لتحديد طبيعة ونطاق محتوى الموضوعات الخاصة بالتعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية الذي يجب تطويره. رابعاً، تطوير محتوى موضوعات حسب الطلب خاصة بالتعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية من أجل التدريب الأولي/التعريف في مجال حقوق الملكية الفكرية والتدريب أثناء العمل في مجال حقوق الملكية الفكرية، مع أخذ أساليب تقديم التدريب المفضلة في الحسبان (وجها لوجه، مختاطة، أو عبر الانترنت) بحيث تتكيف مع الثغرات والاحتياجات التي تم التعبير عنها والأولويات الأساسية للدولة أو المنطقة الفرعية أو المنطقة التي وقع عليها الاختيار. وكان محتوى التعليم والتدريب سيتضمن مرجع/دليل التعلم الذاتي "أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية"، ويتم تزويد كل معهد من المعاهد التجريبية بواحد منها. خامساً، اختبار محتوى التعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك "أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية" من خلال تقديم برامج تعليم وتدريب والحصول على تعقيبات بهدف إدخال تحسينات، في حالة الضرورة. سادساً، تعزيز الربط الشبكي والشراكات بين معاهد التدريب القضائي الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية من أجل القيام بتبادل الخبرات بصورة منتظمة للتعرف من بعضها البعض على مبادرات ونتائج التدريب لديها في مجال حقوق الملكية الفكرية. وقد يتضمن ذلك، من بين أمور أخرى، خلق "مجتمع ممارسة" مهني أو أكثر عبر الانترنت حول مسائل حقوق الملكية الفكرية للتعلم الاجتماعي ومن خلال الربط الشبكي ومن خلال القرناء بين القضاة ورجال القضاء والمدعين العامين. سابعاً، تقديم الدعم من أجل الحصول على المراجع والكتيبات لإنشاء مكاتب في المعاهد القضائية المستفيدة. وكان من المتوقع أن تصبح معتمدة على ذاتها في إدارة برامج وأنشطة التدريب بمجرد إنشائها واستكمالها في عامي 2016-2017. ويمكن للأمانة أن تستمر في توفير دعم تكميلي بعد انتهاء العاملين في حالة وجود احتياج موضوعي شريطة ألا تمتع الموارد الإضافية المؤسسات المحتملة الأخرى من

الحصول على الدعم الضروري. وسيتم متابعة وتقييم كل عنصر من عناصر المشروع بصورة منتظمة. وسيتم تقديم تقرير مرحلي سنوي أو في نصف المدة يمثل تقرير تقييم ذاتي ليطم نظره في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. علاوة على ذلك، سيتم القيام بعمل تقييم مستقل للمشروع وسيتم عرض التقرير على اللجنة.

145. وأشار وفد البرازيل، متحدًا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أن الموضوع الذي يمثل قلب المشروع هو الدعم التقني الذي تم تناوله في مجموعة أ من توصيات جدول أعمال التنمية. وكان من الضروري تقديم توضيحات قبل القيام بالبدء في تحليل التقرير بصورة ملائمة. وتود المجموعة معرفة المزيد عن الموضوعات التي سيتم تناولها في التدريب و مرجع/دليل التعلم الذاتي "أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية" الذي سيتم توفيره للمؤسسات التي يقع عليها الاختيار لتنفيذ المشروع التجريبي. ومن أجل إضافة قيمة للتدريب المهني في المؤسسات القضائية، يجب على الأمانة أن تؤكد للدول الأعضاء أن التدريب سوف يركز بصفة خاصة على الجوانب التي تتعلق بالتنمية المذكورة في الثلاثة توصيات الخاصة بجدول أعمال التنمية والتي يعتمد عليها المشروع. فقد تضمنت التوصيتين 10 و 45 على سبيل المثال الأهداف التي تعزز وجود توازن منصف بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة، والتعامل مع إنفاذ الملكية الفكرية في سياق مصالح المجتمعات الشقيقة. وسوف يؤدي توفير معلومات معينة حول كيفية قيام التدريب بالسعي لتحقيق هذه الأهداف إلى تمكين الدول الأعضاء من اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان من الملائم دعم هذا النوع من الأنشطة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أو ضرورة متابعة هذا الأمر في جهات أخرى مثل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد.

146. وأدرك وفد اليابان أهمية إنفاذ قوانين الملكية الفكرية من أجل خلق بيئة مواتية بصورة أكبر لتعزيز الابتكار المبني على حماية الملكية الفكرية. ولذلك، أيد الوفد اعتماد هذا المشروع. وشارك الوفد خبرة اليابان في مجال التدريب القضائي. وكانت اليابان تقوم كل عام بعقد دورة تدريبية بعنوان "دورة تدريبية حول إنفاذ حقوق الملكية الفكرية" من خلال صناديقها الاستثنائية. وفي العام الماضي، تمت دعوة متدربين من آسيا وإفريقيا لحضور دورة تدريبية لمدة أسبوعين تضمنت جلسات حول الإجراءات الجمركية ودعاوى التعدي. وهذا العام، كانت ستتم دعوة قضاة من دول رابطة جنوب شرق آسيا والصين وجنوب إفريقيا والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة لحضور نفس الدورة. وكانت ستعقد في شهر مارس 2015. وكانت اليابان تتطلع لمزيد من التعاون مع الويبو في هذا المجال والإسهام في بناء القدرات المحلية من أجل إنفاذ أفضل للملكية الفكرية.

147. وأشار وفد نيجيريا، متحدًا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، إلى أن الهدف الرئيسي من المشروع هو بناء قدرات تقديم برنامج تدريب وتعليم وطني ودون إقليمي وإقليمي يتميز بالكفاءة والفاعلية للقضاة، بما في ذلك مرجع/دليل التعلم الذاتي "أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية". ولا شك أن التعليم القضائي مهم للكفاءة المهنية للقضاة والفصل الفعال في نزاعات حقوق الملكية الفكرية بهدف ضمان توفير حماية جيدة للحقوق بالنسبة لإمكانيات التنمية الشاملة في البلاد. وأشارت المجموعة إلى أن اختيار أربعة بلدان تجريبية كان سيعتمد على طلبات كتابية من الدول الأعضاء المعنية بالمشاركة في المشروع. وسوف يتم تقديم التدريب في مؤسسات التدريب الحالية. وكانت المجموعة تطلب تأكيدات من الأمانة بأن المشروع التجريبي كان سيتم تطبيقه مع الأخذ بعين الاعتبار محدودية القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، فإن المجموعة كانت معنية بالمعايير المذكورة في اختيار الدول التي تجرى بها التجربة وخاصة معيار 2 ومعيار 3 في الصفحة 6 من وثيقة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ولم يبدو أنهم قد أخذوا في الحسبان الثغرات الموجودة في الموارد والقوى العاملة التي قد تشجع في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وتطلب ذلك إجراء استعراض يعكس الواقع على الأرض في هذه الدول. وكانت المجموعة معنية أيضاً بأن المشروع كان يبدو مقصوراً على المؤسسات التدريبية القضائية الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. وبعض الدول التي تحتاج لهذا التدريب قد لا تكون قد خصصت مؤسسات تدريب قضائي. واقترحت المجموعة مد اختيار مؤسسات التواصل لتشمل مؤسسات الملكية الفكرية الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية التي تمتلك قدرات القيام بالتدريب وأكاديميات التدريب في مجال الملكية الفكرية الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، أينما انطبق ذلك. وعبرت المجموعة عن سرورها بالأنشطة التي وردت تحت مظلة استراتيجية التسليم في المشروع. كما كانت عملية مسح تقصي الحقائق الوارد

ضمن الفقرة ج تمثل جانبا أساسيا من التنفيذ الذي يجب أن يمثل نبراسا لأنشطة المشروع الأخرى. وبناء عليه اقترحت المجموعة أن يتم وضع أولويات لخطوات التنفيذ بالنسبة لعملية مسح تقصي الحقائق قبل اختيار الدول التي تجري بها التجربة وتقييم احتياجات التعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية في هذه البلدان. وسوف يسمح ذلك بإجراء مقارنة ملائمة للشركاء المحتملين في تسليم مكاسب هذا المشروع ووضع مقاييس واضحة للتنفيذ. وفي أثناء العرض التوضيحي، ذكر مدير المشروع أن نشاط عملية مسح تقصي الحقائق هو أحد الأنشطة الأولى لكنه تم ذكره في الوثيقة على أنه بند ج بعد الأنشطة الأخرى. كما انضمت المجموعة أيضا إلى مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في المطالبة بتوفير المزيد من المعلومات حول محتوى مواد التدريب. وباختصار، رحبت المجموعة بالمشروع وتطلعت إلى العمل مع الأمانة بخصوص ضمان أن المشروع مناسباً لأغراض البلدان النامية وأقل البلدان نمواً قبل تبنيه.

148. وعبر وفد الصين عن اعتقاده بأن قدرات القضاة بشأن الملكية الفكرية في البلدان النامية ستكون مفيدة للغاية. وسوف تؤدي أيضا إلى رفع الوعي العام حول الملكية الفكرية. ولذلك، أيد الوفد اعتماد المشروع. وعبر الوفد عن أمله في أن تضمن الأمانة التمثيل الجغرافي في اختيار مؤسسات التدريب القضائي حتى تفيد موارد المنظمة أكبر عدد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

149. وصرح وفد تونس أن دولته بها نظام قانوني ذو مستوى عالمي. وبالرغم من ذلك، وكما هو الحال بالنسبة لبعض البلدان النامية الأخرى، فإن تونس لا تمتلك محام للملكية الفكرية. ويكون لزاما على القضاة بها التعامل مع مسائل متنوعة من بينها الملكية الفكرية. وكان يتم تنظيم أنشطة التدريب والتوعية في الـويو. وبالرغم من ذلك، يجب تعزيز وهيكلية هذه الأنشطة. وكان المشروع المقترح يسير وفقا لتطلعات تونس. ولذلك رحبت المجموعة بالاقترح وأقرته بصورة كاملة.

150. وصرح وفد تشيلي بأن المشروع له قيمة بالغة. وقام الوفد بعرض المبادرة الأولية التي تسير على هذا المنوال في اللجنة الاستشارية المعنية بالإفاد. وقد قام معهد الملكية الصناعية بها بعملية تراكم خبرات في قانون البراءات والتي يمكن توفيرها إذا كان سيتم تطبيق مشروعاً تجريبياً في تشيلي.

151. ودعا الرئيس الأمانة للرد على تساؤلات وتعليقات الحضور.

152. وأكدت الأمانة (السيد بديوي) على أن المشروع كان يعتمد على توصيات جدول أعمال التنمية رقم 3 و10 و45. وقدمت توصية 10 توجيهات حول تنفيذ المشروع. وتضمنت ما يلي "مساعدة الدول الأعضاء على تطوير وتحسين قدرات مؤسسية وطنية في مجال الملكية الفكرية من خلال القيام بالمزيد من تطوير البنية التحتية والمرافق الأخرى بهدف جعل مؤسسات الملكية الفكرية الوطنية أكثر كفاءة وتعزيز وجود توازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والصالح العام". وبذلك يعتبر تعزيز وجود توازن بين حماية الملكية الفكرية والمصالح العامة عاملاً مهماً في تطوير وحدات التدريب وسوف يتم أخذها في الحسبان في المشروع بكامله. وسوف يستفيد القضاة بصورة كبيرة من التدريب المتخصص المتعلق بالملكية الفكرية. وسوف يُمكنهم من أخذ اعتبارات التنمية والمصلحة العامة في قراراتهم في الحسبان. وسيتم تطوير الوحدات بالتنسيق مع المؤسسات المستفيدة. وسوف يتم تكييفها وفقاً للثغرات التي يتم تحديدها والاحتياجات التي تم التعبير عنها والأولويات الرئيسية للدول والمناطق التي يقع عليها الاختيار. وفيما يتعلق بالمسألة التي أثارها وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية صرحت الأمانة بأنها كانت تدرك بصورة كاملة القدرات البشرية والمؤسسية المحدودة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأشارت الأمانة إلى معايير اختيار الدول المستفيدة. وكان المعيار 2 يهدف إلى ضمان المشاركة والملكية من قبلهم. ولم يكن الأمر يتعلق فقط بالتمويل. ويمكن استبدال الإشارة إلى الإسهام بموارد مالية ضخمة بالإشارة إلى الإسهامات الإدارية أو اللوجستية من الدول المستفيدة. وكان المعيار 3 الذي يتعلق بوجود شخصية طوعية بارزة وهو ما يضمن أن هناك شخص في الدولة يساعد على تنفيذ المشروع. وكان هذا الشخص سيقوم بتيسير التفاعل بين الـويو والمؤسسة. وسيكون نقطة الاتصال هو الشخص الذي يضمن الاستمرارية عند انتهاء المشروع. وفيما يتعلق بتحديد المشروع ليشمل المؤسسات الوطنية أو دون

الإقليمية أو الإقليمية التي لا تعتبر مؤسسة تدريب قضائي، صرحت الأمانة بأن أكاديمية الويبو لا تواجه مصاعب أمام القيام بذلك شريطة أن توافق الدول نفسها على أن هذه المؤسسات تستطيع تدريب قضاة ونواب عموميين. ويمكن تعديل عنوان المشروع ليستوعب أي مؤسسة تقدم تدريباً للقضاة.

153. وصرح وفد جواتيمالا بأن تطبيق منهج صحيح بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية سوف يؤدي إلى الإسهام في نجاح نظم الملكية الفكرية.

154. ودعم وفد جمهورية التشيك المشروع. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تركيز المشروع والنتائج طويلة المدى المتوقعة مثل مواد التدريب التي يمكن أن يستخدمها القضاة والنواب العموميون ومؤسسات التدريب في المستقبل.

155. وأعرب وفد جورجيا عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد رومانيا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وقد كانت جورجيا ملتزمة بالمشاركة بصورة فاعلة في عملية تحقيق أهداف جدول أعمال التنمية وتضمين أفكار في المشروع بناء على منهج اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأكد الوفد للأمانة دعمه وتعاونه الكامل بالنسبة لدفع عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وكان الوفد مهتماً بصفة خاصة باقتراح المشروع. ورحبت جورجيا بمبادرة الويبو لمساعدة البلدان النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقالية على إنشاء أكاديميات ملكية فكرية وطنية. وقد لعبت تلك المؤسسات دوراً فعالاً في إنشاء نظام ملكية فكرية مناسب مع متخصصين مدربين في مجال الملكية الفكرية في الدول ذات الصلة. وتم تقديم أنشطة تدريبية وموارد من خلال العديد من برامج الويبو. وكانت تلك الأنشطة مهمة بالنسبة لتيسير تطوير الملكية الفكرية والنمو الاجتماعي-الثقافي لهذه البلدان. وأشار الوفد إلى الدعم النشط للويبو في مجال إنشاء أكاديمية للملكية الفكرية في جورجيا. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن هذا المشروع سيكون مشروعاً ناجحاً في المنطقة. وكانت جورجيا تهدف إلى تحويل أكاديميتها الوطنية للملكية الفكرية إلى مركز إقليمي لتدريب المتخصصين في مجال الملكية الفكرية. وكانت المؤسسة ستلعب دوراً ضرورياً في زيادة الوعي العام وفي تطوير المتخصصين في مجال الملكية الفكرية. وكانت المشاركة المستمرة للويبو والتنمية المستدامة لأكاديمية الملكية الفكرية ضروريتين لتحقيق أهدافا ملموسة. وتعتبر البرامج المصممة حسب الطلب بالتعاون مع الويبو مثل برامج بناء القدرات من تدابير التنمية الأساسية. وقد حصلت جورجيا والعديد من الدول الأخرى على مزايا ضخمة من هذه المشروعات. وكانت جورجيا على استعداد لاستضافة مثل هذا البرنامج وخاصة في مجال المؤشرات الجغرافية. وقد اعتمدت على الحصول على المزيد من الدعم من الويبو في هذا الصدد.

156. وأيد وفد مصر التعليقات التي تقدم بها وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية. وقام الوفد بطرح عدد من الأسئلة. أولاً، الخط الفاصل بين هذا المشروع وأنشطة التدريب الحالية التي تقدمها الويبو بناء على طلب الدول الأعضاء غير واضح. ولم تكن تلك المرة الأولى التي تقوم فيها الويبو بنشاط يتعلق بالتدريب القضائي. ثانياً، فيما يتعلق بخطوات التنفيذ، كما ذكر وفد نيجيريا، فإن عملية المسح الخاص بتقصي الحقائق قد تم ذكره في البند ج في الوثيقة والبند 1 في العرض التوضيحي. وكان الوفد يود معرفة كيف يتناسب ذلك مع تقييم الاحتياجات، والذي كان يمثل جزءاً من معايير اختيار المستفيدين. وربما يكون الاقتراح في حاجة إلى إعادة صياغته قبل أن تتمكن اللجنة من اتخاذ قرار بشأنه. ثالثاً، كان الوفد يود أن يعرف كيف يمكن أن يتم تكييفه وفقاً للمستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لأن لكل دولة قوانينها ولوائحها الوطنية الخاصة بالملكية الفكرية. رابعاً، لأن هناك تمويل وتعاون مع شركاء آخرين في عملية التنفيذ، كان الوفد يود معرفة كيف ستضمن الأمانة أخذ التوصية 10 من جدول أعمال التنمية في الحسبان عند تنفيذ الأنشطة. وأخيراً، كان من الضروري القيام بالمزيد من التوضيح لمعايير الاختيار لأنها كانت غامضة نوعاً ما. وكما ذكرت الأمانة، فإن المشروع يمكن أن يتم التوسع فيه ليشمل مؤسسات أخرى. وكانت هناك أكاديمية إقليمية للملكية الفكرية في مصر. وكانت أيضاً مصر بصدد إنشاء أكاديمية وطنية. ويمكن أن تمثل تلك الأماكن مواضع يمكن تقديم التدريب بها إذا وافقت اللجنة على المشروع.

157. وأيد وفد الهند البيان الذي أدلى به وفد البرازيل. وقد بدأ أن المبادرة واعدة. وكان الوفد يود الحصول على معلومات كاملة حول الأنشطة التدريبية المقترحة، بما في ذلك المحتوى، والمكان الذي ستنظم فيه، والشركاء والجهات التي ستقوم بتمويلها بالإضافة إلى الويبو. وكان يجب توفير تلك المعلومات لكافة الدول الأعضاء. وكان يجب مراجعتها بدقة. كان يمكن للوفد أن يتخذ قرارا يعتمد على معلومات بصورة أكبر حول ما إذا كان سيقوم بدعم المشروع أم لا بعد تلقي تلك المعلومات.

158. وكان وفد باكستان يرى أن التعليم والتدريب في مجال الملكية الفكرية جوهريا في عملية زيادة التوعية وبناء قدرات كافة أصحاب المصلحة ومؤسسات الملكية الفكرية الوطنية بما في ذلك المؤسسات القضائية. وقد ساعد في تحسين الخبرات المهنية والنفوذ للقضاء من خلال إيجاد بيئة فعالة لتسوية النزاعات. وسوف يمكن القضاة من الإسهام بصورة كلية في كافة المسائل المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، واعتبارات التنمية بالإضافة إلى الصالح العام في قراراتهم وتوصياتهم. وكان لا بد أن يكون منهج وحدات التدريب متوازنة من أجل تحقيق النتيجة المرجوة والأثر المطلوب. وأيد الوفد التعليق الذي تقدم به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية ومفاده أن المشروع يجب ألا يكون له آثارا مالية على الدول المشاركة. وعبر الوفد عن اهتمامه بتضمين باكستان في المشروع المقترح، بعد اعتماده من اللجنة.

159. وأيد وفد سويسرا تمديد أنشطة بناء القدرات في القطاع القضائي. فلم يكن من الممكن إيفاد الملكية الفكرية بدون وجود نظام قضائي يعمل بصورة جيدة. وكان من المهم وجود خبراء واسعوا الاطلاع في المحاكم. ولذلك، رحب الوفد بالمشروع. وسوف تكون المواد التدريبية أكثر قبولا بالنسبة للقضاة إذا تم تكييفها مع القوانين الوطنية للدول التي تجرى بها التجربة. وذكرت الأمانة انه سيتم إجراء تحليل الفجوة. وتمتلك سويسرا خبرة جيدة بالنسبة لنفس النهج في مشروعاتها الثنائية. وتم إجراء تحليل فجوة قبل صياغة مواد التدريب بالنسبة لبعض المناطق والبلدان. وبذلك، شجع الوفد فريق إدارة المشروع على القيام بهذه الخطوة.

160. وأيد وفد لبنان المشروع. وقد تعاونت لبنان مع الويبو في هذا المجال. وكان من المفترض عقد ندوة في بيروت. وبالرغم من ذلك فقد كان من غير الممكن القيام بذلك نظرا للظروف الراهنة.

161. وأيد وفد الاتحاد الروسي المشروع لأنه سيعحسن كفاءة القضاة وجودة قراراتهم. وعبر الوفد عن أمله في أن يتم توفير المواد التعليمية على موقع الويبو على الانترنت وتصبح أساس دورات متخصصة للتعليم عن بعد تقدمها أكاديمية الويبو.

162. وأيد وفد كوبا التعليقات التي تقدم بها وفد البرازيل بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

163. وأشار وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) إلى المسألة التي أثارها وفد مصر وكان يود أن يعرف قوانين وسياسات واستراتيجيات الملكية الفكرية التي ستظهر في المواد التدريبية المقدمة في ظل المشروع.

164. وأيد وفد المكسيك المشروع وعبر عن اهتمامه باختيار المكسيك لتكون واحدة من الدول التي تجرى بها التجربة.

165. وصرح وفد جمهورية كوريا بأنه من المهم التوصل لفهم أفضل لقوانين الملكية الفكرية. فقد تم في أكتوبر الماضي استخدام صندوق استئماني كوري في دعم إقامة حلقة دراسية حول إيفاد الملكية الفكرية للقضاة. وتم عقد الحلقة الدراسية في بانكوك. وبالتعاون مع الويبو، تم تطوير برنامج تعليم إلكتروني يتعامل مع حقوق الملكية الفكرية. وتم تقديم دورة من خلال الانترنت بناء على هذا البرنامج.

166. وأعرب وفد المغرب عن تأييده الكامل للمشروع.

167. وأيد وفد نيجيريا المشروع وتطلع إلى المشاركة كإحدى الدول التي تجرى بها التجربة في إفريقيا، شريطة ظهور التوضيحات المقدمة والتعديلات المشار إليها من قبل منسق المشروع في وثيقة المشروع.

168. وعبر ممثل برنامج الصحة والبيئة عن اهتمامه بالمشروع كما عبر عن أمله في أن يتم تقديم التدريب للقضاة الذين يتمتعون بخبرة في مجالات مثل الصحة والبيئة وحقوق الملكية الفكرية المجاورة.

169. وصرح ممثل شبكة العالم الثالث بأن القضاء قد لعب دورا حاسما في البلدان. فقد كان حجة تحكيم مستقلة ومنصفة ومحايدة في المنازعات. وينبغي أن يتم الحفاظ على هذا الأمر. وقد قامت الويبو في الوقت الحالي بإجراء عدد من أنشطة الخدمات التي تتعلق بالملكية الفكرية، وقد حصلت على عائدات كبيرة من المودعين لطلبات ملكية فكرية. كما كانت تشارك أيضا في وضع المعايير وتنفيذ أنشطة دعم تقني ضخمة. وقد كان هناك برنامج حماية يفصل بين تلك الأنشطة، وهو ما نجم عنه نشؤ مخاطر تتعلق بتركيز أنشطة الدعم التقني على حماية الملكية الفكرية والإنفاذ. وقد أدى الاستعراض الخارجي للدعم التقني للويبو إلى طرح عدد من المخاوف التي تتعلق بتوجه الدعم التقني للويبو. وذكر التقرير المعني بالاستعراض الخارجي أيضا أن فهم "التنمية" في الويبو كان فيها ضيقا إلى حد ما. وصرح ممثل الشبكة بأن هناك عدد من الأسئلة التي نشأت عند قراءة وثيقة المشروع. فالقسم د من الوثيقة على سبيل المثال كان يتعلق بتطوير المحتوى. وأشار إلى "الممارسات الجيدة للتعليم في مجال حقوق الملكية الفكرية". وكان ممثل الشبكة يود أن يعرف ما تعتبره الأمانة "ممارسات جيدة" وأساس تحديد ما إذا كانت الممارسات جيدة أم لا. وبناء على ذلك، لم يكن من المستحسن السير قدما في المشروع كما تم تعريفه في ذلك الوقت. وفي هذه المرحلة، يجب على الدول الأعضاء أن تدعو إلى القيام باستعراض مستقل لكافة المواد والعروض التوضيحية المستخدمة في أنشطة الدعم التقني الحالي والتي تتضمن السلطات القضائية.

170. وصرح وفد كوستاريكا بأن التدريب يجب أن يشمل رجال القضاء من أجل زيادة معرفتهم في هذا المجال.

171. ودعا الرئيس الأمانة للرد على تعليقات الحضور.

172. وأحاطت الأمانة (السيد بدوي) علما بالوفود التي عبرت عن اهتمامها بالمشروع. وأشارت الأمانة إلى التساؤل الذي أثاره وفد مصر حول الخط الفاصل بين هذا المشروع وأنشطة التدريب الحالية التي تقدمها الويبو إلى القضاة. وكانت الأخيرة عبارة عن أنشطة تقدم بما يتفق مع الظروف. أما هذا المشروع فهو مشروع ذو هيكل وأهداف ونتائج. وكان المشروع سيركز على احتياجات محددة. وكان سوف يتم إجراء تقييم احتياجات وسيحاول المشروع الاستجابة لتلك الاحتياجات. وكان الاختلاف في هيكل واستدامة المشروع لأن الهدف لم يكن القيام بتدريب القضاة وإنهاء المشروع. كانت الفكرة هي جعل المشروع مستداما من خلال بناء قدرات تلك المؤسسات من أجل تدريب قضاة آخرين في المستقبل بناء على ما تعلموه من المشروع. أما بالنسبة لخطوات التنفيذ، فقد وافقت الأمانة على أن يتم عمل مسح تقصي الحقائق أولا ويتم إدراجه في البند أ. وقد ظهر ذلك بالفعل في الجدول الزمني للتنفيذ حيث كان أول نشاط هو عملية المسح. وأشارت الأمانة إلى الفارق بين المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وفي بحثها الأولي، وجدت الأمانة أن هناك معاهد وطنية ومعاهد دون إقليمية/إقليمية تغطي العديد من البلدان. ولم تقم الأمانة بوضع البلدان في مجموعات وتقدم لها نفس التدريب. وكانت ستركز على المؤسسات التدريبية الحالية على المستوى دون الإقليمي والإقليمي. وكانت الويبو ستقوم بتمويل الأنشطة. وكانت الدول الأعضاء ستقوم بالمشاركة فقط في الإجراءات اللوجستية. وسوف يأخذ محتوى الوحدات التدريبية قوانين واستراتيجيات وسياسات وأولويات الدولة في الحسبان. وقامت أكاديمية الويبو أيضا بتطوير محتوى يمكن استخدامه في هذا النوع من المشروعات. وسوف يتم تكييف المحتوى وفقا لوضع وخصائص الدولة وقوانينها. ويمكن إضافة حالات وطنية وإقليمية لإثراء الوحدات التدريسية. ويمكن تمديد المشروع أيضا ليشمل مكاتب الملكية الفكرية وأكاديمياتها ومراكزها، التي قدمت تدريباً إذا رغبت الدول الأعضاء في ذلك. ويمكن سردها في الوثيقة. وبالرغم من ذلك، هناك حاجة إلى أن نأخذ في الحسبان أنه كان سيتم عقد منتدى لمعاهد تدريب القضاة. وقد يكون الأمر أن المعاهد تفضل ألا تكون في منتدى مع مكاتب الملكية الفكرية ومراكز التدريب. وقد تفضل أن تكون في منتدى مع معاهد تدريب القضاة الأخرى فقط. وأشارت الأمانة إلى المعلومات التي طلبها وفد الهند وصرحت بأن كافة المعلومات متوفرة في وثيقة المشروع والتي تضمنت أيضا الجداول الزمنية. وسوف

تعتمد أماكن التدريب على البلدان التي سيتم اختيارها لتنفيذ المشروع. وكما ذكرنا، سيتم تكييف المحتوى وفقا للدول ذات الصلة.

173. وتساءل الرئيس عما إذا كانت اللجان مستعدة لاعتماد المشروع أم لا.

174. ووافق وفد البرازيل، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، على النقطة التي طرحتها الأمانة بشأن حاجة القضاة إلى اتخاذ قرارات مع الأخذ في الحسبان الهدف الأشمل المتعلق بالحفاظ على التوازن بين مصالح أصحاب الملكية الفكرية والجمهور بصفة عامة. ورأت المجموعة أن التنمية يجب أن تكون الهدف الحصري للمشروع الذي ستعتمده اللجنة. وفي هذا الصدد، أشارت المجموعة إلى المداخلات التي قام بها وفدي تشيلي وسويسرا. وذكر وفد تشيلي أنه اقترح مشروعاً مماثلاً في اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد. وصرح وفد سويسرا بأن الإنفاذ يكون ممكناً فقط عند تدريب القضاة. وهذا هو المكان الذي يجب توضيح الحد الفاصل عنده. وقد تكون بعض النقاط التي طرحت مثيرة للاهتمام لكن ربما ليس لهذه اللجنة. وقد تضمن برنامج عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد العديد من الإشارات إلى الدعم التقني. وكان القسم الثاني يتعلق بدور الجهات القضائية وشبه القضائية بالإضافة إلى المقاضاة في أنشطة الإنفاذ. وأشار القسم الثالث إلى التعليم وزيادة التوعية بما في ذلك التدريب في مجال كافة العوامل المتعلقة بالإنفاد. وقد أشار القسم الخامس إلى مساهمة أصحاب الحقوق في الإنفاذ آخذين في الحسبان توصية 45 من جدول أعمال التنمية. وتود المجموعة أن ترى إدماج كافة الموضوعات في المواد التدريبية والوحدات التدريسية لضمان تركيز المشروع بصفة حصرية على التنمية. وقد كان ذلك ضرورياً لضمان أنه من الملائم بالنسبة للمشروع أن تقوم باعتماده اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وليس أي لجنة أخرى.

175. واقتبست الأمانة (السيد بديوي) ما يلي من اقتراح المشروع "عند تنفيذ أنشطة المشروع في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً التي وقع عليها الاختيار لإجراء التجربة، يتم أخذ ما يلي في الحسبان (أ) القوانين/الأطر/الاتفاقيات ذات الصلة (ب) سياسات واستراتيجيات حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة (ج) فجوات التدريب القضائي، والاحتياجات والأولويات كما وردت في أطر التنمية الاقتصادية الوطنية أو دون الإقليمية أو الإقليمية و (د) اعتبارات التنمية والمصلحة العامة" ولم يتم تضمين أي عناصر أخرى في هذا الصدد. وكان ما يحدث في اللجان أخرى تتم مناقشته في تلك اللجنة. وكانت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تناقش مشروعاً منفصلاً. وسوف يتم تطوير الموضوعات في المرحلة الثانية بعد تقييم الاحتياجات والأولويات الخاصة بالدول المعنية. وإذا كان يجب تحديد الموضوعات قبل تقييم احتياجاتها فقد يكون هناك اختلافات بين الموضوعات والأولويات في هذه الدول.

176. واقترح الرئيس إمكانية عمل وفد البرازيل والوفود المهتمة الأخرى مع الأمانة ومحاولة الخروج بالتعديلات الضرورية. وكان يمكن للجنة أن تعود للوثيقة في مرحلة لاحقة من الدورة

النظر في وثيقة CDIP/16/6- تقرير بشأن الاستجابة الإدارية المحدثة للاستعراض الخارجي للدعم التقني لليويو في مجال التعاون من أجل التنمية

177. ذكر الرئيس بأن الأمانة قد ناقش الاستعراض الخارجي للدعم التقني لليويو في مجال التعاون من أجل التنمية في الدورة السابقة. وطلبت اللجنة من الأمانة تحديث الاستجابة الإدارية المتضمنة في الوثيقة CDIP/9/14 وقررت الاستمرار في المناقشات حول الموضوع بناء على النقاط الواردة في الاقتراح الذي أدلى به وفد إسبانيا واقتراحات الدول الأعضاء الأخرى والنسخة المنقحة للاستجابة الإدارية. ثم دعا الأمانة إلى عرض الوثيقة.

178. وأكدت الأمانة (السيد بالوتش) على أن تقرير الاستعراض الخارجي (وثيقة CDIP/8/INF/1) كان ضخماً. وقد أبلغت الأمانة الدول الأعضاء في اجتماع الإحاطة الذي عقد قبل الدورة أنها لن تقوم بطباعة الوثيقة وهي متوفرة على الإنترنت. وتم إعداد عدد من الوثائق حول هذا الموضوع. وكانت آخرها وثيقة الاستجابة الإدارية. وفي الدورة الأخيرة،

طلبت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية الأمانة بتحديث الاستجابة الإدارية المتضمنة في وثيقة CDIP/9/14. وذكرت الأمانة بأن التوصيات المذكورة في التقرير قد تم تقسيمها إلى ثلاث فئات في الاستجابة الإدارية. واستجابة لطلب اللجنة، قامت الأمانة بدراسة وتحديث التوصيات الواردة في الفئة أ (التوصيات التي انعكست بالفعل على أنشطة الويبو أو على برامج الإصلاح المستمرة) والفئة ب (التوصيات التي تستحق المزيد من النظر) بينما تم الإبقاء على توصيات الفئة ج (التوصيات التي أثار مخاوف تتعلق بالتنفيذ) كما كانت عند تقديمها. وتم إتباع كل توصية باستجابة محدثة. وقامت الأمانة أيضا بمبادرة لتضمين رأيها حول وضع تنفيذ كل توصية من أجل تيسير نظرها من قبل الدول الأعضاء. ففي نهاية التوصية 1 في الصفحة 2 على سبيل المثال، فقد ذكر أنه يمكن اعتبار أن هذه التوصية قد تم تنفيذها. وكانت الأمانة ترغب في تقديم المزيد من التفاصيل فيما يتعلق بوجهة نظرها حول وضع تنفيذ هذه التوصية والتوصيات الأخرى.

179. وصرح وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، بأن موقفه من بند جدول الأعمال هذا قد تم توثيقه جيدا. وكانت الاقتراحات تستهدف تعزيز توفير الدعم التقني المقدم من المنظمة. وفي الدورة السابقة، قدم وفد إسبانيا وثيقة أساسية تحدد بعض الأنشطة التي يمكن القيام بها بموجب هذه الاقتراحات واقتراحات الدول الأعضاء الأخرى. وفي هذه المرحلة، فإن أكثر طريقة عملية للتحرك للأمام بالنسبة لهذا البند من بنود جدول الأعمال هو مناقشة الاقتراحات الفعلية ويمكن القيام بذلك بناء على مضمون الاقتراحات.

180. وأشار وفد اليونان، متحدثا بالنيابة عن المجموعة ب، أن ثلاثة فئات من التوصيات ظهرت في الوثيقة المحدثة كما هو الحال في الاستجابة السابقة. وقد تضمنت تلك الفئة أ (التوصيات التي انعكست بالفعل على أنشطة الويبو أو على برامج الإصلاح المستمرة) والفئة ب (التوصيات التي تستحق المزيد من النظر) وتوصيات الفئة ج (التوصيات التي أثار مخاوف تتعلق بالتنفيذ). وبموجب الفئة أ، فقد ذكر بوضوح أنه من بين التوصيات الاثنتين والأربعين المشار إليها يمكن اعتبار أن الغالبية العظمى منها قد نُفذت. وأحاطت المجموعة علما بالجهود التي بذلتها الأمانة فيما يتعلق بمواطن المرونة وتحقيق التزامين بين قاعدة بيانات للمساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية وبين التخطيط للموارد المؤسسية. وبالإضافة إلى تحقيق تقدم جيد، تم التوصل إلى تعريف لنفقات التنمية في الدورة الأخيرة للجنة الميزانية بروح بناء وتعاونية وتتطلع للسير قدما. وقد كانت هذه المسألة تمثل إحدى بنود جدول الأعمال المتعلقة لعدة سنوات. وقد كانت النتيجة الناجمة للمفاوضات، والتي اعتبرت نتاج للحلول الوسط، تمثل وسيلة محاسبية ناجحة. وفيما يتعلق بالفئة ب، أشارت المجموعة إلى أن الاستجابة الإدارية قد نظرت في كل التوصيات التي يجب تنفيذها ما عدا واحدة. ويظهر ذلك مدى التزام الأمانة في هذه الأمور. أما بالنسبة للفئة ج، فقد أيدت المجموعة المخاوف التي تم التعبير عنها صراحة في هذا القسم. ولم تر فائدة من القيام بمزيد من التوضيح لأفكار سوف تؤدي إلى إحداث شيء من عدم الارتياح على أحسن الفروض وسوف تؤدي إلى الغموض على أسوأ الفروض. وفي هذه المرحلة، اعتبرت المجموعة أن عمل اللجنة بخصوص تقرير ديري-روكا قد تم استكماله. وأحاطت علما بالعمل الجيد والتحسينات التي تم تحقيقها حتى الآن. وبالرغم من ذلك، كان من الضروري القيام بتحسينات مستمرة، وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق والاستدامة والكفاءة في المشروعات لأنها تمثل جوانب ضرورية في أي مؤسسة تعمل بصورة صحية. وعبرت المجموعة عن اعتقادها بأنه سيتم تضمين الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في العمل المستقبلي وتطلعت إلى دعم الأمانة في هذا العمل.

181. ورحب وفد رومانيا، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، بتنفيذ غالبية التوصيات الواردة تحت المجموعة أ والمجموعة ب. وقد عكس ذلك التزام الأمانة الذي لا يجيد بجدول أعمال التنمية. وفي نفس الوقت، شاركت المجموعة الأمانة مخاوفها فيما يتعلق بالتوصيات الواردة تحت المجموعة ج لأنه كانت تتجاوز أو تتعارض مع ولاية الويبو. ولذلك، كان من غير الملائم تنفيذها. وأكدت المجموعة على تأييدها لاقتراح الاتحاد الأوروبي حول تخصيص يوم كامل لمناقشة الملكية الفكرية والدعم التقني من أجل تناول أفضل الممارسات. وسوف تضيف مثل هذه المناقشات بعدا تكميليا للمعلومات المتعلقة بتقديم الدعم التقني.

182. وأكد وفد البرازيل، متحدًا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، على أهمية الدعم التقني الذي قدمته الويبو في جعل الملكية الفكرية إحدى الأدوات الفعالة في التنمية. وكان الدعم التقني للويبو هو موضوع توصية 1 من توصيات جدول أعمال التنمية، التي تضمنت ما يلي " يجب أن تتميز أنشطة الويبو في مجال المساعدة التقنية بعدة ميزات ومنها أنها موجهة نحو التنمية وقائمة على الطلب وشفافة وأنها تأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، على وجه الخصوص، فضلاً عن مختلف مستويات التنمية المدركة في الدول الأعضاء، وينبغي إدراج الأنشطة في أطر زمنية لاستكمال البرامج ". وبهدف تطبيق هذه التوصية، تم عمل استعراض مستقل للدعم التقني للويبو وأدرج في وثيقة CDIP/8/INF/1 وهو ما عرف أيضاً بتقرير ديري-روكا. وفي عام 2012، قام الفريق المعني بجدول أعمال التنمية والمجموعة الإفريقية بتقديم عرض مشترك حول الدعم التقني في مجال التعاون والتنمية (وثيقة CDIP/9/16). وكان يعتمد على تقرير ديري-روكا. وتمت مناقشة هذه الوثيقة خلال السنوات الثلاثة الماضية وتم اتخاذ قرارات هامة مستمدة من الاقتراح. ومن أمثلة ذلك نجد كتيب الدعم التقني المذكور في الاقتراح 8-2 في الوثيقة. ودون المساس بتنفيذ أي من تلك الأنشطة المتضمنة في التقرير، كان الوقت ملائماً لتوجيه أنشطة اللجنة نحو الدعم التشريعي والقانوني الذي تقدمه الويبو. وتماشياً مع بند J.2 من بنود اقتراح الفريق المعني بجدول أعمال التنمية والمجموعة الإفريقية طالبت المجموعة الويبو، دون الإساءة إلى تأكيدات السرية، بتنفيذ استعراض متعمق لدعمها التشريعي. وكان يجب أن يتم الاستعراض من قبل فريق من الخبراء القانونيين الخارجيين لتقييم الاهتمام المقدم لأولويات التنمية في البلدان وظروفها بالإضافة إلى كل مواطن المرونة والخيارات المتاحة للبلدان. وكان يجب أن يتضمن الاستعراض فحصاً لمحتوى مشروعات القوانين والتعليقات التي قدمتها الويبو بالإضافة إلى محتوى الندوات والتدريب والفعاليات المتعلقة بالأمر التشريعية.

183. وأشار وفد لكسمبرغ، متحدًا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، إلى أن الوثيقة قد حددت ثلاثة فئات من التوصيات داخل الاستعراض الخارجي مثلما هو الحال بالنسبة للاستجابة الإدارية السابقة. وقد تضمنت الفئة أ (التوصيات التي انعكست بالفعل على أنشطة الويبو أو على برامج الإصلاح المستمرة) والفئة ب (التوصيات التي تستحق المزيد من النظر) وتوصيات الفئة ج (التوصيات التي أثارت مخاوف تتعلق بالتنفيذ). وبالنسبة لتوصيات الفئة أ من الاستجابة الإدارية فقد انعكست إما بصورة جزئية أو كاملة على أنشطة الويبو أو على برامج الإصلاح المستمرة. وبالرغم من ذلك، تضمنت الاستجابة الإدارية الكثير من المعلومات القيمة وقدمت نظرة عامة للأنشطة التي قامت بها الأمانة والتي نتج عنها تنفيذ الغالبية العظمى من التوصيات. وأشار الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى أن الغالبية العظمى من توصيات الفئة أ والفئة ب قد تم تنفيذها. كذلك فقد تم تحقيق تقدم بالنسبة للعمل المتعلق بالتوصيات التي يجري تنفيذها بعد نشر الاستجابة الإدارية. ولذلك فقد اعتبر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن تقرير ديري-روكا قد تم تنفيذه إلى حد كبير. وكان يجب على اللجنة في ذلك الحين إعداد استعراض مستقل حول توصيات جدول أعمال التنمية. وكان يجب القيام بالمزيد من العمل حول الدعم التقني فيما يتعلق بتلك التوصيات التي حددتها الأمانة تحت الفئة ب في الاستجابة الإدارية وأنها تستحق المزيد من النظر. وقد قامت الاستجابة الإدارية بنظر تنفيذ كافة التوصيات فيما عدا واحدة. وقد كان ذلك يمثل إنجازاً ممتازاً أوضح مدى التزام الأمانة بهذه الأمور ومدى التقدم الذي تم إحرازه. وبعد الإشارة لذلك، كان التحسين المستمر وخاصة في مجال التنسيق والاستدامة وكفاءة تكلفة المشروعات من الجوانب الضرورية لأي منظمة تعمل بصورة صحية. أما التوصيات التي تم تصنيفها تحت الفئة ج فقد أثارت مخاوف تتعلق بتنفيذها. ولذلك، كان لا يجب النظر فيها أكثر من ذلك. وأكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على التزامه بتخصيص يوم كامل للملكية الفكرية والدعم التقني. وكان يجب أن يركز ذلك على تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الدعم التقني الذي تقدمه الويبو والذي تقدمه جهات أخرى غير الويبو كما يمثل فرصة أيضاً لعمل عروض توضيحية مشتركة حول مشروعات الدعم التقني التي تقوم بها الدول النامية والدول المتقدمة. واستمر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في الاعتقاد بأن مثل هذه المناقشات سوف تحقق قيمة للويبو. وتطلعوا إلى إجراء هذه النقاشات التي ستضمن وجود درجة أكبر من الشفافية والمساءلة في كافة مجالات التخطيط للدعم التقني وتقديمه.

184. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن كل توصيات المجموعة أ والمجموعة باء قد تم أو يتم تطبيقها. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن اللجنة يمكنها اختتام هذا البند والانتقال إلى المسائل المتعلقة الأخرى على جدول الأعمال. وتضمن تقرير ديري-روكا توصيات من اثنين من الخبراء الخارجيين ولم يمثل بالضرورة وجهات نظر الدول الأعضاء. وقد توافرت فرصة كافية للجنة لاستعراض هذه التوصيات بحيث كان يمكن توصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء حتى يمكن للويبو أن تقوم باتخاذ إجراء. وفي الواقع أن تقرير الإدارة المحدث قد أظهر مدى التقدم الذي أحرزته المنظمة خلال أكثر من خمسة سنوات بعد إصدار التقرير الأصلي لنظره من قبل الدول الأعضاء. واتفق الوفد مع تقييم الأمانة حول عدم توافر الجدوى في توصيات المجموعة ج وقام بحث اللجنة بصورة متسقة على التركيز على توصيات المجموعة باء لأن ذلك يمثل السبيل الوحيد المعقول لتحقيق تقدم. ولم يكن الوفد في موقف يؤهله لاعتماد أي توصيات تقع ضمن المجموعة ج في الاستجابة الإدارية لأسباب وردت في الوثيقة التي عرضتها الأمانة.

185. وصرح وفد إسبانيا بأنه بدا أن الوثيقة هي بمثابة تقييم ذاتي وبدت راضية قليلا بالوضع. وأشارت الوثيقة إلى أن كافة توصيات المجموعة أ والمجموعة باء قد تم تنفيذها. وبالرغم من ذلك، فإن التفسير المقدم بالنسبة لكل توصية كان أحيانا تفسيراً عاماً للغاية أو مكرراً. ففي العديد من المناسبات على سبيل المثال تمت الإشارة إلى إطار الإدارة القائمة على النتائج. وبالرغم من أنها تمثل أداة مفيدة فإن هذا العنصر غالباً ما كان يتكرر ويقدم على أنه مبرر لتنفيذ التوصيات. وقد تم تقديم أسباب غير كافية حول كيفية تنفيذ توصيات المجموعة أ والمجموعة باء. فبالنسبة لتدابير توفير التكلفة والكفاءة على سبيل المثال، تمت الإشارة إلى إطار الإدارة القائمة على النتائج. وتمت الإشارة إلى ذلك أيضاً فيما يتعلق بتحسين آليات التقييم. وكانت التركيبة في كلا الحالتين متشابهة. ولم يكن هناك اعتراف بالعيوب المحتملة. ولم يتم تقديم معلومات حول تدابير معينة فيما عدا تلك الإشارات العامة. ولم يتم التزويد بمعلومات حول ما إذا كانت التدابير الجديدة التي تم اتخاذها كانت قد أدت إلى إحداث نتائج أفضل أم لا. وأقر الوفد بالجهود التي بذلتها الأمانة. وبالرغم من ذلك، فإن التفسيرات الواردة في الوثيقة لم تكن كافية ولم يبدو أن هناك أي وسيلة لتحسين تنفيذ التوصيات. وتطلبت بعض التوصيات متابعة. وأشار الوفد إلى اقتراحه في الدورة الأخيرة. فقد حدد بعض المجالات التي كان من المهم بالنسبة للأمانة أن تقدم للجنة المزيد من المعلومات فيها حول تدابير معينة تم اتخاذها أو قد يتم اتخاذها. وكان ذلك سيضمن للجنة أنه يتم القيام بكل شيء ممكن حول هذه الجوانب. كما سيمكن ذلك اللجنة من تقديم التعليمات والإرشادات حتى تتمكن الأمانة من الاستمرار في متابعة بعض التوصيات الصالحة للغاية والتي وردت في التقرير.

186. وعبر وفد تشيلي عن اعتقاده بأنه يمكن القيام بالكثير فيما يتعلق بالتوصيات التي يتم تنفيذها. فيمكن على سبيل المثال توفير قدر أكبر من الشفافية من خلال قاعدة بيانات تمكن المستخدمين من التعرف على المزيد من المبادرات التي يتم اتخاذها فيما يتعلق بالنقاط 7 و8 و9 في الفئة أ. وأشار الوفد إلى النقطة ب-8 وكان يريد أن يعرف ما إذا كانت هناك نسخة محدثة متوافرة من الدليل المتضمن في الوثيقة CDIP/12/7. وكان سيقوم بتقديم تعليقات مفصلة فيما يتعلق بالدليل إلى الأمانة لنظرها عند إعداد نسخة منقحة. وقد أشارت النقطة أ-31 إلى توصيات في مجال تحديث مكاتب الملكية الفكرية وأكدت على التطورات التي حدثت في مجال البراءات. وبالرغم من ذلك، كان يجب أن يتضمن تطبيق هذه التوصيات تعزيز قدرات مكاتب حقوق المؤلف. وأشارت النقطة أ-35 إلى دور الويبو في مجال المرونة. وبالرغم من تحقيق تقدم في هذا المجال، يمكن إحراز أكثر من ذلك بكثير من خلال برنامج شامل طويل المدى يتضمن أيضاً الدعم التقني. وأخيراً، أشار الوفد إلى النقطة أ-23 المتعلقة بالدعم المقدم إلى الدول النامية من أجل تقييم احتياجاتها التنويع، وقدرات الملكية الفكرية والاستراتيجيات الملائمة. وقد استفادت تشيلي من دعم الويبو في خلال إعدادها لاستراتيجية وطنية للملكية الصناعية. وتمت الاستعانة بخبير للمساعدة في هذا الصدد. وبالرغم من أن العمل لا يزال جارياً، قامت الويبو بتقديم الدعم الضروري في هذا السياق. وعبر الوفد عن أمله في أن تقوم المنظمة بأخذ هذه التعليقات إلى جانب بيانات واقتراحات وفد إسبانيا في الحسبان. وسوف تؤدي هذه الاقتراحات إلى تحسين العمل في مجال الدعم التقني.

187. وأيد وفد كندا البيان الذي أدلى به وفد اليونان بالنيابة عن المجموعة باء. وقد تسبب تقرير ديربي-روكا في العديد من المناقشات. وتم إعداد عدد من الوثائق. وكان آخرها هو الاستجابة الإدارية المحدثة. وأشار الوفد إلى أن غالبية التوصيات في الفئة أ والفئة باء يمكن أن تعتبر أنها تم تنفيذها. أما باقي التوصيات فهي بصدد التنفيذ. وقد رحبت كندا، بوصفها جهة مقدمة للدعم التقني، بالتقرير وأيدت جهود الويبو المستمرة في تنفيذ برامج التدريب وخاصة ما يتعلق بتعزيز القدرات الوطنية والقدرات طويلة المدى. وكان الهدف هو مساعدة معاهد التدريب الوطنية على أن تصبح ملائمة بصورة أفضل. وكانت الاستجابة الإدارية المحسنة والتقدم المذكور هنا سوف يمكن اللجنة من الانتهاء من تقرير ديربي-روكا. وبالرغم من ذلك، لا بد على الأمانة من الاستمرار في جهودها لضمان التزام كل مشروع تم القيام به بمعايير الإدارة القائمة على النتائج.

188. وأيد وفد جمهورية التشيك عملية تقييم الاستعراض الخارجي. وكان يجب أن يساعد ذلك على تعزيز جودة أنشطة الدعم التقني الذي تقدمه الويبو والتركيز على الأنشطة ذات الأولوية الفعالة والمستدامة. وأقر الوفد اقتراح وفد إسبانيا في الدورة السابقة. وقد تضمن ستة توصيات معينة للدعم التقني الذي تقدمه الويبو. ورحب الوفد بالاستجابة الإدارية المحدثة بوصفها أساس القيام بمزيد من المناقشات حول تنفيذ التوصيات ذات الصلة التي تنشأ من الاستعراض الخارجي. وبالرغم من ذلك، لم تكن عملية تحسين الجودة تلك فرصة لإعادة توجيه المنظمة خارج نطاق ولايتها.

189. ووافق وفد البرازيل، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، على العديد من النقاط التي طرحها وفد إسبانيا. كما شارك نفس المخاوف المتعلقة بطريقة التعامل مع الاستجابة الإدارية. وقد قامت الأمانة بعمل قائمة ببعض البنود وصرحت بأنها تم تنفيذها. وكان ذلك بمثابة تقييم ذاتي. وقد أقر الوفد بالجهود التي قامت بها الأمانة. وبالرغم من ذلك، فقد كانت تلك المنظمة تقوم على أساس توجيه الأعضاء. وكان على الدول الأعضاء القيام بمناقشة هذه النقاط. وكانت هناك عدة اقتراحات لتنفيذ البنود المذكورة في التقرير. ويجب على الدول الأعضاء مناقشتها من أجل تحديد ما إذا كان قد تم تنفيذها أم لا. وقد خرج الاستعراض الخارجي بالعديد من الاقتراحات. ويجب أن تتقبل اللجنة مناقشة الاقتراحات وليس الاستجابة فقط بالقول بأنها لن تناقش الاقتراحات التي ضمنها الأمانة في قائمة البنود المنفذة. واختلفت المجموعة بشأن عدم مناقشة واحد من المقترحات. بل واختلفت أيضاً أكثر من ذلك بشأن فكرة الانتهاء من البند الذي كان من الواضح أنه مهم بالنسبة للعديد من البلدان. وعبر الوفد عن رغبته في إجراء مناقشات بسبب أهمية الاقتراحات وألا يتم استبعادها بحجة أنها واردة في الاستجابة التي قدمتها الإدارة.

190. وأقر وفد الصين بالمبادرات التي قامت الويبو باتخاذها في العديد من المجالات، بما في ذلك إنشاء موقعي برنامج الويبو للتكنولوجيا الخضراء WIPO Green وبرنامج البحث Re:Search. وتضمن التقرير توصيات حول مختلف الجوانب. وسوف يساعد ذلك الدول الأعضاء على تحسين عمل الويبو المتعلق بالدعم التقني. وتحتاج كافة الدول الأعضاء إلى التعاون في هذا الصدد. وتقدم وفد إسبانيا باقتراح في الدورة السابقة. وأيد الاقتراح عدد من الدول. وبالرغم من عدم تمكن اللجنة من الخروج باتفاق حول هذه الاقتراح فقد أظهرت أن الوفود لديها مخاوف وكان لا بد من اتخاذ إجراء يتعلق بهذا الموضوع. وعبر الوفد عن أمله في أن تستمر الويبو في النظر بصورة كاملة في كافة التوصيات. وكانت هناك حاجة إلى المرونة بخصوص تنفيذ هذه التوصيات مع أخذ مختلف آراء الوفود في الحسبان.

191. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد اليونان بالنيابة عن المجموعة باء. وأقرت الأمانة بكافة التوصيات الواردة تحت المجموعة باء (توصيات تستحق المزيد من النظر). وعبر الوفد عن تقديره للجهود المستمرة للأمانة والخاصة بتقديم الدعم التقني وتحسينه بعد استكمال المناقشات الخاصة بالاستعراض الخارجي.

192. وأشار ممثل برنامج الصحة والبيئة إلى النقطة أ-2 حول موقعي برنامج الويبو للتكنولوجيا الخضراء وبرنامج البحث. وبالرغم من أنه كان من دواعي سرور ممثل البرنامج أن يشير إلى أن الويبو كانت تناقش مسائل تتعلق بالبيئة والصحة، إلا أنه رأى أن جودة الوثيقة يمكن تحسينها. ويجب تضمينها معلومات حول المستحضرات الصيدلانية والتعاون من أجل التنمية.

193. وعبر وفد الجزائر، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، عن اعتقاده بأن هناك دعم قوي للجنة للاستمرار في مناقشة الاقتراحات المتضمنة في الاستعراض الخارجي ومناقشة الاقتراح الذي طرحه وفد إسبانيا في الدورة السابقة. ولم تتناول الوثيقة كافة مخاوف المجموعة وبعض الوفود الأخرى. وبالرغم من ذلك، فقد كان راغبا في الاستمرار في المناقشات بناء على هذه الوثيقة. وكانت تلك الطريقة هي الطريقة المثلى لتحقيق اللجنة تقدما بالنسبة لهذا البند من بنود جدول الأعمال.

194. وأشار الرئيس إلى أن هناك اختلاف في الآراء بشأن تنفيذ التوصيات. ولذلك، اقترح أن تقوم اللجنة بنظر كل توصية على حدا. ويمكن للوفود أن تقوم بتقديم اعتراضات أو تحفظات بالنسبة لكل حالة. ويمكن للجنة عندئذ استكمال عملها.

195. وكان وفد الولايات المتحدة يرغب في معرفة ما إذا كان الرئيس قد اقترح العودة إلى تقرير ديري-روكا، وهو تقرير مكون من 240 صفحة وملخص مكون من 35 صفحة تتضمن مئات التوصيات التي لم يتم ترقيتها.

196. وأوضح الرئيس أنه يشير إلى الاستجابة الإدارية المحدثة والتوصيات المتضمنة بها.

197. ولم يكن لدى وفد إسبانيا رؤية واضحة بالنسبة لاقتراح الرئيس. ولم يعرف الوفد أيضا ما إذا كان يجب على اللجنة أن تنظر في تقرير ديري-روكا أم تقوم بنظر بعض التوصيات فحسب. وقد قام اقتراحه بأخذ كافة الاقتراحات في الحسبان حتى يصبح أساسا جيدا للمناقشات. وقد يرغب البعض في القيام ببعض التعديلات ويمكنهم القيام بذلك.

198. وصرح وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، بأنه ليس في موقف يسمح له بدراسة الاستجابة الإدارية المحدثة فحسب. وإذا كان يجب نظر كل توصية من التوصيات، فيجب على اللجنة أن تقوم بنظر تقرير ديري-روكا أيضا. وقد تضمن اقتراحه المشترك أيضا مع الفريق المعنى بجدول أعمال التنمية عددا من الاقتراحات. وإذا كانت اللجنة سوف تنظر في كل المقترحات فيجب أن تأخذ في حسابها كافة الوثائق. وبدلا من ذلك، يمكن للجنة أن تسير قدما بناء على اقتراح وفد إسبانيا. وكان يبدو أن هذا هو الطريق الأسهل. وبالرغم من ذلك، فضل الوفد مناقشة كل توصية من التوصيات مع أخذ اقتراحه المشترك مع الفريق المعنى بجدول أعمال التنمية في الحسبان.

199. وأشار الرئيس إلى تعليقات الحضور واقترح أنه من العملي القيام بمناقشة اقتراحات وفد إسبانيا. وكان هناك ستة اقتراحات.

200. وأكد وفد اليونان، متحدثا بالنيابة عن المجموعة باء، على أنه يشعر بالرضي تجاه طريقة تقديم الاستجابة. ولم يؤدي الانتهاء من التقرير إلى استبعاد الجهود التي قامت بها الأمانة من خلال هياكلها الحالية. ولم تر المجموعة سببا لعدم استمرار عمل الأمانة. كما لم تجد غضاضة في القيام بالتقييم الذاتي.

201. وتساءل الرئيس عما إذا كانت المجموعة باء تواجه أية مشكلات في السير بناء على اقتراح إسبانيا.

202. وطالب وفد اليونان، متحدثا بالنيابة عن المجموعة باء، من الرئيس تخصيص بضعة دقائق لعقد مناقشات داخلية.

203. ووافق الرئيس على تعليق الاجتماع لمدة خمسة عشر دقيقة.

204. وعبر وفد اليونان، متحدثا بالنيابة عن المجموعة باء، عن رغبته في الاستمرار في المناقشات على أساس اقتراح إسبانيا من أجل الانتهاء من هذا البند من بنود جدول الأعمال.

205. وصرح الرئيس بأن المناقشات كان يجب أن تقوم على أساس الاقتراح الإسباني بشرط عدم وجود اعتراضات من الحضور. وكان سيتم فحص البنود التي تضمنها الاقتراح كل على حدا. وقام بقراءة البند الأول "مطالبة الأمانة بإعداد مجموعة من أفضل ممارسات الدعم التقني للويبو."

206. وقام وفد البرازيل، متحدًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، بالفعل بلفت انتباه اللجنة قبل بدءها في تحليل بنود الاقتراح الإسباني. وقد أشارت المجموعة إلى تعليقات وفد اليونان بالنيابة عن المجموعة بآراء وأكدت على أن العديد من الوفود قد عبرت عن رغبتها في عدم الانتهاء من هذا البند من بنود جدول الأعمال. ووافقت المجموعة على تطبيق منهج تدريجي يبدأ بالاقتراح الإسباني. وبالرغم من ذلك، يجب أن تتناول اللجنة اقتراحات معينة أخرى تقوم على أساس تقرير الخبراء الخارجيين في هذه الدورة وفي الدورات القادمة. وكان يمكن أن تبدأ اللجنة بالبنود الواردة في الاقتراح الإسباني. وبالرغم من ذلك، فسوف تستمر المناقشات لأن العديد من الوفود رأت أن الاقتراحات يجب أن تنفذ أيضا.

207. وأيد وفد كوت ديفوار تعليقات وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية واقتراح وفد إسبانيا.

208. وصرح وفد نيجيريا، متحدًا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، بأنه ليس في موقف يؤهله للموافقة على الانتهاء من هذه البند. وكان النهج المتبع حاليا هو التوصل لحل لمحاولة تحقيق بعض التقدم فيما يتعلق بتقرير ديروي-روكا واستجابات الأمانة. وفي الواقع أنه يمكن للمجموعة خلال المناقشات أن تقترح بعض الإضافات لاقتراح وفد إسبانيا. ويمكن تحديد الاقتراحات للموافقة عليها بصورة تدريجية.

209. وصرح وفد مصر بأن المنهج الحالي يعتبر طريقة مؤقتة للسير قدما. ويمكن للجنة مناقشة اقتراح وفد إسبانيا. وبالرغم من ذلك، لم تكن مناقشة بمثابة نهائية لهذا الموضوع. لقد كانت تقرير ديروي-روكا تقريرا ضخما. وهناك العديد من العناصر التي لم يتم تناولها حتى الآن. وكانت الاستجابة الإدارية المحدثة بمثابة تقييما ذاتيا. ويقع على عاتق الدول الأعضاء مناقشة وتحديد ما إذا كان قد تم تنفيذ التوصيات أم لا.

210. وعبر وفد اليونان، متحدًا بالنيابة عن المجموعة بآراء، عن رغبته في مناقشة الاقتراح الإسباني بهدف الانتهاء من هذا البند من بنود جدول الأعمال. ولم تر المجموعة ما يمكن اعتباره تقدما بشأن شيء كان يتم تنفيذه بالفعل. وكان عمل الويبو سيستمر من خلال الهياكل الحالية. ويمكن لعملها المتعلق بالدعم التقني الاستمرار مع تقديم بعض المدخلات من الدول الأعضاء.

211. وأيد وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) تعليقات وفدي نيجيريا والبرازيل بالنيابة عن المجموعة الإفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على التوالي. ولم يستطع الوفد الموافقة على الانتهاء من هذا البند من بنود جدول الأعمال. ويجب تناول التوصيات الأخرى إلى جانب اقتراح وفد إسبانيا.

212. وصرح وفد إسبانيا بأن الوفود يمكنها التعبير عن رأيها حول بنود اقتراحه بما في ذلك ما إذا كانوا يتفقون أو يختلفون معه. ويمكن اقتراح تعديلات أيضا. وقد بدأت اللجنة القيام بذلك في الجلسة السابقة.

213. وأيد وفد الهند تعليقات وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بالإضافة إلى وفدي نيجيريا والبرازيل بالنيابة عن المجموعة الإفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على التوالي. ولا يجب على اللجنة الانتهاء من هذا البند من بنود جدول الأعمال في هذه اللحظة. ويجب أن تستمر المناقشات في السير قدما.

214. وأيد وفد إندونيسيا تعليقات وفود نيجيريا وإيران (جمهورية - الإسلامية) والهند.

215. وأيد وفد السنغال اقتراح وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية

216. وصرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن اللجنة كانت تناقش تقرير ديري-روكا واقتراحات أخرى على مدى سنوات. وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن قليل من البنود. وتم تنفيذها. ولذلك، فإن وقت اللجنة لن يستخدم استخدماً جيداً إذا قامت بالعودة ومناقشة وثائق قديمة وكل اقتراح في تقرير ديري-روكا. لقد كان ذلك واضحاً. ولن تتمكن اللجنة من الموافقة على توصيات أخرى من تقرير ديري-روكا. وكان ذلك واضحاً. ولا يمكن للجنة أن تناقش هذا البند للأبد. ويجب الانتهاء منه عند نقطة معينة. إن مناقشة الاقتراح الإسباني مع الوضع في الاعتبار أن هناك ضوءاً في نهاية النفق يعتبر منجماً عملياً. وسوف تأتي عملية الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وسوف تغطي الدعم التقني. وستتمكن الدول الأعضاء من التعبير عن آرائها المتعلقة بتحسين الدعم التقني في هذا الوقت. وفي نقطة ما، يجب على اللجنة الانتهاء من هذا البند من بنود جدول الأعمال. وحث الوفد للجنة على أن تناقش الاقتراح الإسباني وتدخّل تحسينات بصورة منتظمة وتقوم بتضمينها في عمل المنظمة وتنتهي من بند جدول الأعمال.
217. وأشار الرئيس إلى اختلاف وجهات النظر واقتراح قيام اللجنة بالسير قدماً بالنسبة لاقتراح إسبانيا بصورة مؤقتة قبل العودة إلى المسائل التي ظلت معلقة.
218. وأيد وفد سويسرا تعليقات وفد الولايات المتحدة الأمريكية. كما أيد أيضاً البيان الذي أدلى به وفد اليونان بالنيابة عن المجموعة بـ.
219. وأيد وفد المكسيك اقتراح وفد إسبانيا. فقد تضمن بعض الاقتراحات العملية. ويمكن للوفد الموافقة عليها. وقد كانت تتماشى مع بند جدول الأعمال.
220. وأيد وفد سري لانكا أيضاً الاقتراح الإسباني.
221. وأيد وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، السير قدماً بشأن الاقتراح الإسباني لكن عدم الاقتصار فقط على هذا الاقتراح.
222. وصرح الرئيس بأن الفكرة تتعلق بإحراز تقدم على أساس الاقتراح الإسباني لكن قد يكون هناك اقتراحات أخرى أيضاً.
223. وعبر وفد اليونان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة بـ، عن اعتقاده بأن تركيز المناقشات في اللجنة يجب أن ينتقل من هذا البند من بنود جدول الأعمال. وبالرغم من ذلك، يمكن أن يكون الاقتراح الإسباني، كوسيلة للتحرك قدماً، أساساً للمناقشات. ولا تعتبر العودة إلى الاقتراحات الأخرى أمراً بناءً لأن المناقشات يمكن أن تستمر للأبد حول بنود تمت مناقشتها بالفعل على مدى الأعوام الماضية. وكان أمام اللجنة مسائل أخرى لتناقشها. ولم تقم اللجنة من الانتهاء من موقفها في حالة موافقة المجموعة على السير قدماً بشأن الاقتراح الإسباني. ولذلك، اقترحت المجموعة تأجيل هذا البند من بنود جدول الأعمال، وإعادة فتحه في اليوم التالي.
224. وذكر الرئيس بأن اللجنة قد قررت في الدورة السابقة استمرار المناقشات على أساس النقاط الواردة في اقتراح وفد إسبانيا وأي اقتراحات للدول الأعضاء والاستجابة الإدارية المحدثه. وفي تلك الفترة، كانت اللجنة تعمل على أساس اقتراح إسبانيا. ويمكن للجنة محاولة السير قدماً على هذا الأساس. وقد قرأ الرئيس أول بند في الاقتراح وهو "مطالبة الأمانة بإعداد مجموعة من أفضل الممارسات الخاصة بالدعم التقني للويبو". وتساءل عما إذا كان يمكن للجنة أن تتبناه.
225. وصرح وفد مصر بأن أي اتفاق سيكون مؤقتاً حتى تتم مناقشة بقية المسائل.

226. ووافق وفد نيجيريا، متحدثًا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، على تعليقات وفد مصر. وفي المناقشات التي تمت أثناء الدورة، نظرت اللجنة في قائمة البنود وإمكانية إضافة بنود إضافية للبنود الستة التي تضمنها الاقتراح الإسباني. ويمكن للجنة تبني البند 1 ثم تنتقل إلى البند 2. ويجب أن يتم إجراء مناقشات حول النقاط الست.
227. وصرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه ليس مستعدًا لتبني البند 1 في هذه اللحظة. وطالب الوفد بمزيد من الوقت ليتخذ موقفًا بشأن هذا البند.
228. ويمكن لوفد إيران (جمهورية- الإسلامية) الموافقة على البند 1. وبالرغم من ذلك، فإن التوضيح مطلوب بشأن أفضل الممارسات التي ستقوم الأمانة بتجميعها. كما تسأل الوفد عما كان يمكن أن تقوم الأمانة بتقييمها أم لا.
229. ووافق وفد كندا على تعليقات وفد الولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على ذلك، عبر الوفد عن اعتقاده بأنه سيكون من الأسهل مناقشة الوثيقة غير الرسمية من قيام الرئيس بتلاوة البنود.
230. وتابع وفد إسبانيا اقتراح وفد كندا واقترح عقد جلسة غير رسمية.
231. وأشار الرئيس إلى أن بعض الوفود لم تكن مستعدة لأن تقوم بفحص كل بند وتود أن يتم اتباع منهج أشمل. وربما أمكن للوفود التعبير عن وجهات نظرهم بصفة عامة حول الاقتراح ثم الانتقال إلى جلسة غير رسمية.
232. وأكد وفد تشيلي على أن الاقتراح الإسباني كان عريضًا ومرنًا. ويمكن للدول الأعضاء التعليق على بنود بعضهم البعض. واقترح الوفد أنه يمكن وضع إجراء أكثر رسمية لطلبات الدعم التقني. ويمكن نظر ذلك تحت مسمى أفضل الممارسات التي يجب أن تتبعها المنظمة. وفيما يتعلق بالبند 6، والذي يتعلق بالتحسينات المحتملة لصفحة الويبو على الإنترنت، يمكن تطوير قاعدة بيانات تتضمن معلومات حول الأنشطة التي تم أو يتم تنفيذها. ويمكن للوفد أن يقدم مدخلات حول كيفية تنفيذ الطلبات الخاصة بالمعلومات والأنشطة. ولأن الصياغة كانت عامة للغاية، يمكن للوفود استخدامها لتحقيق تقدم بدلا من الغوص في العديد من التفاصيل. وقد كان ذلك موقف الوفد في الوقت الحالي. وقد أقر الوفد استخدام هذه الوثيقة بوصفها وسيلة لتحقيق تقدم.
233. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن وجهة نظره العامة حول الاقتراح الإسباني. ولم يكن في موقف يسمح له باعتماد الاقتراح بكامله كما هو. لقد تم طرح الاقتراح في عجالة أثناء الدورة السابقة عندما كانت المناقشات جارية. وبذلك فإن الصياغة كانت ملتبسة وعامة. وقد تركت مجالًا كبيرًا لتفسيرات مختلفة. ويمكن للوفود العمل على تحسين الصياغة وربما تعديلها بصورة ترضي جميع الوفود في مناخ غير رسمي. ولم ير الوفد قيمة كبيرة في بعض عناصر الاقتراح حيث كان قد تم القيام بعمل بالفعل. ويمكن استكشاف بعض جوانب الاقتراح. ويمكن للوفد العمل مع وفد إسبانيا حول وضع صياغة أكثر ملاءمة فيما يتعلق بالجوانب التي يمكنها دعمها.
234. وأشار وفد البرازيل، متحدثًا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى أن وفد إسبانيا قد حدد البنود التي كانت غير خلافية أو أقل خلافية لأن لها طبيعة عامة. وكانت تلك طريقة جيدة للبدء في منهج تدريجي، وخلق زخم من خلال اعتماد البنود الأقل خلافية ثم التعامل بعد ذلك مع مقترحات محددة وملموسة بصورة أكبر والتي تهم بعض الوفود.
235. وكان وفد مصر يود معرفة ما إذا كان الرئيس سيترك الخيار للوفود لاتخاذ قرار بتقديم تعليقات عامة أو محددة بالنسبة لكل بند من بنود الاقتراح الإسباني.

236. وصرح الرئيس بأنه كان ينوي في الأصل أن تتم مناقشة كل بند من البنود. غير أن بعض الوفود قد اعترضت على هذا المنهج. ولذلك، اقترح أن تقوم اللجنة بنظر الاقتراح ككل وتحصل على آراء عامة من الوفود حول الاقتراح قبل اتخاذ قرار بشأن المضي قدماً في عقد جلسة غير رسمية.

237. وعبر وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، عن اعتقاده بأن اقتراح وفد إسبانيا يمثل ثمرة حان قطافها. فقد كانت البنود ذات طبيعة عامة. ولم تعكس الاقتراحات الأكثر طموحاً والمتضمنة في تقرير دي-ري-روكا واقتراحه المشترك مع الفريق المعنى بمجدول أعمال التنمية. وبالرغم من ذلك فقد التزمت المجموعة بالمضي قدماً بناءً على هذه البنود باعتبار أنها عملية تدريجية. وأيدت المجموعة التحرك قدماً نحو مشاورات غير رسمية من أجل توفير الوقت. أما الوفود التي أرادت أن تعمل على تحسين النص أو إضافة اقتراحات جديدة فيمكنها القيام بذلك في الجلسة غير الرسمية. أما البنود الموجودة في النص الحالي فقد كانت منصفة للغاية. وقد رحبت المجموعة بصفة خاصة بالبندين 2 و4. وبالرغم من ذلك، كانت المجموعة مستعدة في الدخول في مشاورات غير رسمية لتناولها.

238. وأشار الرئيس إلى تعليقات الحضور وصرح بأنه سيتم عقد جلسة غير رسمية صبيحة اليوم التالي لمناقشة اقتراح وفد إسبانيا والتعديلات التي يمكن إدخالها على النص وأية اقتراحات أخرى تقدمها الدول الأعضاء.

البند 5 من جدول الأعمال: متابعة، وتقييم ومناقشة وإعداد التقارير حول تنفيذ كافة توصيات جدول أعمال التنمية (مستأنف)

النظر في وثيقة CDIP/16/5 – تقرير حول تحديث قاعدة بيانات مواطني المرونة

239. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم التقرير.

240. وذكرت الأمانة (السيدة أجويلار) بأن اللجنة قامت في الدورة السادسة بالموافقة على إنشاء صفحة على الانترنت تختص بمواطني المرونة في نظام الملكية الفكرية بما في ذلك خارطة الطريق التي توفر الإرشادات لأعمال الويبو المتعلقة بمواطني المرونة في القطاعات واللجان الموضوعية، وهي قاعدة بيانات تتضمن أحكام خاصة بالتشريعات الوطنية التي تتعلق بمواطني المرونة في نظام الملكية الفكرية بالإضافة إلى معلومات خاصة بالخبرات الوطنية ودراسات حالات تتعلق بتنفيذ مواطني المرونة على المستوى الوطني، وروابط خاصة بمقالات وموارد حول مواطني المرونة أعدتها الأمانة وخبراء مكلفين من الويبو، وروابط خاصة بموارد حول مواطني المرونة قامت بإعدادها منظمات دولية أخرى معنية، ومواد ومخرجات من ندوات الويبو، وحلقات عملها وأنشطة الدعم التقني الخاصة بالتعامل مع مواطني المرونة. وتم اتخاذ القرار أثناء نظر الوثيقة CDIP/6/10، برنامج العمل المستقبلي حول مواطني المرونة في نظام الملكية الفكرية. وفي الجلسة CDIP/8 قدمت الأمانة نسخة اختبار من قاعدة البيانات تتضمن معلومات تتعلق بمواطني المرونة الواردة في الوثيقة CDIP/5/4 Rev. وفي الجلسة CDIP/9 عرضت الأمانة برنامج عمل حول مواطني المرونة في نظام الملكية الفكرية – عناصر جديدة مقترحة (وثيقة CDIP/9/11). وناقشت اللجنة الوثيقة واتفقت، من بين أمور أخرى، على أن تتضمن قاعدة البيانات معلومات تقدمها الدول الأعضاء حول خبراتها العملية في مجال تنفيذ مواطني المرونة. وفي الجلسة CDIP/10، ناقشت اللجنة خطوات إضافية في برنامج العمل حول مواطني المرونة في نظام الملكية الفكرية (وثيقة CDIP/10/10). وسعت الأمانة إلى الحصول على إرشادات حول محتوى قاعدة البيانات. ووافقت اللجنة على تضمين روابط خاصة بقضايا المحاكم، والمقالات الأكاديمية ودراسات الحالات المقدمة من الدول الأعضاء، ومواد أعدتها أو أمرت بإعدادها الويبو من خلال أنشطة الدعم التقني المعتادة لها، ووثائق وعروض توضيحية من ندوات الويبو التي جرت خلال أنشطة الدعم التقني المعتاد لها. وقد تم توفير قاعدة بيانات مواطني المرونة على الانترنت في يونيو 2013، والتي مكنت الدول الأعضاء من النفاذ إلى "قائمة غير حصرية بمواطني المرونة المستخدمة وهي التراخيص الإجبارية والاستخدام الحكومي، استنفاد الحقوق، وإعفاء الأبحاث، واستثناء الاستعراض التنظيمي". علاوة على ذلك، قامت الأمانة بوضع مواد كتبها أو أمرت بكتابتها الويبو أثناء القيام بالأنشطة المعتادة لتقديم الدعم

التقني بما في ذلك المواد الخاصة بالندوات على صفحة الانترنت الخاصة بمواطن المرونة. وكما طالبت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها الخامسة عشر، فقد تم تحديث قاعدة البيانات بحيث تتضمن 954 حكماً قانونياً جديداً مستمدة من الوثائق المتعلقة بمواطن المرونة الخاصة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتطبيقها التشريعي على المستويين الوطني والإقليمي (وثيقة CDIP/7/3 Add. ووثيقة CDIP/13/10 Rev. ووثيقة CDIP/15/6)، والجدول الخاصة بفئات الأحكام المختلفة حول مواطن مرونة محددة منصوصة في الوثائق سالفه الذكر. وتتوافر قاعدة البيانات باللغة الإنجليزية والفرنسية والإسبانية. وفي الوقت الحالي تتضمن قاعدة البيانات 1371 حكماً حول تشريعات الملكية الفكرية الوطنية المتعلقة بمواطن المرونة من 202 ولاية قضائية مختارة. كما قامت الأمانة أيضاً بتحديث محتوى الصفحة. وقد تم مؤخراً إطلاق تصميم أكثر سهولة للمستخدم. وتتوافر الصفحة باللغة الإنجليزية والفرنسية والإسبانية. ومنذ إنشائها في يونيو 2013 وحتى يونيو 2015، قام 77 مشاهد صفحة بزيارة قاعدة البيانات، كان 43 منهم مشاهدين فريدين لأول مره للصفحة. وكان متوسط الوقت الذي كان يقضيه المتصفح لصفحة قاعدة البيانات حوالي دقيقة. وكان معدل الارتداد للزائرين 50% وهو يعني أن نصفهم تركوا صفحة قاعدة البيانات دون الاطلاع على أي محتوى فيها. وكان معدل الخروج 19.48%. ومثلت هذه النسبة عدد المشاهدين الذين تركوا صفحة قاعدة البيانات بعد مشاهدتها، بدون الإشارة إلى أنهم لم يقوموا بزيارة صفحات إنترنت مشابهة تحت نفس الموقع.

241. وأحاط وفد البرازيل، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، علماً بالتقدم الذي تم إحرازه منذ مناقشة الفكرة لأول مرة في اللجنة منذ خمسة أعوام. وكانت قاعدة البيانات نتيجة عملية تتعلق بأن مواطن المرونة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من نظام الملكية الفكرية. وبالرغم من ذلك، فإن الأداة لا تعنى شيئاً إذا لم يتم استخدامها. وكان من المقلق أن نعرف أن الصفحة قد تمت مشاهدتها أقل من 100 مرة منذ إطلاقها منذ عامين. واقترحت المجموعة القيام بعمل مشترك من قبل الدول الأعضاء والأمانة للإعلان عن قاعدة البيانات. ويجب أن تضمن الدول الأعضاء أن صناعات السياسات في العواصم على دراية بالمعلومات المتوافرة على قاعدة البيانات وتعريفهم بأن الأحكام التي تطبقها الدول الأخرى قد تكون مفيدة في صياغة القوانين واللوائح الخاصة بالملكية الفكرية في بلدهم. واقترحت المجموعة اتخاذ اثنين من التدابير من قبل الأمانة. أولاً، يمكن تضمين رابط بقاعدة البيانات في صفحة الويبو حتى يتم جذب مزيد من الانتباه لها. ويمكن وضعها تحت القسم الذي يحمل عنوان "نحن نساعد على استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية" أو القسم الذي يحمل عنوان "نحن نقدم إمكانية النفاذ إلى معلومات الملكية الفكرية العالمية". ثانياً، يمكن تضمين الموارد المتاحة في قاعدة البيانات في قائمة الموضوعات التي سيتم تناولها في أنشطة الدعم التقني التي تنظمها الويبو مثل الندوات وحلقات العمل بالإضافة إلى وثائق التدريب التي تنشرها المنظمة. ويمكن تضمينها أيضاً كمرجع في وحدات التدريس التي توفرها أكاديمية الويبو. كما قامت المجموعة بتقديم طلب يتعلق بتحديث المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات. وأشارت إلى أن أحد التشريعات التي دخلت حيز النفاذ في البرازيل في مايو الماضي حول الكشف عن منشأ الموارد الوراثية في تطبيقات البراءات لم يتم تضمينه في قاعدة البيانات. وتفهمتم المجموعة أنه لا توجد آليات للساح بالتحديث الدوري لقاعدة البيانات وصفحة الانترنت باستخدام مدخلات من الدول الأعضاء. وبذلك، أرادت المجموعة من الأمانة أن تقدم اقتراحاً حول تطبيق آلية للقيام بالتحديث الدوري لقاعدة البيانات دون الحاجة إلى التقدم بطلبات معينة أو اتخاذ قرارات معينة. ويمكن مناقشة الاقتراح في الدورة القادمة.

242. ورحب وفد لكسمبرغ، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، بالتحديث. وعلى مر السنين، قامت الأمانة بجمع قدر كبير من المعلومات الواقعية حول مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار متعدد الأطراف وطرق تطبيقها على المستوى الوطني والإقليمي. وتضمنت قاعدة البيانات 1371 حكماً حول تشريعات الملكية الفكرية الوطنية الخاصة بمواطن المرونة من 22 ولاية قضائية. وأوضحت هذه الأرقام المثيرة للإعجاب بوضوح أن الإطار متعدد الأطراف قد سمح بتطبيق حلول أخذت في الحسبان بصورة مناسبة احتياجات الدول المنفردة. ولا بد ألا ينظر إلى مواطن المرونة التي تمت دراستها على أنها توصيات إلى الدول الأعضاء في الويبو أو في منظمة التجارة العالمية لكن يجب اعتبارها نظرة عامة على الخيارات التي تمارسها الدول الأعضاء بهدف تحقيق الشفافية وتبادل الخبرات الوطنية.

243. وشارك وفد مصر تعليقات وفد البرازيل بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي حول استخدام قاعدة البيانات وخاصة تضمين مواطن المرونة تلك في الدعم التقني الذي تقدمه الويبو للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً وفي وحدات التدريس التي تقدمها أكاديمية الويبو. ويود الوفد أن تقوم الأمانة بتزويد معلومات حول الأنشطة أو الجهود التي تبذلها من أجل الدعاية لقاعدة البيانات في جنيف وبين مكاتب الملكية الفكرية.

244. وطالب وفد المكسيك بنشر الوثيقة باللغة الإسبانية. وبالرغم من بذل جهود كبيرة لتطوير قاعدة البيانات، قام 77 مشاهد صفحة فقط بزيارة قاعدة البيانات، كان 43 منهم مشاهدين فريدين لأول مره للصفحة. ترك نصفهم صفحة قاعدة البيانات دون الاطلاع على أي محتوى فيها. وكانت هناك حاجة إلى نشر معلومات حول هذه الأداة وربما إرسال استبيان للحصول على أفكار تتعلق بمجالات اهتمام المشاهدين.

245. ورحب وفد الهند بالتحديث. وكانت هناك حاجة للإعلان عن قاعدة البيانات من خلال آليات حديثة مثل شبكات التواصل الاجتماعي من أجل الوصول إلى الجيل الأصغر سناً الذي يستخدم شبكات التواصل الاجتماعي وخاصة المحامين العاملين في مجال الملكية الفكرية، والخبراء القانونيين وأصحاب المصلحة المهمين الآخرين. ويمكن للويبو الاستمرار في عملية تحديث قاعدة البيانات من خلال تضمين بنود مثل روابط قضايا المحاكم، والمقالات الأكاديمية ودراسات الحالات المقدمة من الدول الأعضاء وفقاً للتوصية المقدمة في الجلسة CDIP/10.

246. وأشار وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، إلى أن قاعدة البيانات كانت تتضمن أحكاماً حول 14 موطن مرونة تم تبنيها من قبل في 22 ولاية قضائية. وقد أكد ذلك على أهمية هذه الأحكام والحاجة إلى الاستمرار في البحث عن آليات لتشجيع الدول الأعضاء على دفع مزايا مواطن المرونة بأكثر الطرق عملية وفاعلية دون المساس بالالتزامات الحالية متعددة الأطراف والثنائية. ويمكن للدول الأعضاء الاستفادة من استخدام أي موطن من مواطن المرونة المدونة في الأنظمة القانونية الوطنية لتحقيق الصالح العام. وفي هذا السياق، طالبت المجموعة الويبو أن تصبح أكثر استباقية في مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على استخدام مواطن المرونة وخاصة للتغلب على العقبات. وذكرت المجموعة بالنقاشات السابقة حول المحتوى وكانت تود معرفة ما إذا كانت الخبرات الوطنية سوف يتم وضعها على صفحة الإنترنت أم لا.

247. وعبر وفد الاتحاد الروسي عن تقديره للعمل الذي تم في قاعدة البيانات. وعبر عن تأييده الكامل لمبادرة تحديث محتوى قاعدة البيانات. وبالرغم من ذلك، أشار الوفد إلى أنها لم يتم تحديثها فيما يتعلق بالتشريعات الروسية حول المسؤولية عن انتهاك البراءات. ولم يتم أخذ تعليقات الوفد في الجلسة الأخيرة في الحسبان. وسوف يقدم الوفد للأمانة نسخة مكتوبة من التشريعات من أجل تحديثها في قاعدة البيانات.

248. وعبر وفد الصين عن اعتقاده بأن إجراء المزيد من المناقشات والدراسات حول مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في مختلف النظم القانونية يمكن أن يساهم في تطوير نظام ملكية فكرية عالمي متوازن حتى يتسنى للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً استخدام نظام الملكية الفكرية لأغراض التنمية الوطنية. ولذلك، يمكن للصين الاستمرار في المشاركة بفاعلية في المناقشات في هذا الصدد. علاوة على ذلك، لا بد للويبو أن تقوم بدراسة توفير قاعدة البيانات باللغات الرسمية الستة للأمم المتحدة حتى يتمكن المستخدمون على مستوى العالم من استعمالها.

249. وأشار وفد المغرب أن تعديلات تشريعاته التي تمت في 2014 وقبل ذلك لم تظهر بصورة مناسبة في قاعدة البيانات المحدثة.

250. وصرح وفد تشيلي بأن التحديث كان ضرورياً حتى تتمكن الدول الأعضاء من استخدامها كأداة. ووافق الوفد على اقتراح وفد البرازيل. ويمكن تضمين رابط بقاعدة البيانات في صفحة الويبو على الإنترنت. ويجب تحديث قاعدة البيانات وصفحة الإنترنت بصفة دورية. ويمكن تضمين الموارد المتاحة في قاعدة البيانات في قائمة الموضوعات التي يجب تناولها في

أنشطة الدعم التقني التي تنظمها الويبو مثل الندوات وحلقات العمل بالإضافة إلى وثائق التدريب التي تنشرها المنظمة. كما يمكن تضمين المحتوى أيضا في وحدات التدريس التي تقدمها أكاديمية الويبو. ويمكن تطوير برنامج عمل طويل المدى يتضمن دعما تقنيا في هذا المجال ليغطي مختلف المحاور مثل التراخيص الإجبارية. وأيد الوفد المبادرات التي تم اتخاذها في مجال مواطن المرونة.

251. وأيد ممثل برنامج الصحة والبيئة التحديث. ويجب تحديث قاعدة البيانات بصفة دورية. كما يجب أن تقوم الويبو بتنظيم ندوات يمكن للجميع المشاركة بها، بما في ذلك المراقبون، من أجل فهم محتوى قاعدة البيانات بصورة أفضل واستخدامه.

252. وعبر وفد اليونان، متحدثا بالنيابة عن المجموعة باء، عن مخاوفه حول انخفاض عدد الزائرين لصفحة الإنترنت. ولم يكن من المؤكد أنه يمكن فرض الشعبية. وقد كان ذلك مثلا على أمر تمت مواجهته في عدة مناسبات في مناقشات الويبو. وقد أثارت المناقشات توقعات عالية حول النتائج ولم يكن ذلك مطابقا للواقع.

253. ودعا الرئيس الأمانة للإجابة على أسئلة وتعليقات الحضور.

254. وعبرت الأمانة (السيد أليان) عن اعتقادها بأن أحد الآليات الممتازة تتمثل في توفير المعلومات المتضمنة في العديد من الوثائق التي تعدها الأمانة وقيام اللجنة بمناقشتها. وقد يسرت قاعدة البيانات نشر المحتوى والذي تم طرحه بصورة متسقة. وعبرت الأمانة عن اعتقادها بأن هذه هي الآلية الأساسية التي يجب تطبيقها من أجل الاستفادة من المعلومات. وهناك اجتماعات إقليمية ووطنية تمت مناقشة موضوع مواطن المرونة فيها. وفي هذا الاجتماعات يمكن الإشارة إلى قاعدة البيانات ويمكن توفير المعلومات في هذا الصدد. وفيما يتعلق بتحديث قاعدة البيانات، أوضحت الأمانة أنه تم الاتفاق فقط في الدورة السابقة على وجوب تحديث قاعدة البيانات. وقد تم ملء قاعدة البيانات بالمعلومات المتضمنة في الجداول والأحكام الموضوعية الموجودة في المرفقات بالوثائق سالفة الذكر. وحتى الآن، لم يكن الغرض تحديث هذه الجداول والمرفقات. وبالرغم من ذلك، فإن بعض التعديلات التي حدثت للقوانين الوطنية بعد إعداد الوثائق قد ظهرت في الوثائق. ويمكن للدول الأعضاء التفكير في طرق لتحديث هذه الوثائق.

255. وأشارت الأمانة (السيد أجويلار) إلى طلب وفد المكسيك وصرحت بأن الوثيقة متوافرة أيضا باللغتين الأسبانية والفرنسية على موقع اللجنة المعنية بالتمية والملكية الفكرية على الإنترنت. وفيما يتعلق بالمسألة التي طرحها وفد نيجيريا حول الخبرات الوطنية، فقد ذكرت الأمانة بأنه تقرر في الجلسة CDIP/10 أن الخبرات الوطنية وقضايا المحاكم يجب تقديمها إلى الأمانة من قبل الدول الأعضاء. ولا يجب أن تقوم الأمانة بدور مكثف لتلخيص المعلومات. ويجب أن تضمن المعلومات في قاعدة البيانات بدون إضافة أي تفاصيل أخرى. ولم تعلق الأمانة معلومات حول الخبرات الوطنية أو قضايا المحاكم لتضمينها في قاعدة البيانات. ويمكن القيام بالتحديث الدائم لقاعدة البيانات والموقع على الإنترنت. ودعت الأمانة الدول الأعضاء إلى تقديم معلومات محدثة حول الأحكام الوطنية لتضمينها في قاعدة البيانات. وكانت المعلومات التي قدمها وفد الاتحاد الروسي حول أحكامه الوطنية المتعلقة بمواطن المرونة قد تم تضمينها في الوثيقة الخاصة بمواطن المرونة المتعلقة بالبراءات على هيئة مرفق تصويب. كما كانت الأمانة ستقوم أيضا بتحديث المعلومات في قاعدة البيانات.

256. وأشار وفد البرازيل، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى دعوة الدول الأعضاء لتقديم معلومات حول التشريعات الجديدة وما شابه لتضمينها في قاعدة البيانات وأكد على اقتراحه المتعلق بإنشاء آلية رسمية للسماح بالتحديث الدوري لقاعدة البيانات والموقع على الإنترنت. وفي هذا الصدد، يمكن للأمانة تقديم اقتراح لتقوم الدول الأعضاء بالنظر فيه في الدورة التالية.

257. وصرح وفد مصر بأنه يمكن اقتراح آلية أيضا من أجل الوصول إلى مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والمستخدمين المحتملين لقاعدة البيانات. ويعتبر النفاذ أمرا حاسما. ولأن قاعدة البيانات غير متوافرة بكل اللغات قد يكون من الصعب بالنسبة لبعض البلدان أن تقوم بالاستخدام المناسب للمعلومات المتضمنة بها. ويمكن القيام بمزيد من النقاش حول هذا الجانب.

258. وصرح الرئيس بأن الأمانة قد أحاطت علما باقتراح وفد البرازيل، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وسوف يتم تقديم اقتراح إلى اللجنة في الوقت المناسب. وقامت اللجنة بالإحاطة علما بالوثيقة.

البند 6 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل الخاص بتنفيذ التوصيات التي تم اتخاذها (مستأنف)

النظر في وثيقة CDIP/16/8- الويبو و جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015

259. دعا نائب الرئيس الأمانة لتقديم الوثيقة.

260. وذكرت الأمانة (السيدة هامو) بأنه أثناء الدورة السابقة، وفي أعقاب تقديم وفد المكسيك لاقتراح، طلبت اللجنة من الأمانة تقديم وثيقة تحليلية لاقتراح الإجراءات الممكنة التي تتعلق بكيفية احتياج الويبو لتكييف نفسها من أجل دعم الدول الأعضاء حول تحقيق أهداف جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. وقدمت الوثيقة معلومات أولية استجابة للطلب. وأكدت الأمانة على بعض النقاط. أثناء قمة التنمية المستدامة التي عقدت في سبتمبر، قامت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتبني 17 هدفا من أهداف التنمية المستدامة و169 غاية. وبوصفها إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، شاركت الويبو كمنظمة مراقبة تابعة للأمم المتحدة في كافة عمليات الأمم المتحدة الكبرى المتعلقة بجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. كما شاركت الويبو أيضا في العمليات الأخرى ذات الصلة مثل المؤتمر الدولي الثالث بشأن تمويل التنمية وفريق غير رسمي عامل بين الوكالات معنى بالآية تيسير نقل التكنولوجيا. وقد قدم جدول أعمال 2030 برنامج عمل طموح وشامل للتنمية المستدامة في خلال الخمسة عشر عاما المقبلة. وتعتبر التكنولوجيا والابتكار والإبداع عناصر شاملة يمكنها أن تسهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وكانت نية الأمانة واضحة بخصوص دعم الدول الأعضاء في تنفيذ جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. قد ظهرت تلك النية في البرنامج 9 في برنامج وميزانية 2016/2017. وتضمنت الوثيقة مربع به هدفين (هدفي التنمية المستدامة 9 و17) يمكن ربطها بالولاية والأهداف الاستراتيجية للويبو. كما تضمنت أيضا مربعا به أهدافا أخرى (أهداف التنمية المستدامة 2 و3 و4 و7 و8 و12 و13) والتي كانت ملائمة لبرامج وأنشطة الويبو.

261. وعبر وفد البرازيل، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن اعتقاده بأنه قد حان الوقت للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أن تفحص هذه المسألة نظرا لدور الويبو المهم في المناقشات بين الوكالات حول تنفيذ 17 هدفا من أهداف التنمية المستدامة و169 غاية مرتبطة بها. وأشارت المجموعة إلى الأهداف المشار إليها في الوثيقة على أنها ذات صلة بولاية الويبو، والأهداف الاستراتيجية والبرامج والأنشطة وصرحت بأن الرابط الذي تم إنشاؤه وثيق الصلة بالموضوع. وبالرغم من ذلك، يجب استكمال أهداف وغايات أخرى حتى يكون لدى اللجنة قائمة مكتملة بالبنود التي يمكن أن تسترشد بها المنظمة في مساهمتها في المناقشات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، اقترحت المجموعة تضمين ما يلي: أولا، هدف التنمية المستدامة 2 (غاية 2-5) وهدف التنمية المستدامة 15 (غاية 15-6) واللدان يرتبطان بالالتزام بتعزيز النفاذ إلى المشاركة العادلة والمنصفة في المزايا الناشئة عن استغلال الموارد الوراثية والمعرفة التقليدية المرتبطة بها. ومع تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية في آخر اجتماع جمعية عامة، كان يمكن للويبو مشاركة التطورات بموجب البرنامج 4 حول هذه البنود. ثانيا، هدف التنمية المستدامة 3 (غاية 3-3 و3-ب) وبالرغم من أنها ذكرت في المربع الثاني في الوثيقة، فإن الأنشطة التي قامت بها الويبو لتحقيق هذا الهدف يمكن التوسع فيها لتتضمن استخدام مواطن المرونة التي تم تطبيقها على المسائل الصحية مثل قاعدة بيانات حول مواطن المرونة ومشروع خاص بمواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتطبيقها التشريعي على المستويين الوطني والإقليمي. وذكر الهدف 8

(غاية 8-9) تعزيز السياحة المستدامة التي خلقت فرص عمل ودعمت الثقافة والمنتجات المحلية. وكان ذلك يتماشى مع مشروع بشأن الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والحفاظ على التراث الثقافي في مصر والدول النامية الأخرى. وأخيراً، هدف 1 (غاية 1-4) والهدف 17 (غاية 17-6) وكانت الإشارة إلى آلية تيسير التكنولوجيا العالمية تتعلق بمسألة نقل التكنولوجيا، والتي تعتبر جزءاً مهماً من جدول الأعمال لجلسة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية هذه. وأشارت الغاية 17-6 أيضاً إلى التعاون بين دول الجنوب في النفاذ للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وقد تم تضمين ذلك في المسائل التي تم التعامل معها تحت مظلة مشروع تعزيز التعاون حول الملكية الفكرية والتنمية فيما بين بلدان الجنوب من بلدان نامية وبلدان أقل نمواً والذي تم تقييمه في الجلسة CDIP/13. وكانت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ستصبح لا معنى لها إذا لم تتم ترجمتها إلى تدابير ملموسة تغير حياة الذين هم في أشد الحاجة إليها. إن إنشاء مؤشرات متسقة كان أمراً أساسياً لضمان التنفيذ الصحيح لهذه الالتزامات. وحثت المجموعة الوبو على أن يدعم بصورة فاعلة التنفيذ المتبادل لهذه الالتزامات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنى بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة للخروج بأدوات قياس فاعلة في العام المقبل.

262. ورحب وفد اليونان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة باء، بالوثيقة. وأشار إلى أن الوثيقة قد رسمت بصورة شاملة السيناريو الحالي وحاولت تحديد كيفية يمكن الوبو، بوصفها إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي تشارك في العملية بصفها مراقب، من المساهمة في تحقيق أهداف جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. ووصف الجزء الثالث من الوثيقة مشاركة الوبو في تطوير وتنفيذ جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. أما جدول أعمال الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة الذي تم تبنيه مؤخراً فلم يتضمن أي إشارة مباشرة للملكية الفكرية. وبالرغم من ذلك، تعتبر التكنولوجيا والابتكار والإبداع عناصر رئيسية تتقاطع ويمكن أن تسهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى الصورة الأشمل، كان يمكن للمجموعة أن تفهم ملائمة ولاية الوبو لهدف التنمية المستدامة 9 في سياق خلق وسائل تكنولوجية نظيفة وسليمة بيئياً والقيام بصورة أشمل بدعم تطوير التكنولوجيا والابتكار. وكان هدف التنمية المستدامة 17 يتعلق بالتكنولوجيا وكان يمكن اعتباره ذو صلة بعدد من مجالات عمل الوبو لدعم الدول الأعضاء في استخدام نظام الملكية الفكرية لدعم تطوير التكنولوجيا واستخدام أنظمة الملكية الفكرية وتبادل المعلومات التكنولوجية. ولأن هذه المرحلة كانت مرحلة مبكرة للغاية من مراحل العملية، فإن المعلومات التي قدمتها الأمانة في الوثيقة، وخاصة الجزء 3، كانت كافية. فلم تكن الوبو وكالة رائدة في جدول أعمال 2030. ويجب على الوبو أن تأخذ جيداً في الحسبان وتحترم العمليات المستمرة والأعم على مستوى الأمم المتحدة التي تتعلق بهذا الأمر. ويجب أن تأخذ في الحسبان أنه نظراً لولاية المنظمة، فإن تحقيق الأهداف المتعلقة بالابتكار والتكنولوجيا لا يعتمد بصفة أساسية على الدول الأعضاء. وكان ذلك لأن المسؤولية المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة تقع على عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصفة أساسية. وكان الابتكار والتطور التكنولوجي مسائل معقدة يمكن أن تلعب فيها الوبو دوراً إيجابياً من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وبالرغم من ذلك، فإن الملكية الفكرية تعتبر واحدة من عناصر كثيرة.

263. وأشار وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، إلى أن الوثيقة قد قامت بصفة أولية بتقديم ملخص مختصر لمشاركة الوبو في عملية جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 والعمل المستمر حول إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وقد تطلب جدول أعمال 2030 القيام بخطوات جريئة وتحويلية لنقل العالم إلى طريق مستدام ومرن. كما دعا كافة البلدان وأصحاب المصلحة إلى التعاون وتطوير شركات لدعم تنفيذها. وبذلك، اقترحت المجموعة أن الأمانة كان يمكنها إعداد وثيقة أكثر شمولية تذكر بالتفصيل مجموعة من الأنشطة الملموسة التي تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. ويمكن تقديم الوثيقة في الدورة التالية. كما كان يجب أن تتضمن هذه الأنشطة تحديد الروابط والتفاعلات بين أهداف التنمية المستدامة والغايات المتعلقة بها وولاية الوبو والأهداف الاستراتيجية. لقد قصرت الوثيقة دور الوبو بوضوح على هدف التنمية المستدامة 9 المتعلق بالابتكار وهدف التنمية المستدامة 17 المتعلق بالشركات بينما ألححت إلى أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي يمكن للوبو أن تلعب فيها دوراً. وكان يجب أن تتضمن الأنشطة أيضاً تحديد دور الوبو في آلية التكنولوجيا التي تم إنشاؤها من خلال أهداف التنمية المستدامة؛ وتحديد احتياجات التكنولوجيا

لدى البلدان وأساليب التكنولوجيا الاحتكارية المتضمنة في هذه المجالات، وما إذا كان يمكن النفاذ إليها وكيف يمكن ضمان النفاذ من خلال استخدام أدوات الملكية الفكرية، بما في ذلك مواطن المرونة؛ وتيسير إنشاء لجنة لدعم التقني بموجب المادة 51 من معاهدة التعاون بشأن البراءات؛ وتوفير القدرات الضرورية التي ستكون مطلوبة. وقد نتج عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة كبيرة عن عدم اتخاذ خطوات جريئة وملموسة كانت ستساعد العديد من البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشارت المجموعة إلى مجال التعليم. إذا أردنا الاستمرار في هذا الاتجاه مع أهداف التنمية المستدامة، فإننا يجب أن نتوقع نفس الوصول لنفس النتائج. وسوف يفترق ملايين الأطفال في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى النفاذ إلى التعليم الجيد والمعلومات والمعرفة. ولذلك، فإن الاستكمال الناجح لعمل اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة حول الاستثناءات والتقييدات الخاصة بالمكتبات ودور الحفظ بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية والبحثية يمكن أن يعزز النفاذ للمعرفة في العديد من البلدان النامية ويساعد على تحقيق هدف التنمية المستدامة 4 الذي يتعلق بالتعليم. وحثت المجموعة الدول الأعضاء على العمل بإخلاص وإدراك أهمية التقييدات والاستثناءات بالنسبة لملايين الأشخاص حول العالم. ولم تكن المجالات التي تم ذكرها شاملة. وكان الموضوع الشامل لأهداف التنمية المستدامة والأنشطة التي يمكن مطالبة الويبو بالقيام بها في سياق جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 يستحق بصورة كاملة وجود جدول أعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وسوف يوفر ذلك الفرصة للدول الأعضاء للاستمرار في مناقشة القضايا ذات الصلة عندما تطفو على السطح. وكان يجب على الويبو استكشاف مبادرات وبرامج جديدة وعمل معياري ذو أطر زمنية ومسؤوليات محددة تيسر تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكان يجب أن يكون دور الويبو أكثر من توفير الدعم للدول الأعضاء في هذا الصدد، لكن يجب أن يتناول أيضاً تطوير مبادرات بوصف الويبو منظمة صاحبة مصلحة. وفي الواقع أن القيام بتحليل الإدارة القائمة على النتائج لأهداف التنمية المستدامة وكيف يمكن للويبو تقديم المساعدة، سيكون أمراً فعالاً في تحديد دور واضح ويمكن قياسه وفعال للويبو. وظلت المجموعة على استعداد لمناقشة هذه المسائل بشكل أوسع لضمان القيام بدور مفيد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

264. وعبر وفد رومانيا، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، عن اعتقاده بأن الوثيقة قد قدمت معلومات مفيدة حول مشاركة الويبو في المناقشات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى منظور الأمانة حول المساهمة المستقبلية للويبو في العملية. وأيدت المجموعة بشكل كامل المنهج الذي تبنته الأمانة فيما يتعلق بدعم الويبو في تنفيذ جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة. وحتى تصبح الويبو فعالة، يجب أن تكون مساهمتها مركزة وتقوم على أساس تحديد واضح لأهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة بعمل وولاية الويبو. كما وافقت المجموعة أيضاً على اختيار الأمانة، أي اختيار هدف التنمية المستدامة 9 فيما يتعلق بالابتكار وهدف التنمية المستدامة 17 فيما يتعلق بالشركات وأهداف التنمية المستدامة الأخرى التي يمكن للويبو المشاركة فيها أو إعداد التقارير عندما تطالب بذلك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة المسؤولة عن تنفيذها.

265. وأشار وفد لكسمبرغ، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، إلى أن الوثيقة قد تضمنت معلومات ثمينة حول دور الويبو والأنشطة التي قامت بها حتى الآن بشأن أهداف التنمية المستدامة. وتعتبر وثيقة "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" من الإنجازات المهمة. وتضمن جدول الأعمال 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و169 غاية. واتفق الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مع الأمانة على أن دعم الويبو لا بد من أن يكون مركزاً وفعالاً. وقد تطلب ذلك تحديداً واضحاً لأهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الارتباط الأكبر بعمل الويبو وولايتها لتعزيز حماية الملكية الفكرية في كافة أنحاء العالم من خلال التعاون بين الدول الأعضاء، كلما كان ذلك مناسباً، وبالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. ولذا، فقد دعم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء اختيار الأمانة لأهداف التنمية المستدامة، أي هدف التنمية المستدامة 9 (بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار) وهدف التنمية المستدامة 17 ("تقوية وسائل تنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة"). ولتنفيذ هذا الدور، كان يجب على الويبو التركيز على تحقيق أهدافها

الاستراتيجية التي تسهم في أهداف التنمية المستدامة في ظل الإطار الحالي القائم على النتائج. وتكون كل دولة مسؤولة في المقام الأول عن تميمها الاقتصادية والاجتماعية.

266. وصرح وفد الهند بأن حقوق الملكية الفكرية هي منتجات اجتماعية ويجب معايرتها في مقابل الأولويات الاجتماعية. لحقوق الملكية الفكرية لا توجد في فراغ. وإذا لم تكن هناك مزايا مدركة من النظام، فإن وجوده سيصبح لا معنى له. ويجب أن تأخذ مساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة في الحسبان أولويات البلدان النامية. وهي تتضمن استخدام حقوق الملكية الفكرية ليس فقط لتحسين الصناعة، ولكن لتحسين المجتمع بصفة عامة. ويجب التركيز على الصحة العامة والتغذية وحقوق الإنسان ووقف إساءة استعمال حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك الأنشطة غير التنافسية. ويجب للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أن تعطي أولوية ووقتاً كافياً لهذه المسألة في جدول أعمالها. ويجب مناقشتها تحت مظلة جدول الأعمال الحالي حول الملكية الفكرية والتنمية بدلاً من مناقشتها كبند من بنود جدول الأعمال المخصصة كما يجري حالياً.

267. وعبر وفد مصر عن التزامه الكامل بالعناصر التي طرحها وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية وذكر الوفد ببيانه الافتتاحي أثناء الجمعيات العامة والذي استشهد بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بمسائل الملكية الفكرية والتي تم إعادة ذكرها في الوثيقة، لكن فقط كعناصر يمكن للويبو عمل شراكة من خلالها أو إعداد تقارير عنها. وتناولت الوثيقة في عمالة المسائل ولم تدخل في تحليل متعمق لها. وتوقع الوفد إعداد وثيقة أكثر تحليلية وفقاً للولاية الأصلية التي تم إعطاؤها للأمانة في هذا الصدد. وإمكانية توافر طرق أكثر أمام الويبو لتطور أنشطتها بحيث تناسب أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2030. وبصفتها إحدى أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة، فإن الويبو تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية. وأيد الوفد اقتراحات تضمين ذلك البند كبند دائم في المناقشات وتطلع إلى قيام الأمانة بمزيد من التحليلات.

268. وأحاط وفد الصين علماً بالوثيقة. وبصفتها إحدى أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة فإن الويبو ملزمة بتطبيق جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 وخاصة أهداف التنمية المستدامة. وتتمتع المنظمة بمزايا فريدة في مجالات تتعلق بالتحديات العالمية مثل الأمن الغذائي والحفاظ على مصادر المياه والتكنولوجيا الخضراء. وكانت الملكية الفكرية سوف تلعب بالتأكيد دوراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

269. وصرح وفد إندونيسيا بأنه يجب على الويبو النظر في حجم التحديات التي تواجهها كافة البلدان. وقد تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة بتوافق الآراء في سبتمبر 2015 في نيويورك. ولذلك حث الوفد الويبو وكافة دولها الأعضاء على مشاركة توافق الآراء. وتمثل أهداف التنمية المستدامة مفهوماً جيداً، لكنها تتطلب دعماً قوياً لتنفيذها. ودعا جدول أعمال 2030 كافة البلدان وأصحاب المصلحة للتعاون وتطوير شراكات لدعم تنفيذها. وتضمن ذلك الويبو. وتقع تلك المسألة تحت ولاية اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لمناقشة الملكية الفكرية والمسائل المتعلقة بالتنمية وفقاً لموافقة اللجنة بالإضافة إلى المسائل تلك التي قررت الجمعية العامة. وكانت اللجنة تقوم بإعداد تقارير وتوصيات سنوية للجمعية العامة. وهناك مساحة كافية للويبو للعمل على جدول الأعمال هذا. وبالرغم من حرية الويبو في اتخاذ قرار بشأن المجال الذي ستعمل بشأنه من أجل الإسهام في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فقد حث الوفد الدول الأعضاء على توفير الإرادة السياسية القوية للويبو حتى تتمكن من القيام بالمهمة. كما حث الدول الأعضاء على أن ينسوا مواقفهم المتعلقة بمجموعاتهم ووضعهم كبلدان متقدمة أو نامية وأن يفكروا فيما قاله زعمائهم عند تبني أهداف التنمية المستدامة في 25 سبتمبر في نيويورك.

270. وعبر وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) عن اعتقاده بأن الويبو، بصفتها إحدى أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة، يجب أن تقوم بتضمين أهداف التنمية المستدامة في أنشطتها. وفي هذا السياق، عبر الوفد عن تأييده الكامل لبيانات واقتراحات وفود البرازيل ونيجيريا والهند وإندونيسيا. وقامت الويبو بإعداد تقرير حول مساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب استمرار تلك الممارسات بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة. وأيد الوفد اقتراح مناقشة تلك المسألة وفقاً لبند دائم على جدول الأعمال.

271. ورأى وفد المكسيك أن الوثيقة مفيدة وخاصة لأنه لم يكن لديه معرفة سابقة ببعض الأنشطة المذكورة بها. وسوف تكون مشاركة الويبو مساهمة هامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتم إعداد الوثيقة في الوقت المناسب فيما يتعلق بتحديد أهداف التنمية المستدامة التي يمكن ربطها بولاية الويبو وأهدافها الاستراتيجية بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة الملائمة لبرامجها وأنشطتها. ويجب استمرار هذه الممارسات. وفي هذا الصدد، كان من المهم التعرف على تلك الأنشطة والمشروعات التي قامت بها الويبو والتي كانت تتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، اقترح الوفد أن تقوم الأمانة بإعداد وثيقة تركز على الأنشطة التي يتم تنفيذها والأهداف المعينة أو الغايات المحددة لكل منها. ويمكن لهذه الممارسة أن تقدم نظرة أشمل للأهداف التي كانت الويبو تقوم بمباشرتها بالفعل والأهداف الأخرى التي يجب أخذها في الحسبان في المشروعات المستقبلية المتعلقة بهذه الأهداف. وكما ورد في الوثيقة، لم يكن قد تم استكمال إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وبذلك، كان من المفيد إعداد وثيقة تشير إلى الأنشطة التي تتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يكون ذلك مفيدا بوصفه مدخلات في المناقشات التي ستجري في الدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

272. وصرح وفد سري لانكا بأنه على الويبو أن تعطي أولوية للبلدان النامية في هذا الصدد. فقد كان هذا الأمر مهما لها.

273. وقدم وفد البرازيل، متحدًا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، تعليقات حول نقطتين وردتا في المناقشات. الأولى، قيل أن الويبو لا تمثل المنظمة الأساسية المسؤولة عن تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وفي هذا الصدد، صرحت المجموعة بأنه حتى لو كان الحال كذلك، فإن الويبو لها دور مهم في الإسهام في هذه الأهداف. ثانياً، كما أكد العديد من الوفود، فإن الويبو هي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وبذلك، يجب تقديم الحجج التي تتعلق بسبب أن بعض أهداف التنمية المستدامة لا يجب تضمينها في عمل الويبو لأنه ثبت أنها تتماشى مع ولاية الويبو. ويجب أن تتعلق الحجج باقتراحات معينة. وبالنسبة لبعض الوفود، كان من المهم قيام الويبو بالمساهمة والمشاركة ومناقشة بعض الجوانب. ويجب مناقشة ذلك. وفي هذا السياق، أيدت المجموعة القيام بالمزيد من الشرح لاقتراح وفد نيجيريا بخصوص الوثيقة. كما تعرض وفد المكسيك أيضاً لهذه النقطة. وكان يمكن للأمانة أن تقوم بإعداد وثيقة جديدة تأخذ في الحسبان النقاط التي أثيرت أثناء المناقشات. ويمكن القيام بمزيد من المناقشات للعرض.

274. ورحب ممثل شبكة العالم الثالث بمبادرة الأمانة التي تتعلق بتضمين هذا البند في جدول الأعمال. وبخلاف الأهداف الإنمائية للألفية، فإن أهداف التنمية المستدامة هي نتاج لعملية مفاوضات بين الحكومات. وكما ورد في الوثيقة، فإن النفاذ إلى التكنولوجيا سيكون أمراً حاسماً بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن أجل التعامل مع هذه المسألة، تم إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا كجزء من خطة عمل أديس أبابا والتي تأكدت في جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة. وكان للويبو، بصفتها جزء من فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، دوراً مهماً في صياغة آلية تيسير التكنولوجيا. كما كانت تشارك أيضاً في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال توفير معلومات حول مؤشرات يمكن التحقق من صحتها، كان من المهم أن تقوم أمانة الويبو بالحصول على مدخلات من الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى. كذلك فإن مدخلاتها لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة يجب إتاحتها من خلال الملك العام. وأكد ممثل الشبكة على أهمية أوجه القصور في منهج الويبو تجاه مشاركتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووفقاً للوثيقة، تندرج مساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة تحت فئتين. وهي تتضمن تطوير نظام ملكية فكرية دولي متوازن وفعال يمكن الابتكار والإبداع لصالح الجميع، والعمل مع الدول الأعضاء على تطوير استراتيجيات ملكية فكرية وابتكار تعتمد على وتتكيف مع احتياجات التنمية الوطنية. وقد أغفل هذا المنهج مسألتين مهمتين، وهما ولاية الويبو وفقاً لاتفاقية مبرمة مع الأمم المتحدة لتيسير نقل التكنولوجيا بشأن التكنولوجيا المحمية بموجب الملكية الفكرية والاعتراف بأن الملكية الفكرية كانت تمثل في الغالب عقبة أمام نشر ونقل التكنولوجيا. وكانت الفكرة القائلة بأن استخدام حماية وإنفاذ الملكية الفكرية سيؤدي إلى نشر ونقل التكنولوجيا تتناقض مع الأدلة التجريبية الحالية. وكانت هناك أيضاً أدلة متزايدة على أن التكنولوجيا التي لها أهمية كبرى بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة يتم إصدار براءات اختراع بشأنها ولا يتم تطوير آليات لضمان توافر هذه التكنولوجيا لتحقيق أهداف التنمية. ويمكن أن نرى مثلاً على ذلك في

تقرير الويبو لبيئة البراءات المتعلقة بتكنولوجيا معالجة المياه. وقد أوضح أن هناك مستوى مرتفع من الابتكار في مجال معالجة المياه والترشيح الغشائي. وقد تم إيداع 24% من أسر البراءات التي بلغ عددها 4773 براءة في السنوات الخمس الماضية. وقد أوضح هذا المثال الحاجة إلى عمل الويبو على نقل التكنولوجيا الملائمة لأهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن البرامج والأنشطة الحالية المذكورة في الوثيقة لم تصمم بصفة خاصة للتعامل مع أهداف التنمية المستدامة حتى لو كانت لديها إمكانية المساهمة فيها. وكانت هناك حاجة إلى إعادة تصميم هذه الأنشطة لأن بعضها، مثل المبادرات الخضراء للويبو، غير كافية للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأخيرا، طالب ممثل الشبكة من الدول الأعضاء القيام بالتابعة الدائمة لأنشطة الويبو في مجال أهداف التنمية المستدامة. وتعتبر اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المحفل الملائم للقيام بهذا النشاط. ولذلك، أيد ممثل الشبكة اقتراح تضمين أهداف التنمية المستدامة كبنود دائم في جدول الأعمال تحت مسائل الملكية الفكرية والتنمية، والتي تعتبر واحدة من الدعائم الأساسية الثلاثة لولاية اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

275. وصرحت ممثلة برنامج الصحة والبيئة بأن منظماتها تولي اهتماما كبيرا بأهداف التنمية المستدامة، وخاصة تلك التي تتعلق بالصحة والبيئة. وأشارت ممثلة البرنامج إلى أن الوثيقة قدمت معلومات عن كيفية قيام الويبو، بصفتها إحدى أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة، بتأييد وتطبيق مختلف الأهداف وفقا لولايتها. وأيدت ممثلة البرنامج الوثيقة. وكان جدول أعمال 2030 يمثل خطوة للأمام. فقد أسس خطة للتنمية المستدامة. ويجب على كافة الأطراف القيام بأكثر من الحد الأدنى من أجل تحقيق تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

276. ودعا الرئيس الأمانة للرد على تعليقات الحضور.

277. وصرحت الأمانة (السيدة هامو) بأن وثيقة النتائج تم تبنيها منذ أسابيع قليلة فقط. وبالرغم من ذلك، فقد حاولت الأمانة تقديم معلومات للرد على طلب وفد المكسيك في الدورة السابقة. وأكدت الأمانة للوفود أنها قد استمعت جيدا لمداخلاتهم. كما أشارت إلى الطلبات التي وردت في المناقشات. وكانت الأمانة سوف تقوم بمناقشتها داخليا لتعرف كيفية الخروج بوثيقة أو اقتراح يتناول على الأقل عددا من الطلبات التي تتعلق بالتنفيذ وكيفية قيام الويبو بدعم الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

278. وعبر وفد نيجيريا، متحدئا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، عن رغبته في معرفة ما إذا كانت الوثيقة التي ذكرتها الأمانة ستكون متاحة في الدورة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أم لا.

279. وصرحت الأمانة (السيدة هامو) بأن إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة سيتم تبنيها في مارس 2016. ولذلك فقد تتمكن من الخروج بالوثيقة في الدورة التالية.

280. وصرح وفد المملكة المتحدة بأن موضوع أهداف التنمية المستدامة من الموضوعات المهمة للغاية. وقد كانت حكومته ملتزمة بقوة بأهداف التنمية المستدامة كما كانت تترجم بعض المناقشات في أوروبا. كذلك فإن أهداف التنمية المستدامة لها نفس الأهمية بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا. وكان الوفد راضيا عن المسار الذي اقترحه الأمانة للسير قدما. وكان من المهم التركيز على تحديد الأهداف التي يمكن للويبو المساهمة فيها وأن تصنع فيها اختلافا. وكان الوفد راضيا عن الاستنتاجات وتطلع إلى سماع المزيد في الدورة التالية.

281. وصرح وفد البرازيل، متحدئا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، بأن مسار العمل المقترح من قبل الأمانة كان يتماشى مع ما قالته العديد من الوفود. وكان مناسباً. ولأن الويبو كانت ستشارك في العمل بين الوكالات قبل عرض الوثيقة، فقد حثت المجموعة الويبو على أن تأخذ في حسابها كافة التعليقات عند محاولة الموافقة على مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكان من المهم أخذ كافة التعليقات بعين الاعتبار.

282. ورحب وفد إندونيسيا ببيان وفد المملكة المتحدة. وكان هذا البيان هو نوع البيانات التي تحب الاستماع إليه من الشركاء. وقد تشارك رئيس وزراء المملكة المتحدة ورئيس ليبيريا إلى جانب رئيس إندونيسيا في رئاسة فريق رفيع المستوى عندما بدأ الأمين العام للأمم المتحدة المناقشات حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 في عام 2013.
283. وأشارت الأمانة (السيدة هامو) إلى مداخلة وفد البرازيل، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد شاركت الويبو في هذه العملية كمراقب. لقد كانت مجموعة خبراء. وبالرغم من قيام الأمانة بالإحاطة علما بالطلب، إلا أن دورها كان مقصورا على صفة المراقب. وفيما يتعلق بطلب وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية أكدت الأمانة على أنها ستقوم بكل ما في وسعها للخروج بوثيقة. وبالرغم من ذلك، كانت هناك بعض القيود الزمنية لأن المؤشرات سيتم تبينها فقط في مارس 2016 والدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ستعقد في إبريل 2016. وكانت الأمانة ستقوم ببذل قصارى جهدها. وإذا لم تكن الوثيقة جاهزة في الدورة القادمة، سيتم عرضها في جلسة CDIP/18.
284. وتساءل نائب الرئيس عما إذا كان يمكن للجنة أن تختتم بند جدول الأعمال هذا من خلال الإحاطة بالوثيقة في أعقاب الشرح المقدم من الأمانة.
285. وأدرك وفد المكسيك أنه قد يكون من الصعب أخذ إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الحسبان في الدورة القادمة. وبالرغم من ذلك، يمكن للأمانة العمل على إعداد وثيقة تربط بين نشاط الويبو وأهداف التنمية المستدامة والغايات المحددة في الوثيقة الحالية. ويمكن أن يساعد إعداد قائمة بالأنشطة والبرامج على تيسير المناقشات في الدورة القادمة. وسيتمكن الوفد من تحديد البرامج التي يمكن استمرارها أو تعديلها بصورة ما بحيث تصبح مسارية للأهداف والغايات المحددة.
286. وصرح نائب الرئيس بان هذه النقاط سوف يتم أخذها في الحسبان بصورة كاملة من قبل الأمانة في جهودها المبذولة لإعداد وثيقة في الوقت المناسب.
287. وأكد وفد اليونان، متحدثا بالنيابة عن المجموعة باء، على أن هذه مرحلة مبكرة من العملية. ويجب على الوفود أن تأخذ في الحسبان أيضا أن الويبو تشارك في العملية بصفتها مراقبا.
288. وأشار وفد البرازيل، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى الاستنتاجات وصرح بأنها يجب أن تتضمن الإحاطة بالوثيقة والتعليقات. وفيما يتعلق باقتراح وفد المكسيك بأن الوثيقة التالية يمكن أن تقوم على أساس النقاط المتضمنة في الوثيقة الحالية، صرحت المجموعة بأن الوثيقة يجب أن تأخذ كافة الاقتراحات المقدمة في الحسبان.
289. وأيد وفد مصر اقتراح وفد البرازيل. ويجب أن يكون التقرير التالي تحليلا بصورة أكبر. ويجب أن يذكر كيف ستقوم الويبو بالمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد كانت الويبو جزء من العملية في المنظمة.
290. وصرح وفد المملكة المتحدة بأنه من أجل السير قدما ينبغي البناء على هدي التنمية المستدامة اللذين حددتهما الأمانة في الوثيقة الحالية. وقد أيد عمل الأمانة في هذا الاتجاه تأييدا كاملا.
291. وأيد وفد ألمانيا تعليقات وفد المملكة المتحدة. كما أيد أيضا الوثيقة التي أعدتها الأمانة. وكانت ألمانيا ملتزمة التزاما شديدا بأهداف التنمية المستدامة وعملية جدول أعمال 2030. وفي هذه المرحلة، كان يجب على اللجنة التركيز على هدفين من أهداف التنمية المستدامة تم تحديدهما في الوثيقة. وكان المنهج الذي اقترحه وفد المكسيك منهجا سليما، لكن لا يجب على اللجنة أن تسير أبعد من ذلك.
292. وعبر وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، عن إدراكه لأن الأمانة كانت ملتزمة بتقديم وثيقة أكثر شمولية تماشيا مع طلب وفد المكسيك والأفكار التي طرحها. وكان يبدو أن اللجنة تتراجع في ذلك نظرا لطلب قصر نطاق هذه

الوثيقة على اثنين من أهداف التنمية المستدامة (هدفي التنمية المستدامة 9 و 17) المحددين في الوثيقة الحالية. ولم يكن ذلك يمثل أفضل المناهج. وكان يتناقض مع تأكيد كافة الوفود فيما يتعلق بأهمية هذا الموضوع والتزام الحكومات بتحريكه قدما. ولم تفهم المجموعة السبب وراء تركيز اللجنة فقط على اثنين من أهداف التنمية المستدامة بالرغم من أن هناك دورا واضحا للويبو يتعلق بأهداف التنمية المستدامة الأخرى. ويجب أن تسمح اللجنة للأمانة بتقديم الوثيقة. ويمكن للوفود التعليق على الوثيقة بعد عرضها. ولذلك، أكدت المجموعة على الطلب الذي قبلته الأمانة.

293. وصرح وفد المملكة المتحدة بأن الأمانة قد قامت بالفعل بتقديم الوثيقة للجنة. وقد قامت بذلك بصورة شاملة. وقد حددت الأمانة اثنين من أهداف التنمية المستدامة. وكانت تلك نقطة بداية جيدة. وكان من المهم العمل بصورة مركزة من خلال تحديد أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ذات الصلة والمجالات التي يمكن للويبو أن تحدث فيها فرقا. وحددت الأمانة أهداف التنمية المستدامة الرئيسية التي ينبغي تركيز العمل عليها. ولم يعنى ذلك أنه سيتم استثناء الأهداف الأخرى. كما أن ذلك لا يعنى أنها لن تتم مناقشتها في المستقبل. وكانت اللجنة ملتزمة بتحقيق إنجازات بقدر الإمكان من خلال أهداف التنمية المستدامة. وبالرغم من ذلك، وكخطوة أولى، كان لا بد من أن تكون واقعية وتعمل على أساس الوثيقة الحالية.

294. وصرح وفد البرازيل، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، بأن الجزء 3 من الوثيقة حدد أهداف التنمية المستدامة وغاياتها التي كانت مرتبطة ارتباطا كبيرا بعمل الويبو. وذكرت المجموعة بأنها ذكرت ثلاثة أو أربعة أهداف أخرى ذات صلة أيضا. وبدلا من تقديم أسباب معينة لعدم قبولها، كان السبب المقدم هو أنها لم تكن واردة في الوثيقة. وكانت تلك الوثيقة الأولى. وإذا اعتقدت الوفود أن هناك أهداف أخرى ولم يتم تقديم أسباب لكونها لا ترتبط بعمل الويبو، فإنه يجب القيام بعمل إضافي يتضمن تلك النقاط. وكانت هذه الطريقة طريقة أساسية لمناقشتها. وعبر الوفد عن رغبته في الاستماع للحجج المتعلقة بتناول النقاط المطروحة.

295. ورأى وفد مصر أن الوثيقة الحالية هي وثيقة أولية وتفهم أن الأمانة سوف تقوم بالمزيد من العمل التحليلي. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن الأمانة يمكنها إعداد تقريرا آخر للدورة القادمة بينما يتم استكمال المؤشرات. وكانت الأهداف والغايات تمثل أساسا كافيا لقيام الأمانة بمزيد من العمل التحليلي. وبالرغم من ذلك، أدرك الوفد أنه إذا كان الوقت غير كافيا يمكن تقديم وثيقة أكثر شمولية في جلسة CDIP/18. ويجب أن تنظر اللجنة في فقرة القرار الخاصة بهذا البند من بنود جدول الأعمال التي يجب أن تنص على ثم تعطي توجيهات واضحة بشأن كيفية القيام بالأمر وما الذي سيتم تضمينه في التقرير. وفي هذا السياق، وافق الوفد على فقرة القرار كما هي إدراكا منه أنه سيتم القيام بعمل تحليلي ولن يركز على هدفين فقط.

296. وعبر نائب الرئيس عن تفهمه لأن الروابط بين عمل الويبو وأهداف التنمية المستدامة سوف تصبح أكثر وضوحا بعدما يتم الاتفاق بشأن إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وكانت اللجنة ستتمكن من مناقشة الروابط مع مزيد من المعلومات بعد تبنيها. وبذلك، اقترح نائب الرئيس ما يلي كفقرة قرار بالنسبة لهذا البند: "أحاطت اللجنة علما بالوثيقة CDIP/16/8 والتعليقات التي طرحت أثناء المناقشات". وستقوم الأمانة بإعداد وثيقة جديدة في دورة مستقبلية مع أخذ المناقشات التي جرت في هذه الدورة في الحسبان. ويمكن إجراء مزيد من المناقشات حول الأهداف التي يمكن للويبو المساهمة فيها بناء على الوثيقة التي تقدم في الدورة المستقبلية مع مزيد من المعلومات والمعرفة أكثر من المتوافرة الآن". وكان سيتم اتخاذ هذا القرار شريطة عدم وجود اعتراضات من الحضور.

النظر في الوثيقتين CDIP/16/9 و CDIP/12/5- قرار الجمعية العامة للويبو حول الأمور المتعلقة باللجنة المعنية بالملكية الفكرية والتنمية

297. أبلغ الرئيس اللجنة بأنه تم عقد مشاورات غير رسمية في الصباح. واقترحت بعض الدول الأعضاء تعديلات على اقتراح وفد إسبانيا. وقد تمت مناقشتها بإيجاز ويمكن مواصلة المشاورات. كما تم عقد مشاورات غير رسمية اليوم السابق. وطالب الرئيس وفد المكسيك برئاسة هذه المشاورات. ودعا الوفد لتقديم معلومات حول تلك المناقشات.

298. وصرح وفد المكسيك أن الدول الأعضاء لم تغير مواقفها. وتم بذل جهود لتعديل الفقرة الأولى. وبسبب ضيق الوقت، لم تتمكن من عقد مناقشات متعمقة حول الصياغة. وبالرغم من ذلك، كانت مناقشات جيدة. وسعى الوفد للحصول على إرشادات من الرئيس حول كيفية السير قدماً.

299. وصرح الوفد بأن اللجنة يمكنها فيما بعد أن تدرس ما إذا كان من الممكن عقد مزيد من المشاورات غير الرسمية. ثم دعا اللجنة الانتقال للوثيقة CDIP/15/5، نتائج منتدى الخبراء بشأن نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي.

النظر في وثيقة CDIP/15/5 - نتائج منتدى الخبراء بشأن نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي

300. ذكر الرئيس بأن اللجنة قامت في الدورة السابقة بالإحاطة علماً بالتقرير وقررت استمرار مناقشة الأمر في هذه الدورة بناء على الوثيقة وأية أفكار أخرى ترغب الدول الأعضاء في طرحها. ودعا الأمانة لتقديم الوثيقة.

301. وقامت الأمانة (السيد جزيري) بتقديم الوثيقة. وتمت الإحاطة بالتقرير النهائي لمنتدى الخبراء في الدورة السابقة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وسوف تستمر المناقشات حول الوثيقة في هذه الدورة. ووفقاً لنشاط المشروع 5، فإن منتدى خبراء الويبو بشأن نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي (والذي اعتبر في الأصل أن عنوانه "منتدى الخبراء الدولي بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: تحديات مشتركة - بناء الحلول") قد عقد في جنيف في الفترة من 16 إلى 18 فبراير 2015. وتضمن منتدى الخبراء عروض توضيحية قدمها ستة خبراء دراسات وعروض توضيحية قدمها أربعة خبراء استعراض نظراء بالإضافة إلى ست جولات حلقات نقاش حول نقل التكنولوجيا قدمها ثمانية خبراء دوليين من بلدان متقدمة ونامية، تم اختيارهم بموجب معايير الاختيار التي اعتمدها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها الرابعة عشر (وثيقة CDIP/14/8 Rev. 2). وكان الهدف هو بدء نقاشات حول كيفية قيام الويبو من خلال ولايتها بتيسير نفاذ البلدان النامية وأقل البلدان نمواً للمعرفة والتكنولوجيا. وحضر الفاعلية 130 مشارك. وتم تقديم "أفكار الخبراء" التي تمت الموافقة عليها أثناء منتدى الخبراء في الدورة السابقة إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية للنظر فيها واعتمادها بهدف تضمينها في العمل الذي يرمي إلى تطبيق "أفكار الخبراء" تلك في برامج عمل الويبو. وقد تم ذكرها في الوثيقة.

302. وذكر وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، بأن الدول الأعضاء لم تتمكن من الموافقة على "أفكار الخبراء" وبذلك، لم تستطع التوصل إلى توافق في الرأي حول متابعة الأنشطة المتعلقة ببعض مخرجات المشروع. وقد قام مجتمع الخبراء في مجال نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي ومصادر المعرفة الضخمة بتكثيف المشروع من تيسير تبادل الأفكار، والمناقشات حول التحديات وأفضل الممارسات في هذا المجال وتطوير توصيات حول أكثر الآليات فاعلية في النقل المستدام للتكنولوجيا من مقدمي الخدمة إلى المستخدمين. وكان هناك تباين كبير بين "أفكار الخبراء" في منتدى الخبراء واتجاه المناقشات في هذا المنتدى والتوصيات المتضمنة في دراسات استعراض القرناء. وبالرغم من موافقة المجموعة على بعض "أفكار الخبراء"، فهي لم تتضمن بصورة كافية المبادرات التي تمت مناقشتها والتي يمكن أن تتناول بصورة أفضل العقبات السياسية والتقنية التي تقف في طريق نقل التكنولوجيا. وبذلك، طالبت المجموعة من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية النظر في الدراسات والتوصيات الواردة في الدراسات ومنتدى الخبراء والتي لم تظهر في تقرير المشروع و "أفكار الخبراء". وكانت مشاركة الويبو في التوسع في سياق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فيما يتعلق بالشركات متعددة الجنسيات وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص حتى يشمل ذلك نواحي محددة من نقل التكنولوجيا في بيئتها التشغيلية حول كيفية تحول إدخال جوائز مؤسسية إلى حوافز؛ والمساعدة في تطوير مكاتب نقل التكنولوجيا على الصعيد الوطني؛ والدور الرائد والأكثر وضوحاً للويبو في تيسير أنظمة الابتكار المفتوحة؛ وإمكانية إبرام معاهدة دولية حول النفاذ إلى العلوم الأساسية والتكنولوجيا؛ وتعزيز النفاذ إلى المعلومات من الأبحاث التي تتم بتمويل عام ودور البراءات التي تنبع من هذه الأبحاث؛ ودور الكشف عن معلومات البراءات والنفاذ إلى المعلومات في دعم نقل التكنولوجيا؛ وتحفيز البحث والابتكار؛ وتطوير آليات تمويل عام لتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وتنظيم معارض نقل تكنولوجيا سنوية أو ندوات تعزز مهارات المطابقة بين

الأعمال؛ وتدريب المتخصصين في مجال نقل التكنولوجيا؛ وإنشاء مؤشر نقل التكنولوجيا العالمية؛ وتطوير آلية تقييم لنقل التكنولوجيا؛ وإقامة أبحاث تجريبية لتعزيز فهم كيفية تأثير سياسات حقوق الملكية الفكرية في الدول المتقدمة على نقل التكنولوجيا وما إذا كانت التغيرات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في هذه البلدان تعزز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وائل البلدان نموًا. ويمكن النظر أيضا في تبعات سياسات وممارسات وقوانين الأسرار التجارية. واستهدف المشروع تناول توصيات جدول أعمال التنمية 19 و 25 و 26 و 28. وكان تيسير نقل التكنولوجيا أيضا من ضمن ولاية الويبو وفقا للمادة 1 من اتفاقية إنشاء الويبو كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. ولذلك، يجب أن تكون الويبو ودولها الأعضاء قادرة على القيام بخطوات جريئة لضمان زعامة المنظمة في تعزيز وتيسير نقل التكنولوجيا المستدامة. وكان يجب أن يظل هذا البند على جدول أعمال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية حتى يتم التوصل لحل بشأنه.

303. وصرح وفد اليونان، متحدًا بالنيابة عن المجموعة باء، بأن منتدى الخبراء، قد أقيم بصورة ناجحة. وقدمت حلقات النقاش وجهات نظر مفيدة ومعلومات، ودعمتها تجارب عملية على أرض الواقع قام بها المشاركون في الحلقات النقاشية. وكان من الأمور الجيدة سماع عدد من الخبرات العملية حول المسائل المطروحة من عدد كبير من المتحدثين. وكانوا جميعا خبراء في مجال نقل التكنولوجيا من شتى أنحاء العالم. وكانت الأمثلة التي تقوم على أساس الخبرة ودراسات الحالات مفيدة للغاية للدول من أجل استكشاف الأمور التي تناسب التعامل مع احتياجاتهم ومصالحهم الخاصة بشكل أفضل في مجال نقل التكنولوجيا. وقد تناولت "أفكار الخبراء" عددا كبيرا من الأنشطة. وقبل عقد منتدى الخبراء، وافقت اللجنة على أنه لن تكون هناك توصيات للمناقشات، وأنه ستكون هناك أفكار فقط. وأشارت المجموعة بسرور إلى أن نتائج منتدى الخبراء تم أخذها بصورة كاملة في الحسبان في تقرير تقييم المشروع. وبذلك، يجب اعتبار هذا التقرير أساسا لمتابعة المشروع. ومن الدروس المستفادة من المشروع أهمية ومزايا استعراض القراء لضمان جودة وإمكانية تطبيق ومصادقية دراسات الويبو. ويجب أن تكون عملية استعراض القراء الدقيقة التي تقوم على أفضل الممارسات من الإجراءات المعتادة التي تقوم بها الويبو. وكان منتدى الخبراء إجراء مثير للاهتمام لعملية العصف الفكري في مجال نقل التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، أشارت المجموعة بشيء من الأسى إلى انخفاض عدد الحضور في المنتدى.

304. وأكد وفد رومانيا، متحدًا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، على أنه أحاط علما بأفكار الخبراء المذكورة في التقرير. ويمكن قيام الأمانة بأنشطة إضافية وفقا لولاية الويبو وتقرير تقييم المشروع. وكان قد تم أخذ منظور التكلفة والحاجة إلى تجنب أي ازدواجية محتملة في العمل في الحسبان.

305. وأثار وفد البرازيل، متحدًا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ثلاثة نقاط كمساهمة أولية في النقاش حول الأفكار التي قد تؤدي إلى التوصل إلى نتائج ملموسة محتملة. أولا، غياب أي إشارة إلى استخدام مواطن المرونة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بين الأفكار التابعة من منتدى الخبراء قد كانت بمثابة دليلا واضحا على أن نطاق المناقشات يجب أن يتم التوسع فيه ليتضمن أمر رأت الدول الأعضاء أنه ضروري لتعزيز نقل التكنولوجيا. وقد تم طرح المسألة أثناء اجتماع التشاور لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد خضعت أيضا لدورة كاملة حول أحد دراسات اللجنة. وكانت مواطن المرونة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية من الأدوات الهامة لتعزيز نقل التكنولوجيا ولا بد من تضمينه في أي اقتراح حول التوصيات. ثانيا، أشارت ورقة المفاهيم التي تبنتها اللجنة العام الماضي إلى توصيات جدول أعمال التنمية 19 و 25 و 26 و 28 بوصفها أساسا للمشروع. أما القائمة النهائية للأفكار التابعة من المشروع فيجب أن تعكس أيضا الأهداف المتضمنة في التوصيتين 26 و 28 فيما يتعلق بدور البلدان المتقدمة ومؤسساتها البحثية والعلمية في تعزيز نقل التكنولوجيا. ومن البدائل المحتملة لذلك، ذكرت المجموعة باقتراح من مجموعة أقل البلدان نموًا في منظمة التجارة العالمية بتحقيق التوافق بين محتوى التقارير التي تعدها البلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بموجب المادة 66-2 من الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية من أجل تيسير استخلاص معلومات مفيدة من تلك التقارير. وبالرغم من أن مسألة تطبيق المادة 66-2 قد أثرت أثناء منتدى الخبراء إلا أن ذلك لم يذكر. ويمكن لبعض جوانب الاقتراح أن تمثل مدخلات للمناقشات التي تجري في اللجنة. ثالثا، كان الهدف من تعزيز

نقل التكنولوجيا يساوي الهدف من تعزيز الابتكار أثناء منتدى الخبراء. وقد ظهر ذلك على الأقل في إحدى الأفكار. وبالرغم من أن المفهومين كانا متماثلان ومتكاملان في بعض الأحيان، كانت هناك حاجة للتركيز عند مناقشة الاستنتاجات ومسارات العمل المحتملة الناجمة عن المشروع.

306. وأشار وفد لكسمبرغ، متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، إلى تقرير منتدى الخبراء و"أفكار الخبراء" المتضمنة به. ويمكن السير قدما بالنسبة للأمور من خلال هيكل الويبو الحالية وولاية المنظمة لتعزيز حماية الملكية الفكرية على مستوى العالم من خلال التعاون بين الدول و، عندما يكون ذلك ملائما، التعاون مع أي منظمة دولية أخرى. ويجب أن تتم أي عملية متابعة بصورة فعالة التكلفة ومهيكلية ومتوازنة. وأثناء دفع الأمور قدما، يجب أن تقوم اللجنة بالبناء على تقرير تقييم المشروع والذي تم عرضه في بداية الأسبوع. ويمكن أن تمثل الاقتراحات الواردة في هذا التقرير أساسا للقيام بمزيد من المناقشات حول الموضوع. وسوف يتم تقديم ثلاثة أدلة وكتيبات، حول نقل التكنولوجيا، تم تطويرها في ظل المشروع المستكمل، الخاص بهيكل دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا للمؤسسات الوطنية، أثناء الأسبوع أيضا. وحول الإدارة الاستراتيجية لشبكات الابتكار المفتوحة وتسويق الملكية الفكرية، يمكن للويبو البناء على نجاحات البرامج الحالية في الويبو مثل الأدلة التي تم إعدادها والقيام بتطويرها.

307. وقام ممثل شبكة العالم الثالث بطرح تعليقات عامة. أولا، لم يكن تكوين فريق الخبراء متنوعا بصورة كافية للتعامل مع كافة جوانب نقل التكنولوجيا. ولم تستفد الأمانة من وجود مؤلفي الدراسات في صياغة "أفكار الخبراء". ثانيا، تمت هيكلة حلقات الخبراء لمناقشة مسائل مثل بناء القدرات والتعاون العالمي والإطار المؤسسي والإطار القانوني والبنية التحتية للابتكار وآليات التمويل والتقييم. وبالرغم من ذلك، لم يتم تنظيم "أفكار الخبراء" وفقا لهذه المسائل لكنها كانت تمثل اقتراحات عامة. وبعبارة أخرى، فقد كانت "أفكار الخبراء" مجرد أفكار ليس لها أي علاقة ببناء القدرات أو التعاون العالمي أو الإطار المؤسسي أو الإطار القانوني أو البنية التحتية للابتكار أو آليات التمويل والتقييم. ثالثا، لم يتضمن تقرير الأمانة حول منتدى الخبراء تعليقات واقتراحات المشاركين. رابعا، أوضحت مداخلات العديد من الخبراء في حلقة النقاش بوضوح أنه لا تتوافر لديهم خبرة كافية حول المسائل القانونية والسياسات المتعلقة بنقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي. وقد ركز العديد منهم على مسائل محلية ترتبط بنقل التكنولوجيا بدلا من نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي. وكان من المهم قيام الأمانة بتوفير محاضر الحلقات النقاشية في الجلسة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من أجل تيسير عقد مداوالات علمية بصورة أفضل. خامسا، افترضت "أفكار الخبراء" أن حماية الملكية الفكرية يسرت نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي وتجاهلت تماما الأدلة التجريبية حول العوامل الخارجية السلبية للملكية الفكرية على نقل التكنولوجيا. ومثلت أفكار الخبراء (د)، (و)، (ز) جدول أعمال ملكية فكرية متطرف. وقد قامت هذه الأفكار على أساس الافتراض السابق بأن حماية الملكية الفكرية سوف ينتج عنها بصورة آلية نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي وتجاهلت تماما العقبات التي تخلفها الملكية الفكرية وخاصة البراءات أمام نقل التكنولوجيا. علاوة على ذلك فإن "أفكار الخبراء" (أ)، (ج) افترضت أن برامج المطابقة ومكاتب المساعدة كانت كافية لتيسر نقل التكنولوجيا. وبالمثل، فإن "أفكار الخبراء" (ب)، (هـ) لم تذكر التوصيات المفصلة الخاصة بتجميع أفضل الممارسات وقصص النجاح. وقد تجاهلت هذه التوصيات تماما التدابير القانونية والسياسات المطلوبة على المستوى الوطني والدولي لتيسير نقل التكنولوجيا. وكانت تلك التوصيات قاصرة بدرجة كبيرة عن تناول الأزمات القانونية والسياسية المتعلقة بنقل التكنولوجيا. وباختصار، لم تضيف "أفكار الخبراء" قيمة كافية ولم تظهر أي تقدم للأمام فيما يتعلق بالتعامل مع المخاوف المتعلقة بنقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي بسبب حماية الملكية الفكرية المعززة من خلال المعاهدات الدولية بما في ذلك الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (التريس) وأحكام حماية مرتفعة تتجاوز التريس و اتفاقيات التجارة الحرة. وفي هذا السياق، طالب ممثل الشبكة الدول الأعضاء بالنظر في التوصيات التي وردت في الدراسات لصياغة عمل مستقبلي في مجال نقل التكنولوجيا.

308. ووجد وفد الولايات المتحدة الأمريكية أفكار فريق الخبراء بناء وعملية. فقد أتت الأفكار من أشخاص يشاركون في العمل اليومي العملي لنقل التكنولوجيا. وكانت تلك الأفكار تستحق الدراسة الدقيقة من قبل اللجنة. وقد تم أخذ التوصيات

المستمدة من الدراسات التحليلية والاجتماعات الإقليمية في الحسبان من قبل الخبراء أثناء المناقشات في المنتدى. وقامت الأفكار على أساس كافة مواد المشروع بالإضافة إلى التجربة العملية والمعرفة لدى أعضاء الفريق. وفي بداية الأسبوع، قامت اللجنة بمناقشة تقرير التقييم الخاص بهذا المشروع. وشارك الوفد رأي المقيمين ومفاده أن اللجنة كانت تحتاج إلى أن تجد طريقة لترجمة نتائج المشروع إلى صورة ملموسة ومستدامة. وكانت الخطوة التالية الملائمة هي القيام بمحصر أنشطة الويبو الحالية المتعلقة بنقل التكنولوجيا وذلك من أجل دفع المشروع قدما.

309. وأشار ممثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى الفقرة 4 من الوثيقة حيث تم تحديد الأغذية والزراعة والتنوع الحيوي كمجالات رئيسية لعمل جدول أعمال التنمية بخصوص نقل التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، يمكن لسجل هذا العمل الخاص بجدول أعمال التنمية أن يتعلق بالعديد من الأنشطة التي قامت بها منظمة الفاو في مجالات الأغذية والزراعة والتنوع الحيوي ومعاهداتها الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والتي تمت الإشارة إليها في دورات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية السابقة. أما الدورة السادسة لمجلس إدارة المعاهدة الدولية فقد عقدت مؤخرا. وفي هذا الصدد، قدم ممثل المنظمة للجنة تحديثا قصيرا حول ثلاثة واجهات تطورت بصورة أكبر والتي يمكن أن تكون لها أهمية بالنسبة للمناقشات المتعلقة بجدول أعمال التنمية الخاص بالويبو. أولا، دعت المعاهدة الدولية إلى نقل التكنولوجيا كشكل من أشكال المزايا غير النقدية للمشاركة في سياق نظامها متعدد الأطراف بشأن النفاذ والمشاركة في المزايا. ونصت المعاهدة على أن نقل التكنولوجيا سيتم من خلال كافة أنواع الشراكة في البحث والتنمية وفقا للمادة 13(2)(ب) من معاهدة التكنولوجيا التي تستخدم الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وفي عام 2011، دعا مجلس إدارة المعاهدة إلى تيسير التدابير الضرورية من أجل تحقيق نقل التكنولوجيا وفقا للمعاهدة وقام بالتصديق على إنشاء برنامج للتنمية المشتركة ونقل التكنولوجيا من خلال سياق برنامج العمل بشأن الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية وفقا للمعاهدة بعد توصية خطة عمل ريو المؤلفة من ست نقاط باتخاذ مثل هذا الإجراء من أجل المعاهدة. وعقد شركاء إجراء العمل في هذا البرنامج ثلاثة اجتماعات منذ ذلك الحين. وقاموا بتبني رؤية وأهداف ومبادئ عمل ومجموعة أولية من الأنشطة لهذا البرنامج. وأشارت رؤية البرنامج إلى أن أصحاب المصلحة في المعاهدة تم تمكينهم من استغلال التكنولوجيا للحفاظ، والتوصيف مثل توصيف الجينوم والفينوم والتقييم واستخدام الموارد الوراثية للنباتات. وتضمنت أهداف البرنامج ما يلي: الاستجابة لاحتياجات المستفيدين المستهدفين والمحدثين والذين كانوا يمثلون صغار فلاحين في مجتمعاتهم، خلق شبكة عاملة من المؤسسات لدعم المشاركة في التنمية ونقل التكنولوجيا لهؤلاء المستفيدين، والمساهمة في الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين المستهدفين من خلال إنشاء نظام الشبكات الواحد لحزم التكنولوجيا المتسقة الخاصة بالموارد الوراثية النباتية. وحديثا، قام صندوق المعاهدة لتقاسم المنافع بإنشاء نافذة تمويل تتعلق بالمشاركة في التنمية ونقل التكنولوجيا والتي تعتبر حاليا جزء من الجولة الثالثة لتقاسم المنافع. ويتم إنفاق حوالي 11 مليون دولار أمريكي حاليا على مشروعات تقاسم المنافع بما في ذلك هذا المجال. وكان من المتوقع أنه بانهاء جولة تقاسم المنافع الثالثة ستصل مشروعات صندوق تقاسم المنافع بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى 10.1 مليون مزارع وعالم، بما في ذلك في مجال نقل التكنولوجيا. وكان المجال الثاني يتعلق بحقوق المزارعين. ففي الدورة السادسة التي عقدت مؤخرا، تبني مجلس الإدارة قرارا يدعو أمانة المعاهدة إلى النظر في تطوير خطط عمل وطني للحكومات لمساعدتها بناء على طلبها في تطبيق التشريعات الملائمة وتحفيز التعاون بين مختلف المنظمات المعنية بحقوق الفلاحين. وفي النهاية، تمت مطالبة الأمانة بالاستمرار في العمل مع الويبو والاتحاد الدولي لحماية الأصناف الجديدة من النباتات للمشاركة معا في استكمال عملية تحديد المجالات المحتملة للعلاقات المتبادلة من خلال أدواتها المختلفة وإعداد تقارير حول النتائج إلى الدورة السابعة لمجلس الإدارة. وتم بدء هذه العملية بناء على طلب الدورة الخامسة لمجلس الإدارة منذ عامين. وتم عقد عدد من المناقشات التحضيرية وسيستمر العمل خلال العامين القادمين. وكان المجال الثالث والأخير يتعلق بنظام المعلومات العالمي الخاص بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وهنا قام مجلس الإدارة بتبني رؤية وأول برنامج عمل حول نظام المعلومات العالمية والذي قد يرتبط بمشروع جدول أعمال التنمية حول استخدام المعلومات في الملك العام للتنمية الاقتصادية. وصرحت هذه الرؤية بأن نظام المعلومات العالمي "يحقق التكامل وتعظيم قدرات الأنظمة الحالية لخلق نقطة دخول دولية للمعلومات والمعرفة لتعزيز قدرات الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية وإدارتها واستخدامها". وتم تطبيق هذه الرؤية من خلال سبعة أهداف وبرنامج عمل

خلال الفترة من 2016 وحتى 2022. وتضمن برنامج العمل تعزيز الشفافية حول حقوق وواجبات المستخدمين للنفاد وتبادل واستخدام الموارد الوراثية النباتية والمعلومات المرتبطة بها، ووضع طرق لممارسة هذه الحقوق والواجبات من خلال نظام المعلومات العالمي. ولأن ذلك كان سيضمن بالطبع حقوق الملكية الفكرية، سيقوم برنامج العمل، من بين أمور أخرى، بتحليل السياسة والعوامل القانونية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والنفاد لمعلومات الموارد الوراثية النباتية، وتبادلها واستخدامها في سياق أحكام المعاهدة. وقد تم تضمين نظام المعلومات العالمي كخطوة أولى 3000 خريطة وراثية لأرز شديد الكثافة. وكان العمل جاريا في مجال إتاحة هذه المعلومات للجمهور مع سياسة إدارة حقوق ملكية فكرية متسقة.

310. وأقر وفد تشيلي تعليقات وفد البرازيل، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأشار الوفد إلى البيان الذي أدلى به ممثل منظمة الفاو وطالب بنسخة من البيان.

311. وأكد ممثل برنامج الصحة والبيئة على أن التوصيات التي قدمت بشأن نقل التكنولوجيا كانت مهمة. وبالرغم من ذلك، فإن منتدى الخبراء لم يرق لتوقعات برنامج الصحة والبيئة.

312. وصرح ممثل منظمة رؤى الابتكار أنه يمكن العثور على أمثلة دائما فيما يتعلق بصفقات نقل التكنولوجيا أو عمليات التعاون التي تشارك فيها إحدى الدول الأعضاء. ويحدث نقل التكنولوجيا في مختلف القطاعات كل يوم. ويتم داخل الدول وبين الدول وداخل المناطق وبين المناطق. ومن المهم الاستمرار في دراسة كيف يحدث نقل التكنولوجيا في الاقتصاد الحقيقي وكيف يمكن تشجيعه وتخفيفه. وقد تضمن جزء من التحليل النظر في كيفية استخدام أدوات الملكية الفكرية وفقا لمختلف نماذج العمل والعديد من نماذج إدارة الملكية الفكرية المختلفة لتطوير تكنولوجيا جديدة وإيصالها إلى المستخدمين في العديد من البلدان. وقد يتطلب ذلك الاستماع إلى هؤلاء الذين يشاركون بالفعل في عمليات نقل التكنولوجيا وهو ما لم يؤدي مرور الوقت فحسب إلى الانتشار العالمي الواسع للتكنولوجيا بل أدى أيضا إلى تبادل الخبرة وبناء قدرات استيعابية. وسوف يتطلب الأمر أيضا إجراء تحليل عبر القطاعات في أنحاء العالم. وقال العديد ممن شاركوا في تطوير ونشر التكنولوجيا إن الملكية الفكرية كانت واحدة من العديد من العوامل التي تم أخذها في الحسبان عند اتخاذ قرار بشأن نشر التكنولوجيا واختيار الشركاء الذين سيتم العمل معهم من أجل تبني ونشر حلول جديدة. ولم تكن الملكية الفكرية العامل الوحيد. وكان من المهم إدراك هذا الأمر. ولم يكن من الممكن أن تعتمد الدول على حماية الملكية الفكرية وحدها لتحفيز تدفق التكنولوجيا ولا يمكن لوم الملكية الفكرية وحدها على عدم تحقيق نشر التكنولوجيا. وكان هذا موضوعا مهما. وعبر ممثل المنظمة عن أمله في استمرار مناقشة الأمر في اللجنة.

النظر في الوثيقة CDIP/15/5- نتائج منتدى الخبراء بشأن نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي

313. استأنف نائب الرئيس المناقشات حول الوثيقة. ودعا الأمانة إلى الإجابة على تعليقات الوفود في الجلسة الصباحية.

314. وصرحت الأمانة (السيد ماتيس) بأن المشروع كان على وشك الانتهاء. وتم الاتفاق على سبعة نتائج في بداية المشروع. تم تحقيق خمسة منها. وتضمنت اجتماعات التشاور الإقليمية، والدراسات وورقة المفاهيم ومنتدى الخبراء وإنشاء منتدى إلكتروني بشأن نقل التكنولوجيا. وقد تم تصميم وتنفيذ كافة هذه الأنشطة لتوفير أرضية فكرية للدول الأعضاء لإرشاد الأمانة حول الأمور التي يجب التركيز عليها في العمل المستقبلي حول تعزيز نقل التكنولوجيا. وكان هناك نتيجتين معلقتين. وكانتا تعتمدان على إجراءات تتخذها الدول الأعضاء. أولاها بشأن "إدراج أي نتيجة تنشأ عن أنشطة المشروع السابق في برامج الويبو بعد نظر اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فيها إلى جانب أية توصية محتملة للجمعية العامة". وكانت الدول الأعضاء ستقوم بأخذ الأفكار الناتجة عن أنشطة المشروع وتتفق من الناحية المثالية حول ما يجب القيام به نظرا لكافة الأنشطة التي تم تنفيذها. ثم تقوم بإبلاغ الأمانة بالأمور التي يجب أن يركز عملها عليه. ويمكن للأمانة تقديم ذلك فقط بعد اتفاق الدول الأعضاء بشأن ما الذي يجب أن تقوم به. وعبرت الأمانة عن اعتقادها بأن كافة أنشطة المشروع يجب أن تشكل أساسا لمناقشات الدول الأعضاء. وكان هناك توقع بأن بعض "أفكار الخبراء" ستكون مقبولة للدول الأعضاء. وقد تم التعبير

عن ذلك بوضوح في الاختصاصات التي تم منحها للخبراء "يجب أن يجعل الخبراء أنفسهم على دراية بنتائج المشروع عند تحديد الأفكار التي يتم تضمينها في قائمة الاقتراحات والتدابير المحتملة لتعزيز نقل التكنولوجيا والتي سيتم تقديمها إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية للنظر فيها". ويجب أن يبدأ الخبراء بالعمل المشترك الأصغر بين كافة المناظير مع وضع تلك الأفكار على أسس واقعية ومقبولة للجميع والاعتماد على عناصر مفيدة واعتبار ذلك نقطة بداية لبناء حلول مشتركة". وكان ذلك دور منتدى الخبراء والخبراء. أما النتيجة الثانية المتعلقة فكانت تعتمد على النتيجة الأولى أي موافقة الدول الأعضاء على ما يجب القيام به. لقد كان الأمر يتعلق بإعداد المواد والوحدات التدريسية، وأدوات التدريس والأدوات الأخرى اللازمة لتنفيذ الأنشطة التي ستوصي بها الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بإحراز تقدم، يمكن للدول الأعضاء تبني روح الاختصاصات المقدمة للخبراء والموافقة على قائمة الاقتراحات مع أخذ ما حققه المشروع حول تدابير تعزيز نقل التكنولوجيا في الحسبان بناء على "العامل المشترك الأصغر بين كافة المناظير مع وضع تلك الأفكار على أسس واقعية ومقبولة للجميع والاعتماد على عناصر مفيدة واعتبار ذلك نقطة بداية لبناء حلول مشتركة". وكان ذلك منحه تدريجي ويمكن القيام باتخاذ الخطوة الأولى منه. وهناك بديل لهذا المنهج وهو إذا لم تستطع الدول الأعضاء الموافقة على العمل المستقبلي، يمكن استمرار المناقشات في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أو في أي مكان آخر. ويجب إنهاء المشروع بصورة رسمية في مرحلة ما. وبالرغم من ذلك، ستستمر الأمانة في تنفيذ الأنشطة في مجال نقل التكنولوجيا من خلال إطار البرنامج والميزانية. إلا أن ذلك سوف يعتبر إضاعة للفرص بالنسبة للدول الأعضاء فيما يتعلق بتقديم إرشاد مفصل للأمانة حول الأمور التي يجب أن يركز عليها هذا العمل. وكان هذان هما الخياران المتاحان. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك أيضا "نصف" خيار. فقد بدأ أن الدول الأعضاء تتقبل فحص التوصيات التي عرضها المقيم. وكان يمكنها فحص بل وربما الموافقة على تنفيذ بعض الأنشطة التي أوصى بها المقيم. وتضمنت التوصيتان 2 و3 اقتراحات ملموسة حول الأمور التي يجب على الأمانة التركيز عليها. وهذا الخيار كان لا يمس عملية مناقشة الدول الأعضاء في نهاية المطاف والاتفاق بشأن التوصيات الأكثر تفصيلا والتي تنبع من أفكار الخبراء والمواد الأخرى التي تم تحقيقها تحت مظلة المشروع.

315. وسعى نائب الرئيس للحصول على وجهات نظر الدول الأعضاء حول إحراز تقدم. وكان من الواضح من المناقشات أن وجهات نظر الدول الأعضاء كانت مختلفة بشأن العمل المستقبلي في هذا المجال. وطالب الدول الأعضاء بأن يكونوا واقعيين ويفكروا فيما إذا كانت اللجنة يجب أن تأخذ خطوة صغيرة ملموسة أو تدع المناقشات تستمر بدون تعليمات ملموسة للأمانة في الدورة التالية.

316. ووافق وفد المكسيك على تعليقات الأمانة. وذكر الوفد بأنه في أثناء المناقشات التي تتعلق بتقرير التقييم، دعمت العديد من الوفود التوصيات. وأيد الوفد كافة التوصيات. وتضمنت تلك التوصيات التوصية 1 حول عملية مسح الخدمات الحالية للويبو في مجال نقل التكنولوجيا والتوصية 2 والتي تتماشى مع الأنشطة التي قامت الأمانة بتنفيذها بالفعل والتوصية 3 والتي كانت تتعلق بتعزيز تواجد الأمانة في المنتديات والمؤتمرات الدولية الخاصة بنقل التكنولوجيا. ويمكن للويبو القيام بذلك من خلال ولايتها. وكانت التوصية 4 ذات أهمية لأنها كان يمكن أن تدعم المشروعات وإدارة المشروعات.

317. وذكر وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، بأنه دعم التوصيات الواردة في تقرير التقييم. وفيما يتعلق بالتوصية 1، عبرت المجموعة عن اعتقادها بأن هناك توافق في الآراء بشأن استمرار الأمانة في عمل مسح الخدمات الحالية للويبو في مجال نقل التكنولوجيا. كما أيدت المجموعة أيضا التوصية 2. وبالرغم من ذلك، كان تركيز المجموعة على تحديد نماذج التنمية في الدول التي أصبحت دولا متقدمة مؤخرا. وفيما يتعلق بالتوصية 3، أيدت المجموعة فكرة وجوب قيام الويبو بتعزيز تواجدها وظهورها في المنتديات والمؤتمرات الدولية الخاصة بنقل التكنولوجيا. وبالرغم من ذلك، كان هناك عمل لا يزال معلقا ويجب القيام به من أجل استكمال نتائج منتدى الخبراء. وكان هذا الأمر مختلفا عن التقييم والتوصيات المتضمنة في هذا التقرير. وللمضي قدما بشأن نتائج منتدى الخبراء، يمكن للدول الأعضاء تقديم وثيقة للأمانة حول الأنشطة التي يعتقدون أنها يمكن أن تمثل جزءا من توصيات النتائج. ويمكن للجنة مناقشة هذه التوصيات بصورة مناسبة في الدورة القادمة. ويمكن الإيجاز في القائمة في هذه الدورة.

318. وأشار وفد البرازيل، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى المناقشات بشأن تقرير التقييم. وعبرت المجموعة عن اعتقادها بأنه لا يوجد من يعترض على تطبيق التوصيتين 3 و4. وفيما يتعلق بالتوصية 1، وافقت اللجنة فقط على عمل مسح للخدمات الحالية للويبو. ولم تقم اللجنة بمناقشة كل بند في التوصية 2. وذكر أنه ربما يكون من السابق لأوانه القيام بذلك قبل استكمال المناقشات بشأن الأفكار لأن التعليمات التي كان سيتم تقديمها إلى الأمانة كانت تعتمد على ما سوف تتخذه الدول الأعضاء من قرارات فيما يتعلق باستنتاجات المشروع. واتفقت المجموعة مع الأمانة على أن الأنشطة قدمت أفكاراً وأصبح أمام الدول الأعضاء حرية اختيار الأفكار والآراء التي يرون وجوب تحويلها إلى نتائج ملموسة. ويجب أن تعتمد المناقشات على المشروع بكامله. ولم تكن هناك أي قيود. وكان هذا واضحاً من المناقشات في الدورة الأخيرة. وكان مسار العمل المقترح من قبل وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية يبدو معقولاً. ويمكن تحديد أجل لتقديم الاقتراحات الكتابية. وهناك بديل لذلك وهو أنه يمكن للجنة أن تتابع أيضاً خيار محاولة التوصل إلى عوامل مشتركة في المداخلات.

319. وأشار وفد اليونان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة باء، إلى التوصيات المتضمنة في تقرير التقييم. وأيدت المجموعة طريقاً لإحراز التقدم بالنسبة للتوصية 1، وهو يتعلق بعمل مسح للخدمات الحالية في مجال نقل التكنولوجيا وكيفية استكمالها وتحسينها. وتعتبر عملية نقل التكنولوجيا عملية معقدة. وفي هذه المرحلة، لم تر المجموعة حاجة إلى مناقشة باقي التوصيات المذكورة في الوثيقة.

320. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد اليونان بالنيابة عن المجموعة باء. وكان من المبكر السعي للحصول على اقتراحات من الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع لأنها لن تستطيع اتخاذ قرار يعتمد على معلومات بدون خريطة أو قائمة بالأنشطة الحالية التي تقوم بها الويبو. ويمكن للجنة القيام بالأمر بصورة تدريجية، وستكون أول خطوة منطقية تقوم بها هو عمل مسح للأنشطة الحالية.

321. وأيد وفد سويسرا البيان الذي أدلى به وفد اليونان بالنيابة عن المجموعة باء. وكانت أول خطوة منطقية هي عمل مسح للأنشطة الحالية قبل اتخاذ أي تدابير أخرى. ولم يوافق الوفد على فهم وفد البرازيل المتعلق بأن هناك اتفاق بشأن المضي قدماً بالنسبة للتوصيات والنقاط الأخرى. ويجب على اللجنة أن تقوم بالأمر خطوة بخطوة. وكان هناك اتفاق، على الأقل بين الدول الأعضاء، على المضي قدماً بالنسبة لعمل المسح ثم النظر بعد ذلك في الخطوات التالية التي يمكن اتخاذها بصورة مناسبة لتحقيق مزيد من التقدم حول مسألة نقل التكنولوجيا التي تتميز بالحساسية.

322. وأشار نائب الرئيس إلى التوصيات الواردة في تقرير التقييم. وأدرك أن هناك توافق في الآراء حول أهمية عمل مسح للخدمات الحالية للويبو وسوف تطلب اللجنة من الأمانة القيام بذلك. غير أنه ليس هناك توافق في الآراء حول تنفيذ التوصيات 2 و3 و4 في هذه المرحلة. ولا يعني ذلك بالضرورة أن بعض الدول الأعضاء لديها مشكلات تتعلق بها. لكن المسألة كانت تتعلق بالوقت. ولذلك فقد اقترح ما يلي. يمكن للجنة مطالبة الأمانة بعمل مسح للخدمات الحالية للويبو. وسوف يتضمن ذلك تناول النقاط المذكورة في التوصيات 2 و3 و4. ويتم تقديم نتائج عملية المسح في الدورة القادمة لمناقشتها. وسوف تمكن هذه المعلومات الدول الأعضاء من مناقشة أي التوصيات يمكن للأمانة تطبيقها. وانتقل إلى اقتراح وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية بدعوة الدول الأعضاء لتقديم اقتراحاتهم. وقد أيد الاقتراح وفد البرازيل متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

323. وصرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه من السابق لأوانه القيام بذلك لأنه من المطلوب تقديم معلومات حول الأنشطة الحالية للويبو. ولذلك تمثل إحدى الطرق المقترحة للمضي قدماً في تحديد أجل بعد الدورة القادمة للدول الأعضاء لتقديم اقتراحاتهم مع أخذ نتائج عملية المسح التي تقوم بها الأمانة في الحسبان. وقد أخذ هذا الاقتراح في الحسبان مخاوف بعض الدول الأعضاء بشأن قيام اللجنة فقط بمناقشة البنود المحتملة عند تلقي المزيد من المعلومات من خلال عملية المسح. كما أخذ في الحسبان أيضاً مخاوف بعض الدول الأعضاء بشأن وجوب توافر آلية لتيسير إجراء مناقشات كافية حول البنود.

324. وطالب وفد اليونان، متحدثا بالنيابة عن المجموعة باء، بتقديم توضيحات بشأن اقتراح نائب الرئيس. وكان هناك أمرين مختلفين في الاقتراح. وسوف تطلب اللجنة من الأمانة المضي قدما بشأن عمل مسح للخدمات الحالية في المجال المذكور في التوصيتين 2 و3. وبالرغم من ذلك، تود المجموعة رؤية عملية مسح لخدمات الويبو الحالية في مجال نقل التكنولوجيا وليس بالضرورة تلك المتضمنة في التوصيتين 2 و3. ويجب أن تقوم اللجنة بالأمر خطوة بخطوة. ويجب أن تقوم أولا بإجراء عملية المسح ثم تقوم بعد ذلك بمناقشة النتائج المحتملة.

325. وأوضح نائب الرئيس أن هدفه كان مطالبة الأمانة بالقيام بعملية مسح للأنشطة الحالية للويبو في مجال نقل التكنولوجيا ككل، والتعامل مع النقاط الواردة في التوصيات 2 و3 و4 في نفس الوقت. وبذلك، فإن نطاق عملية المسح سوف يكون كما هو وارد في التوصية 1. وبالرغم من ذلك، ستشير فقرة القرار إلى البنود الواردة في التوصيتين 2 و3. ويجب تناولها خلال عملية المسح.

326. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتقاده بأن اللجنة يجب أن تبدأ بالجزء الأول من التوصية 1، أي عمل مسح للخدمات الحالية للويبو، وعدم تعقيد المسألة بصورة أكبر. ويمكن للجنة مناقشة التوصية 2 في الدورة التالية عندما تعرف المزيد عما تقوم به الويبو وما تخطط للقيام به في مجال خدمات نقل التكنولوجيا. أما مناقشة الاقتراحات فهو أمر سابق لأوانه في هذه المرحلة. وتساءل الوفد عما إذا كان يمكن إجراء المناقشات في الدورة القادمة عندما تكون هناك وثيقة تمد الوفود بمعلومات بصورة أفضل، وقد يكون هناك اقتراحات من الدول الأعضاء، وربما يمكن للجنة أيضا مطالبة الأمانة بتقديم اقتراح حول بعض الأنشطة. وفي هذه المرحلة، فإن مناقشة الاقتراحات ستكون سابقة لأوانها. وكان الوفد يفضل حذف ذلك من ملخص الرئيس لأنه يود رؤية وثيقة المسح أولا.

327. وأشار وفد البرازيل، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى اقتراح نائب الرئيس. وكانت الفكرة العامة تبدو عملية. وتناول الاقتراح تعليق وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يريد أن يرى أولا وثيقة المسح. وصرح نائب الرئيس بأن نتائج عملية المسح سوف يتم تقديمها في الدورة القادمة. وسوف يتم عرض الاقتراحات بعد هذه الدورة عندما تكتمل الصورة أمام اللجنة. وكان ذلك أمرا حكيما. وفهمت المجموعة أن البند سيكون مطروحا للنقاش في الدورة التالية حتى يتوافر لدى الوفود فيها واضحا للمشروع بكامله قبل تقديم اقتراحاتهم.

328. وأيد وفد جمهورية كوريا البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

329. وعبر وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، عن اعتقاده بأنه لا توجد معارضة لاقتراح نائب الرئيس حول عمل مسح لخدمات الويبو الحالية في مجال نقل التكنولوجيا. وفضلت المجموعة أن تسير الأنشطة بصورة متوازنة. ويمكن للدول الأعضاء أيضا تقديم اقتراحاتها بينما تقوم الأمانة بعملية المسح. وبالرغم من ذلك، أكدت أيضا على أن نتائج عملية المسح سوف توفر المعلومات اللازمة لتقديم الاقتراحات. وبالرغم من ذلك، تود المجموعة ضمان أن هذه العملية هي عملية متسلسلة. فبعد تقديم وثيقة عملية المسح في الدورة التالية، لا يجب التصريح بأن عملية المسح قد أجابت على كل الأسئلة وأنه ليست هناك حاجة إلى المزيد من الاقتراحات حول المجالات أو العناصر الخاصة بالمشروع بكامله والتي ترغب الدول الأعضاء في القيام بمزيد من المناقشات بشأنها. وبناء على هذا الفهم والذي يجب أن يظهر بوضوح، وافقت المجموعة على اقتراح نائب الرئيس.

330. وأقر نائب الرئيس بوجود توافق عام في الآراء بشأن الجزء الأول من الاقتراح. وكانت هناك بعض الخلافات التي تتعلق بالجزء الثاني حول اقتراحات الدول الأعضاء بعد عملية المسح. وبالرغم من ذلك، كانت الحقيقة هي أن الدول الأعضاء يمكنها تقديم اقتراحات حينما ترغب القيام بذلك. وبذلك، ربما أمكن للجنة مطالبة الأمانة بعمل مسح للأنشطة الحالية للويبو في مجال نقل التكنولوجيا. وبالرغم من عدم دعوة الدول الأعضاء للقيام بذلك، فإنها سوف تقدم اقتراحات بعد مناقشة نتائج عملية المسح.

331. وتفهم وفد نيجيريا، متحدًا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، أن الأمانة سوف تسيّر قدما في عملية المسح، ويمكن للدول الأعضاء تقديم اقتراحات بعد تقديم وثيقة تتضمن نتائج عملية المسح.

332. وصرح نائب الرئيس أن ذلك صوابا.

333. وكان وفد ألمانيا يود معرفة ما إذا كان الاقتراح الأولي لنائب الرئيس حول التوصية 1 يختلف عن التوصية المتضمنة في تقرير التقييم.

334. وأشار نائب الرئيس إلى أن اقتراحه كما هو. وستقوم اللجنة بمطالبة الأمانة بعمل مسح للأنشطة الحالية للويبو في مجال نقل التكنولوجيا.

335. وأشار وفد ألمانيا إلى أنه في الاقتراح الأولي، ذكر نائب الرئيس أخذ التوصيات 2 و3 و4 في الحسبان. وقد تسبب ذلك في بعض الارتباك لأن نص التوصية 1 تضمن ما يلي "أخذ نتائج المشروع، وكيفية استكمالها وتحسينها في الحسبان". وكان ذلك مختلفا عن أخذ التوصيات 2 و3 و4 في الحسبان. وسوف يكون هناك المزيد من الاتفاق إذا كان الاقتراح الأولي لنائب الرئيس مثل النص الوارد في الوثيقة.

336. وأوضح نائب الرئيس أنه حاول أن يأخذ مخاوف بعض الدول الأعضاء حول التوصيات 2 و3 و4 في الحسبان. ولهذا السبب تم تضمين هذه التوصيات في البداية. وبالرغم من ذلك، كان اقتراحه الحالي كما يلي. وسوف تطلب اللجنة من الأمانة عمل مسح للأنشطة الحالية للويبو في مجال نقل التكنولوجيا ويمكن للدول الأعضاء تقديم اقتراحات بعد عرض نتائج عملية المسح التي تقوم بها الأمانة. وكان هذا الأمر أكثر بساطة. وطالب الأمانة بتلاوة القرار المقترح.

337. وأوضحت الأمانة أنها قامت بتعديل الجزء الأخير. وأصبح القرار المقترح كما يلي: "تطلب اللجنة من الأمانة عمل مسح للأنشطة الحالية للويبو في مجال نقل التكنولوجيا. ويمكن للدول الأعضاء تقديم اقتراحاتها بعد دراسة وثيقة المسح بين الجلستين CDIP/17 وCDIP/18 .

338. وصرح نائب الرئيس بأن الصياغة قد أثارت انتباهه.

339. ويمكن لوفد البرازيل، الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، تقبل الصياغة المقترحة. وبالرغم من ذلك، يجب أن يشير القرار إلى أن الاقتراحات سوف يتم تضمينها في المناقشات في الجلسة CDIP/18.

340. وطالب نائب الرئيس من الأمانة أن تأخذ تعليقات وفد البرازيل بالنيابة عن مجموع بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في الحسبان.

341. وقامت الأمانة (السيد بالوتش) بتلاوة الجزء الأخير من فقرة القرار، "يمكن للدول الأعضاء تقديم اقتراحات بعد النظر في وثيقة المسح لمناقشتها في الدورة الثامنة عشر للجنة."

342. وقبل وفد نيجيريا، متحدًا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، الاقتراح النهائي المعدل.

343. وأيد وفد اليونان، متحدًا بالنيابة عن المجموعة باء، عمل مسح للخدمات الحالية للويبو في مجال نقل التكنولوجيا. وبالرغم من ذلك، ستم مناقشة النتائج من قبل اللجنة قبل اتخاذها قرارا يتعلق بإمكانية تقديم اقتراحات أخرى.

344. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد اليونان بالنيابة عن المجموعة باء. وسوف تتم عملية المسح أولا ثم تقوم اللجنة بالتحدث عن الاقتراحات. وبالرغم من ذلك، لم يعترض الوفد على صياغة نائب الرئيس. ويمكن

لأي دولة من الدول الأعضاء أو المجموعات الإقليمية تقديم عروض في أي وقت حول أي بند من بنود جدول الأعمال. وقد تضمنت القواعد ذلك. وتساءل الوفد حول الإطار الزمني اللازم لتقديم الاقتراحات. ويمكن للقرار أن يذكر أنها يجب تقديمها في وقت محدد.

345. وطالب نائب الرئيس من الأمانة أن تأخذ التعليقات في الحسبان وتقرح نصا منقحا لفقرة القرار.

346. واقترحت الأمانة (السيد بالوتش) ما يلي: "طلبت اللجنة من الأمانة عمل مسح لخدمات الويبو الحالية في مجال نقل التكنولوجيا لنظرها في الجلسة CDIP/17. ويمكن للدول الأعضاء تقديم اقتراحات بعد نظر وثيقة المسح لمناقشتها في الدورة الثامنة عشر للجنة خلال ثلاثة أشهر قبل بدء هذه الدورة".

347. وتساءل نائب الرئيس عما إذا كان النص المقترح يمكن للجنة تبنيه أم لا. وتم تبنيه نظرا لعدم وجود اعتراضات من الحضور. وطالب نائب الرئيس بتوضيحات من الأمانة حول وضع الفقرة في ملخص الرئيس لأنها تتعلق ببندين.

348. وصرحت الأمانة (السيد بالوتش) أنه من أجل جعل الملخص مقروءا بصورة أفضل، يجب إدراج القرار في الفقرة المتعلقة بمناقشة تقرير التقييم. وتم إدراج إشارة إلى القرار المتضمن في هذه الفقرة، في الفقرة المتعلقة بمنتهى الخبراء بدلا من تكراره مرتين. وتود الأمانة معرفة ما إذا كان ذلك مقبولا بالنسبة للجنة.

349. وعبر ممثل برنامج الصحة والبيئة عن رغبته في فهم ما الذي جعل من الممكن بالنسبة للأمانة الاستمرار في الأنشطة بدون موافقة الدول الأعضاء إذا كانت تلك الأنشطة تقع في نطاق إطار البرنامج والميزانية.

350. وأراد وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، استبدال كلمة "مناقشات" بكلمة "نظر" في الجملة الأولى لأن الكلمة الأولى من الممكن أن تتسبب في حدوث مشكلة. وكان يمكن للوفود الإشارة إلى أن اللجنة لا يمكنها الانتقال إلى المرحلة التالية لأن المناقشات لم يتم استكمالها بعد. وفي سياق منفصل، تفهمت المجموعة أن الأجل المعتاد لتقديم الوثائق كان خلال شهرين من بداية الدورة التالية للجنة. ولذلك، تود المجموعة معرفة سبب جعل الأجل المذكور في الفقرة ثلاثة أشهر.

351. وأشارت الأمانة (السيد بالوتش) إلى الاقتراح الأول لوفد نيجيريا وصرحت بأن الكلمة التي استخدمت في فقرة القرار كانت "نظر". وكانت الوفود ستتمكن من النظر في النسخة النهائية فيما بعد. وفيما يتعلق بالأجل الخاص بتقديم الاقتراحات، أوضحت الأمانة أنه من المطلوب توافر ثلاثة أشهر بسبب العمل اللازم لتجميع الاقتراحات في وثيقة مجمعة وتنسيقها وترجمتها.

352. وتساءل نائب الرئيس حول إمكانية تبني اللجنة لفقرة القرار. وتم تبنيها لعدم وجود اعتراضات من الحضور.

النظر في الوثائق CDIP/16/INF/2 - دليل ترخيص العلامة التجارية؛ CDIP/16/INF/3 - دليل الإدارة الاستراتيجية لشبكات الابتكار المفتوح؛ CDIP/16/INF/4 - دليل تسويق الملكية الفكرية.

353. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الثلاثة وثائق.

354. وعرضت الأمانة (السيد جزيري) الثلاثة أدلة التي تم إعدادها في سياق مشروع هيكل دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا للمؤسسات الوطنية. وكما أشير في وصف المشروع الأصلي (وثيقة CDIP/3/INF/2، مرفق 7، صفحة 1) "يقوم المشروع بإعداد واختبار أو، حيثما وجد، تحديث وتحسين، سلسلة من وحدات التدريس والمواد المتعلقة بإدارة حقوق الملكية الفكرية (وخاصة البراءات) من قبل المؤسسات الأكاديمية والبحثية، بما في ذلك ما يتعلق بإنشاء وإدارة مكاتب نقل التكنولوجيا في المنظمات البحثية العامة، واستكشاف آليات نقل التكنولوجيا (وخاصة اتفاقيات الترخيص) وتعزيز القدرات

على صياغة البراءات". وتضمنت المخرجات المتوقعة للمشروع، من بين أشياء أخرى، سبعة "أدلة" و "كتيبات" حول نقل التكنولوجيا يقوم خارجيون بإعدادها. وكانت موضوعاتهم المتوقعة تتضمن كتاب ممارسة صياغة البراءات؛ ودليل عملي لتقييم الأصول غير الملموسة في المؤسسات البحثية؛ وأدوات تدريب حول نماذج العقود المتعلقة بالملكية الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية ذات التمويل العام؛ ودليل ترخيص العلامات التجارية؛ ودليل الإدارة الاستراتيجية لشبكات الابتكار المفتوحة؛ ودليل حول تسويق الملكية الفكرية. وبدأ المشروع في إبريل 2009 وتم استكمالها بصورة رسمية في إبريل 2012. وتم تقديم تقرير تقييم في الجلسة CDIP/10 (وثيقة CDIP/10/8). وفي هذه المرحلة، كانت السبعة أدلة/كتيبات لا تزال "في صورة مسودة تنتظر الاعتماد قبل نشرها الخارجي" (وثيقة CDIP/10/8، مرفق، صفحة 16، مرفق 1، صفحة 5). وعندما تم عقد الجلسة CDIP/11 في مايو 2013، كانت المسودة النهائية للسبعة أدلة/كتيبات قد تلقاها الكتاب. وبذلك، أشار تقرير المدير العام حول تنفيذ جدول أعمال التنمية الذي تم تقديمه في الجلسة CDIP/11 (وثيقة CDIP/11/2، مرفق 2، الصفحتين 5 و6) إلى ما يلي فيما يتعلق "بالإنجازات الرئيسية" للمشروع: "تجميع أدلة/كتيبات حول نقل التكنولوجيا واختبار على الطبيعة لهذه المواد الجديدة في مختلف البلدان بهدف مساعدة الدول الأعضاء على تطوير وتحسين القدرات المؤسسية الوطنية للملكية الفكرية". وبعد بعض التأخير، أصبحت ثلاثة من هذه الأدلة حاليا "جاهزة للنشر" على هيئة وثائق في صيغة "INF". وتمت دعوة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية للإحاطة بالمعلومات المتضمنة في "دليل ترخيص العلامات التجارية" والذي أعده السيد كينيث دي ماكيه، بارتنز، وسيم لومان أشتون وماكيه إل.إل.بي، تورونتو، كندا؛ و"دليل الإدارة الاستراتيجية لشبكات الابتكار المفتوحة" الذي أعده بروفيسور إين إنكل، جامعة زييلين، فريدريشفاين، ألمانيا؛ و"دليل تسويق الملكية الفكرية" والذي أعده السيد جاري إن. كيلار، المدير التنفيذي، كسوميكس المحدودة، شيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية. وتم استعراض تلك الأدلة وتم تحريرها وتبويبها داخليا. أما الأدلة/كتيبات الأربعة المتبقية فقد كان سيتم تقديمها في صورة وثائق بصيغة "INF" إلى جلسة مستقبلية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ولم يكن يقصد من دليل ترخيص العلامات التجارية (وثيقة CDIP/16/INF/2) بأن يكون شاملا، لكنه تعامل مع المسائل المهمة في الترخيص سواء القانونية أو العملية. وأكد على أهمية العناية الواجبة قبل الدخول في علاقة ترخيص علامة تجارية بالإضافة إلى مفهوم الإنصاف عند التعامل مع الطرف الآخر، أو الأطراف الأخرى، فيما يتعلق بالرخصة للحصول على علاقة عملية طويلة الأمد. وحاول الدليل أيضا التأكيد على أهمية اللغة المباشرة في صياغة الترخيص لتجنب المفارقة التاريخية المتعلقة باستخدام لغة الترخيص القديمة بهدف جعل الرخصة وبنودها وشروطها أكثر وضوحا. كما أكد على أهمية المتخصصين والمحامي المحلي عند التعامل مع ترخيص العلامات التجارية، واستئجارها وما إلى ذلك في الأنظمة القانونية المختلفة. وكان دليل الإدارة الاستراتيجية لشبكات الابتكار المفتوحة (وثيقة CDIP/16/INF/3) يهدف إلى أن يصبح أداة توفر "نصائح عملية" صممت خصيصا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لترشدها حول بعض أهم المسائل مثل "متى تتعاون" و "مع من تتعاون" و "كيف تبرم اتفاقية تعاون ناجحة". وبدأ الأمر بتقديم بعض البيانات حول استخدام أنشطة الابتكار المفتوح والمخاطر المتعلقة بها. ثم قدم إطار حول كيفية التوصل إلى التوازن المناسب بين التنمية الذاتية (تصنيع) والتعاونية (تحالف)، وقدم المساعدة حول كيفية إنشاء شبكة مع شركاء التعاون من أجل تسريع الابتكار وتحسين الكفاءة. علاوة على ذلك، أوضح الدليل سبب تفسير استراتيجية المؤسسات للتوازن بالإضافة إلى اختيار النشاط الضروري للاستفادة من الابتكار المفتوح. واختتم بوصف مختلف اتفاقيات الملكية الفكرية التعاونية والأشكال التنظيمية مع المزايا والعيوب المتعلقة بها. كما كان دليل تسويق الملكية الفكرية (وثيقة CDIP/16/INF/4) أحد المصادر التي تتعلق بالمسائل المتعلقة بتسويق الملكية الفكرية مع التركيز على البحث الأكاديمي. وقدم الدليل مجموعة من المصادر للرجوع إليها واستخدامها. وعرف الدليل المصطلحات والعمليات والمنهجيات الخاصة بتسويق الاختراعات الجامعية، ونتائج البحث والخبرة الفنية والتنمية التعاونية وعمليات التمويل بغرض إنجازها. لقد كان يمثل أحد المصادر المرجعية حول عملية التسويق كما تم تطويرها واستخدامها بفاعلية في الجامعات. وقدم مراجع واستعراض عام حول برامج التسويق ونماذج التسريع. لقد كان الدليل يمثل مرجعية مفيدة بالنسبة للبلدان التي تقوم بتطوير نظم التسويق وأنظمة دعم عملية التسويق. لقد تم إعداد هذه الأدلة استجابة لقرار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وتضمنت إبراء الذمة المعتاد التالي: "الآراء الواردة في هذا الدليل تعبر عن آراء المؤلف وليست

بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو". وتطلعت الأمانة إلى القيام بمشاركات وتقديم تعليقات بناءة حول محتوى هذه الأداة.

355. ورحب وفد اليونان، متحدثا بالنيابة عن المجموعة بآء، بإثراء المناقشات بالوثائق. وسوف تمثل الأداة مصادر مهمة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتخصصين في مجال الملكية الفكرية، والأكاديميين وأفراد مجتمع الملكية الفكرية بالإضافة إلى الويبو.

356. وعبر وفد رومانيا، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن رضاه تجاه الأداة الثلاثة. فقد قدمت معلومات مفيدة للمتخصصين في مجال الملكية الفكرية ومستخدمي منتجات الملكية الفكرية.

357. وطالب وفد كوبا الأمانة بترجمة كامل محتوى الوثائق إلى اللغة الإسبانية لأنها تمثل وثائق مهمة.

358. ورحب وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، ببعض العناصر الواردة في الأداة. فقد قدمت معلومات مفيدة عن الممارسات والنماذج والمواد في مجال ترخيص العلامات التجارية، وشبكات الابتكار المفتوح وتسويق الملكية الفكرية. وقد استفادت الأداة بصورة مكثفة من تجارب البلدان المتقدمة. وافترضت المجموعة أن القصد منها كان استفادة المستخدمين في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من خبرات وممارسات الدول المتقدمة. لكنها لم تتضمن الكثير حول التحديات التي تواجهها الشركات ومستخدمي الملكية الفكرية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وقد تكون تجاربهم مختلفة بصورة أساسية. وكانت المجموعة سوف تتقدم بالمزيد من التعليقات بعد عرض الأداة للنظر في اللجنة قبل طرحها على الجمهور.

359. وأيد وفد الولايات المتحدة البيان الذي أدلى به وفد اليونان بالنيابة عن المجموعة بآء. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن الأداة ستكون مصادر مفيدة للدول الأعضاء والمنظمة. وأدلى الوفد ببعض التعليقات المحددة حول دليل ترخيص العلامات التجارية. وكما أشار المؤلف، لا يجب النظر إلى الدليل على أنه نصيحة قانونية للدول الأعضاء. فقد أشارت الفقرة 4-7-20 من الوثيقة إلى أن بعض الدول تطالب بتقديم رخصة لاعتمادها أو تسجيلها من أجل الصلاحية أو الإنفاذ. ومثل هذه المتطلبات والتي لا تكون للاتفاقيات التي لم تسجل فيها أثراً قانونياً على طرف ثالث لا يكون على دراية بها، قد تكون مصدر عبء بالنسبة للمشروعات التي تمتلك برامج مكثفة لترخيص العلامات التجارية. وقد هدفت معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية إلى تبسيط وتنسيق إجراءات التسجيل. وبموجب المعاهدة، فإن عدم تسجيل رخصة في مكتب ملكية فكرية أو أي هيئة أخرى من هيئات دولة من الدول الأعضاء لن يؤثر على صلاحية تسجيل العلامة التي تتعلق بها الرخصة أو بحماية العلامة التجارية. وبذلك، ربما يكون من الأفضل اتباع منهج تطوعي وليس إجباري في تسجيل التراخيص.

360. ورحب ممثل منظمة رؤى الابتكار بهذه الأداة العملية التي ألقت الضوء على مناهج مختلفة للتعاون وإدارة الملكية الفكرية التي يتبعها المبتكرون في الاقتصاد الحقيقي. وقد أدى هذا النوع من المواد إلى فهم كيفية استخدام حقوق الملكية الفكرية التي تقوم بتعزيز البحث والتنمية وتطوير حلول جديدة في مختلف القطاعات والأنظمة القانونية. وعرض ممثل المنظمة دراسة حالة حول كيفية قيام إدارة الملكية الفكرية في الجامعات والمراكز البحثية بتيسير التعاون وتعزيز تطوير حلول جديدة، وكانت هذه الحالة في مجال الرعاية الصحية. وأوضحت الحالة قيمة السباح بحماية الملكية الفكرية لنتائج الأبحاث الممولة تمويلًا عامًا بحيث يمكن تحويلها إلى هدايا تحسن سبل الحياة. أكتو جينيكس هي إحدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد تفرعت عن مؤسسة في.آي.بي.، وهي عبارة عن مركز بحثي في بلجيكا يتمتع بتأريخ ثري من احتضان حلول التكنولوجيا في داخله قبل تخرجها. وباستخدام التمويل العام، قام الباحثون في مؤسسة في.آي.بي. باستكشاف عملية تصنيع وتناول البروتينات من خلال البكتيريا منذ عام 1995. وكانوا رواداً في مجال تطوير برنامج التناول عبر الفم للبروتينات العلاجية التي قامت شركة في.آي.بي بحمايتها من خلال إيداع العديد من أسرار البراءات. وتم إنشاء شركة أكتو جينيكس في عام 2006 لتطوير هذا البرنامج الخاص بالملكية. وفي هذا الوقت، قامت شركة في.آي.بي. بالإسهام بصورة عينية بالبراءات في مقابل حصة في الشركة الجديدة. واستمرت شركة أكتو جينيكس في تطبيق استراتيجية شركة في.آي.بي. في بناء موقف ملكية فكرية آمن

والذي مكنها من جذب استثمارات لعمل شركات مع أطراف كبرى لاستخدام برنامجها الخاص بالملكية لتقديم منتجاتها عن طريق الفم مثل المضادات الحيوية، حتى يتم في نهاية المطاف الاستحواذ عليها من قبل شركة أمريكية هي شركة إنتريكسون في عام 2015. وبعد عملية الاستحواذ التي قامت بها شركة إنتريكسون، تم تعويض شركة في.آي.بي. عن إسهامها بأسرة البراءة عند تشكيل شركة أكتو جينيكس. وكانت شركة في.آي.بي ستخصص هذه الأموال، والتي تبلغ ملايين اليوروهات، للأبحاث الجديدة. وكانت الحلول التي تقوم شركة أكتو جينيكس بتطويرها تهدف إلى علاج الاحتياجات الطبية غير الملباة والتي تتعلق بالأمراض المعدية-المعوية، المناعية والأیضیة.

361. ووجد وفد تشيلي دليل ترخيص العلامات التجارية مثيرا للاهتمام. وكان سيتم تنظيم حلقات عمل لمناقشة محتوى الدليل حتى يتسنى للدول الأعضاء فهم قيمة هذه السلع غير الملموسة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التي توجد في البلدان النامية. كما كان دليل الإدارة الاستراتيجية لشبكات الابتكار المفتوح مثير للاهتمام أيضا. وكان هذا المجال مجالا مهما. وبذلك، يمكن تنظيم حلقات عمل أيضا فيما يتعلق بهذا الدليل.

362. وصرح وفد الصين بأن الأدلة وفرت معلومات مفيدة. ويجب على الأمانة ترجمتها إلى اللغات الست الرسمية، بما في ذلك اللغة الصينية، لتمكين المزيد من المستخدمين من الاستفادة منها.

363. واعتبر وفد المكسيك أيضا أن الأدلة مهمة. فقد قدمت معلومات مفيدة. ولذلك، كان من المهم توفيرها. وبالرغم من أنه سيتم طرح الأدلة على موقع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية على الانترنت فرما يمكن تضمينها أيضا تحت قسم العلامات التجارية ومجالات أخرى في موقع الويب من أجل تيسير نفاذ الجمهور إليها. وكما اقترح وفد تشيلي، يمكن تنظيم حلقات عمل لعقد مزيد من المناقشات حول الأدلة.

364. وشعر وفد سري لانكا بالرضا تجاه الأدلة. فلقد كانت مهمة بالنسبة لسري لانكا.

365. وأشار ممثل برنامج الصحة والبيئة (HEP) إلى أن الأدلة لم تشمل المدارس الابتدائية أو الثانوية. وكان طلبة المدارس قادرين على الابتكار أيضا. وتساءل الممثل عما إذا كانت هناك أي خطط أخذتهم في الاعتبار. ولم يبدو أن هناك الكثير الذي تم عمله في هذا الصدد. وتعلق الابتكار بكافة القطاعات، بما في ذلك الصحة والبيئة. وكان الطب التقليدي مهما جدا في بعض البلدان. وكان لدى بعض البلدان دستور تقليدي كبير للأدوية، وهناك باحثون قد يستولون بشكل غير مشروع على المعارف التقليدية للذين لم يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم بشكل مناسب لأنهم يفتقرون إلى الوعي بقضية الملكية الفكرية وحقوقهم بوصفهم أصحاب معارف. ولم يعلم كثير من الناس في جميع أنحاء العالم شيئا عن الملكية الفكرية. وكانت هناك حاجة لتثقيف الناس على أوسع نطاق ممكن من خلال التعلم الإلكتروني وورش العمل في هذا المجال. وقد لا يحصل سكان المجتمعات الريفية على فرصة للذهاب إلى الجامعة، ولكنهم قد يكونون مبدعين. ويمكن إيجاز الأدلة وإدخال الرسوم أو الكاريكاتير لشرح مفهوم الملكية الفكرية للأطفال. وفي الكاميرون، كان الأطفال مسرورين بمشاهدة كوميديا عن الصحة والبيئة. وكان من الممكن أيضا تطبيق هذا النهج في مجال الملكية الفكرية. ويمكنهم أن يتعلموا بسرعة بهذه الطريقة. ويجب أن تكون هناك طريقة لإتاحة هذه المعلومات للأطفال.

366. وأيد وفد كوت ديفوار البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

367. وأيد وفد تونس الاقتراح الذي قدمه وفد شيلي لتنظيم ورش عمل على المستوى الوطني كما كانت الأدلة الهامة. وأعرب الوفد عن رغبته في انعقاد ورشة عمل في تونس إذا كان هناك قرار في هذا الصدد.

368. وذكر وفد الاتحاد الروسي أن الأدلة قدمت معلومات هامة لمستخدمي نظام الملكية الفكرية. وأيد الوفد الطلب المقدم من وفد الصين بترجمة الأدلة إلى جميع اللغات الرسمية لكي يتسنى تقديم المعلومات لجميع الأطراف المعنية. وأعرب عن تأييده

أيضا للاقتراح الذي تقدم به وفد المكسيك بإدراج هذه المعلومات في الأماكن ذات الصلة في موقع الويب لتكون متاحة على نطاق واسع.

369. وأشار وفد الهند إلى الدليل الخاص بترخيص العلامات التجارية. وتناول الدليل أربع قضايا رئيسية تشمل المزايا التجارية لاتفاقات ترخيص العلامات التجارية؛ ومختلف وسائل استخدام ترخيص العلامة التجارية، والسمات البارزة لاتفاقيات ترخيص العلامات التجارية؛ والعوامل التي ينبغي مراعاتها في وضع ترخيص العلامة التجارية. وقد استفاد الدليل بشكل كبير من تجارب الشركات في البلدان المتقدمة ولم يستكشف ويتصدّ بالكامل للتحديات التي كانت فريدة من نوعها بالنسبة للبلدان النامية في سياق ترخيص العلامات التجارية. وطلب الوفد توضيحا بشأن ما إذا كان فهمه صحيحا في هذا الصدد.

370. وأيد وفد زيمبابوي البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، ورحب بالأدلة. ومع ذلك، قد يحتاج الأمر إلى عقد ورشة عمل تضم الكثير من أصحاب المصالح من أجل دفعهم إلى إلقاء الضوء على التحديات الرئيسية في هذا المجال.

371. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد اليونان باسم المجموعة باء. ورحب باستحداث هذه الموارد الهامة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في اجتياز مجال الملكية الفكرية في رحلتهم نحو جلب الابتكار إلى السوق. وكان التركيز على الخبرات العملية مفيدا من حيث تحسين بناء القدرات في سياق البلدان المتقدمة والنامية.

372. ودعا الرئيس الأمانة للرد على التعليقات الواردة من الحضور.

373. وأشارت الأمانة (السيد الجزائري) إلى توافر هذه الأدلة على نطاق أوسع، واقترحت وضعها على صفحة الويب التي من شأنها أن تحتوي أيضا على المخرجات الرئيسية لهذه المشاريع الثلاثة حول التوصية 10 لجدول أعمال التنمية. وتمثل الاقتراح في وضع كل النتائج والمخرجات المستخلصة من تلك المشاريع على صفحة الويب تلك.

374. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وطلب توضيحا بشأن ما إذا كانت لجنة التنمية ستنظر في الوثائق في موعد لاحق.

375. وقال الرئيس إن اللجنة يمكنها اختتام المناقشة في هذه الدورة والإحاطة علما بالوثائق ما لم ترغب الوفود في مواصلة النقاش في دورة مقبلة.

376. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وقال إن بعض المخاوف أثرت فيما يتعلق بالوثائق، حيث أنها جاءت على نطاق واسع من التجارب في البلدان المتقدمة. وتركزت التعليقات أيضا على التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة والمستخدمين في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، والإمكانية التي تجعل الأدلة تنصدي لهذه التحديات على نحو أكثر قليلا. وأعربت المجموعة عن رغبتها في أن ترد الأمانة على هذه التعليقات.

377. وذكرت الأمانة (السيد الجزائري) أن العديد من الأدلة شملت تجارب من البلدان النامية. على سبيل المثال، شمل الدليل الخاص بتسويق الملكية الفكرية عددا قليلا من دراسات الحالة من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وتضمن أمثلة من ليتوانيا وأفريقيا. وكان الدليل الخاص بالإدارة الاستراتيجية لشبكات الابتكار المفتوح نظريا بشكل أكبر. وقد وضعته البروفيسور إين إنكل من ألمانيا. وكان هذا أول دليل وضعته بنفسها. وكانت الجزء المتمم لهذا الدليل الأول متاحا على صفحة الويب الخاصة بالابتكار المفتوح ونقل التكنولوجيا. وشملت هذه الدراسة التقييمية المستفيضة أمثلة من أفريقيا. وكان الدليل والدراسة تكميلين. وقدم الدليل معلومات أساسية بشأن الابتكار المفتوح وكيفية الانخراط في الابتكار المفتوح بشكل عام.

وقدمت الدراسة التقييمية المستفيضة تجارب مهمة وذات صلة من بلدان العالم النامي، مع التركيز بشكل خاص على أفريقيا. وكانت هناك ثمانية أمثلة مختلفة من جنوب أفريقيا وكينيا ونيجيريا والجزائر وشمال أفريقيا.

378. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن اعتقاده بأن الأمانة قد صرحت في وقت سابق بأنه سيتم تقديم المستندات إلى اللجنة للنظر فيها في دورة مقبلة. ولعل القرار بوضعها على موقع الويبو استند على الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء. وطلبت المجموعة توضيحا من الأمانة بشأن هذه الجوانب.

379. وذكرت الأمانة (السيد الجزائري) أن أحد نتائج المشروع تمثلت في سبعة أدلة وكتيبات. وعُرضت ثلاثة منها في هذه الدورة. وستعرض الأربعة الأخرى في دورة مقبلة لتنظر فيها اللجنة.

380. وأشار وفد الهند إلى أن سؤاله تعلق بالدليل الخاص بترخيص العلامات التجارية. وعندما استعرض الوفد هذا الدليل، لم يجد ما يكفي من الأمثلة المستخدمة من البلدان النامية. وأعرب عن رغبته في أن تقدم الأمانة تفاصيل إضافية حول النهج المعتمد وأسباب أن الغالبية العظمى من الأمثلة كانت من البلدان المتقدمة في حين كانت النية هي مساعدة البلدان النامية على وضع اتفاقات ترخيص للعلامات التجارية.

381. وذكرت الأمانة (السيد الجزائري) أن المؤلف، السيد كين مكاي، كان شريكا في مكتب محاماة في كندا وعضوا في الجمعية الدولية لمديري الترخيص (LESI)، التي عملت مع عدد من البلدان النامية في جميع أنحاء العالم. وكان لديه خبرة كبيرة في العمل مع البلدان النامية. وقد عكس هذا دليل بعضا من خبراته. وهكذا، فإن عكس أيضا الواقع في البلدان النامية.

382. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، ورأى أن استجابة الأمانة ليست واضحة. ومع ذلك، لم يشأ أن يعطل المناقشة حول هذا البند. ورحبت المجموعة بالأدلة، ولم تعترض عليها. وكان من المهم عقد ورش عمل من أجل فهمها على نحو أفضل وإقامة روابط من أجل جعلها أكثر فائدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمستخدمين من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا نظرا لأن الأدلة مستخدمة على نطاق واسع من التجارب في البلدان المتقدمة. وبالتالي، أيدت المجموعة تماما اقتراح وفد شيلي بعقد ورش العمل. وأعربت عن أملها في أن يتم توفير المزيد من المعلومات عندما يتم التخطيط لإقامة ورش العمل المستقبلية في هذا المجال.

383. وأيد وفد الغابون التعليقات التي أدلى بها وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. ومن شأن هذه الأدلة مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية على الاستفادة بشكل أفضل من الملكية الفكرية. وأيد الوفد اقتراح وفد شيلي بشأن تنظيم ورش عمل. وأعرب عن أملها في تنظيم ورشة عمل للشركات الصغيرة والمتوسطة التي كانت تعمل في مجال الابتكار.

384. واستفسر الرئيس عما إذا كان يمكن للجنة أن تحيط علما بالوثائق. وتم الاتفاق على ذلك نظرا لعدم وجود اعتراضات من جانب الوفود.

النظر في الوثيقتين CDIP/16/4 - مشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية و CDIP/16/7 - مشروع التعاون بشأن التثقيف والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع معاهد التدريب الفضائي في البلدان النامية و البلدان الأقل نموا (تتمة)

385. ذكر الرئيس أنه أبلغ الأمانة بأنه لم يكن من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن هاتين الوثيقتين. ولذلك، اقترح مواصلة النقاش حول الوثيقتين في الدورة المقبلة.

386. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن عددا من الدول يؤيد كلا المشروعين. وحصل مشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية على الكثير من الدعم من الوفود الحاضرين. وبالتالي، يود الوفد من الرئاسة توضيح سبب عدم تمكن اللجنة من تبني مشروع واحد على الأقل من المشروعين.

387. وذكر الرئيس أنه أبلغ الأمانة بأن المجموعة الأفريقية احتاجت إلى مزيد من الوقت للتشاور مع عواصم بلدانها حول هاتين الوثيقتين.

388. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وقال إن الرئيس قد لخص الأمر. فقد أرادت عواصم بلدان المجموعة مزيدا من النظر في الاقتراحات. ويمكن للجنة العودة إليها في الدورة المقبلة.

389. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في معرفة ما إذا كانت هناك أية وثائق منقحة لم يكن على علم بها. وتم نشر هذا الاقتراح على موقع الويبو في الوقت المناسب. وكان لدى الدول الأعضاء شهران للنظر فيها. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما إذا كانت اللجنة تدرس إحدى الوثائق المنقحة.

390. وقال الرئيس إن اللجنة تنظر في الوثيقة نفسها.

391. وأيد وفد جمهورية التشيك وجهة النظر التي أعرب عنها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يعلم لماذا تعذر اعتماد مقترحات المشاريع حيث نُشرت الوثائق في الوقت المحدد.

392. وذكر الرئيس أن المجموعة الأفريقية أبلغته بأن فودها في حاجة لمزيد من الوقت للتشاور مع عواصم بلدانهم حول الوثائق قبل أن يتمكنوا من المضي قدما في الموافقة عليها. وهكذا، فإن الشيء الوحيد الذي كان يمكن للجنة القيام به هو العودة إلى الوثائق في الدورة المقبلة.

393. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وذكر أن مقترحات المشاريع نُشرت في الوقت المناسب. وهكذا، فإنه يود أن يعرف لماذا تحتاج اللجنة إلى مزيد من الوقت لاعتمادها.

394. وقال الرئيس إن المجموعة الأفريقية في حاجة إلى مزيد من الوقت لدراسة الوثائق. وكان ذلك كل ما علمه.

395. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وقال إن جميع من كانوا في الغرفة دبلوماسيين أو ممثلين عن حكوماتهم. إنهم تلقوا تعليمات من عواصم بلدانهم. وفي هذه الحالة، وكان لدى أعضاء المجموعة تعليمات من عواصمهم. وكان عليهم مواصلة النظر في الوثائق. وقد يقدمون المزيد من الأسئلة في الدورة المقبلة.

396. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه ليست المرة الأولى التي أُرجأت اللجنة فيها المناقشة. ومع ذلك، عادة ما كانت لدى الوفود والمجموعات أسباب لعمل ذلك وتم شرحها إلى اللجنة من أجل أن تستعد الوفود للمناقشة التي ستجرى في المستقبل. وهذه المرة كان الأمر مختلفا لأن اللجنة لم تعرف ما هي المشكلة. وهكذا، لم تتمكن الوفود من التحضير للمناقشة المقبلة. وأهدرت اللجنة نصف يوم في مناقشة هذه المشاريع وسوف تكرر المناقشة بالكامل في الدورة المقبلة. ولم يكن هذا وسيلة عملية لمعالجة القضايا في اللجنة. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة المشاكل المتعلقة بكل مشروع من هذه المشاريع.

397. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأشار إلى مشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية وأكد أن هذه الأنشطة يمكن الاضطلاع بها في إطار برنامج الويبو بشأن مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISC). وأوضحت الأمانة أن هذه المشروعات من شأنها أن تكمله. ولم تكن المجموعة مقتنعة بالتوضيح الذي قدمته الأمانة. وأعربت عن رغبته في أن تتاح الفرصة للوفود لتقديم المزيد من المقترحات لتعزيز الوثيقة لجعلها مناسبة للغرض المطلوب.

398. وتساءل وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن موقف المجموعة الأفريقية بشأن اقتراح مشروع التدريب القضائي.

399. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن رغبته في أن يتم تقديم مزيد من المعلومات حول مواد وأدوات التدريب للتأكد من أنها موجهة نحو التنمية. وشاركه في هذا الرأي أيضا وفد البرازيل. ولم تذكر المجموعة ما إذا كان الوفد يتحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أو بصفته الوطنية حول هذه المسألة. وأعربت المجموعة أيضا عن رغبتها بإعطاء الحكومات مرونة العمل مع الأمانة أو مقدمي التدريب لضمان أن يكون التدريب مخصصا للأولويات والاحتياجات والثغرات في البلدان المعنية. واحتاجت عناصر المشروع أيضا بعضا من إعادة ترتيب. فعلى سبيل المثال، يجب أن يكون تقصي الحقائق سابقا لغيره من الأنشطة من أجل تحديد المجالات التي تحتاج كثيرا إلى التدريب. ويمكن تناول هذه المجالات في الدورة المقبلة. ويمكن للأمانة أن تقدم لغة لمعالجة هذه الشواغل وجعلها متاحة للدول الأعضاء قبل موعد النظر فيها بوقت كاف.

400. واقترح الرئيس إمكانية مواصلة مناقشة هذه الوثائق في الدورة المقبلة. وتمت الموافقة على ذلك نظرا لعدم وجود اعتراضات من الوفود الحاضرين.

النظر في الوثيقتين CDIP/16/9 و CDIP/12/5 - قرار الجمعية العامة لليوبو بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية (تتمة)

401. قال الرئيس إن اللجنة احتاجت إلى اتخاذ قرار فيما يتعلق باستمرار المشاورات غير الرسمية بشأن آلية التنسيق والتي يسهرها وفد المكسيك ومسألة المساعدة التقنية. وبشأن المساعدة التقنية، أدى الاقتراح الأولي المقدم من وفد إسبانيا إلى مقترحات أخرى. وأعرب الرئيس عن رغبته في معرفة ما إذا كان ينبغي عقد المشاورات غير الرسمية في ذلك اليوم أو مواصلة النظر في الدورة المقبلة. وقال إنه يود سماع وجهات نظر المجموعات الإقليمية بشأن هذه المسألة.

402. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأشار إلى مسألة المساعدة التقنية. وكانت هذه مسألة هامة حيث أنها واحدة من ركائز عمل اليوبو. ولم تتمكن المجموعة من تأييد أي اقتراحات تهدف إلى إغلاق النقاش حول هذا البند. وطالما كانت هناك دولة ترغب في مناقشة موضوع ما، فإنه ينبغي مناقشته في المنظمة. وفيما يتعلق بآلية التنسيق، أيدت المجموعة الحوار والجهود الرامية إلى حل القضايا المتعلقة بتنفيذها ليس فقط في لجنة التنمية، ولكن أيضا في أماكن أخرى. وكانت المناقشات غير رسمية تجري في لجنة المعايير. وأيدت المجموعة أيضا مناقشة هذا الأمر في الجمعية العامة. وطلبت المجموعة التعرف على توجيهات الرئيس بشأن ما إذا كان من المجدي مواصلة النقاش في هذه الدورة.

403. وتحدث وفد من اليونان باسم المجموعة باء، وأدرك أن العديد من الوفود كانت محتمة بمسألة المساعدة التقنية. وطلب نسخة من الاقتراح الإسباني مع التعديلات المقدمة في اليوم السابق. وفيما يتعلق بآلية التنسيق، فإن أعربت المجموعة عن رغبتها في مواصلة النقاش. ولم تتمكن لجنة معينة من الاستمرار في عملها بسبب عدم وجود اتفاق فيما يتعلق بتلك اللجنة.

404. وتحدث وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ورأى ضرورة مواصلة المناقشات. ومع ذلك، يمكن للرئيس أن يقرر ما إذا كان من المناسب الاستمرار في القيام بذلك في ذلك اليوم أو في الدورة المقبلة.

405. وذكر وفد الهند أن الاقتراح الرسمي الوحيد كان اقتراحا مشتركا مقديما من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية. وفي روح من التوصل إلى توافق في الآراء، بدأت اللجنة مناقشة الاقتراح غير الرسمي المقدم من وفد إسبانيا فضلا عن تلك المقدمة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وينبغي مواصلة المناقشة. ومع ذلك، ينبغي للجنة أن لا تفقد التركيز. وكان الاقتراح الرسمي الوحيد المطروح على الطاولة اقتراحا مشتركا مقديما من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية. ويجب أن يكون هو محور النقاش.

406. وقال الرئيس إن الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا أُدرج في برنامج العمل لهذه الدورة. وقد قدمت وفود أخرى مقترحات بشأن الصياغة وكانت هذه المقترحات مطروحة للنقاش. وكان لا يزال مستعدا للنقاش.
407. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وأشار إلى مسألة المشاورات غير الرسمية، وكيف ينبغي للجنة المضي قدما. وكان الأمر في يد الرئيس. ومع ذلك، يجب أن تنتهي الدورة في الوقت المحدد.
408. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، ورَحَّب بمواصلة المناقشات بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وكانت هناك عدة مقترحات مطروحة للنقاش فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، بما في ذلك الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا، واقتراحه المشترك مع مجموعة جدول أعمال التنمية ومقترحات أخرى مقدمة من الدول الأعضاء.
409. وأشار وفد الصين إلى مناقشة آلية التنسيق، حيث يمكن أن تستمر إما في ذلك اليوم أو في الدورة المقبلة. وفيما يتعلق بالاقتراح الإسباني بشأن المساعدة التقنية، اتفقت معظم الوفود على استخدامه كأساس للمضي قدما. وخلال المناقشات غير الرسمية، قدمت بعض الوفود أيضا عددا من المقترحات. ويمكن استخدام هذا الاقتراح الإسباني كأساس للمضي قدما ويمكن أن تواصل وفود الإضافة إليه.
410. وتحدث وفد لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأيد التعليقات التي أدلى بها وفد اليونان باسم المجموعة باء. وهم يرغبون في البدء بشأن بنود جدول الأعمال المتبقية التي لا تزال مفتوحة وأن يتم إغلاقها. وإذا تبقى وقت كاف، سيكونون مستعدين لمواصلة مناقشة هذه القضايا.
411. واقترح الرئيس إمكانية إجراء المشاورات غير الرسمية حول آلية التنسيق من الساعة 3:00 وحتى 4:00 بعد الظهر. وسيقوم وفد المكسيك بتيسير ذلك. وسيتم معالجة الاقتراح الإسباني بشأن المساعدة التقنية في الدورة المقبلة.
412. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وكرر ترحيبه بالاقتراح الإسباني. وقد تم تعميم هذا الاقتراح في الدورة الماضية خلال الجلسة العامة. وكانت هناك ميزة في الاقتراح حيث دعم التعديلات المقترحة في اليوم السابق.

البند 8 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

413. دعا الرئيس اللجنة إلى النظر في مسودة الملخص فقرة تلو فقرة. والتفت إلى الفقرة 1، وتم اعتمادها نظرا إلى عدم وجود اعتراضات من جانب الحضور. وكذلك تم اعتماد الفقرات 2 و 3 و 4 و 5.1 نظرا إلى عدم وجود ملاحظات من جانب الحضور. ثم التفت إلى الفقرة 5.2.
414. ووجد وفد شيلي اختلافا بين النصين الإسباني والإنكليزي. واستخدم الأخير كلمة "الخدمات" في حين احتوى الأول على كلمة "الأنشطة" التي كانت أوسع وشملت الخدمات. وهكذا، لعل كلمة "أنشطة" يمكن أيضا أن تستخدم في النص الإنكليزي.
415. وطلب الرئيس التعرف على آراء اللجنة حول الاقتراح المقدم من وفد شيلي.
416. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وأمکنه تأييد التغيير الذي اقترحه وفد شيلي.
417. وقال الرئيس إنه تم اعتماد الفقرة مع التعديل الذي اقترحه وفد شيلي نظرا لعدم وجود اعتراضات من الوفود. وكذلك تم اعتماد الفقرتين 5.3 و 5.4 نظرا لعدم وجود ملاحظات من جانب الوفود. والتفت إلى الفقرة 5.5 وأبلغ اللجنة بأنه تم نقلها وإعادة ترقيمها لتصبح الفقرة 6.6. وانتقل بعد ذلك إلى الفقرة 6. وتم اعتماد الفقرتين 6.1 و 6.2 نظرا إلى عدم وجود

اعتراضات من الوفود. وولفت إلى الفقرة 6.3 وأشار إلى أن اللجنة قررت مواصلة مناقشة المشروع ال اقتراح بشأن استخدام المعلومات في المجال العام لأغراض التنمية الاقتصادية في الدورة.

418. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في أن يعكس الملخص ما يلي. وأعرب عدد من الوفود عن تأييدهم لهذا المشروع. وقررت اللجنة مواصلة المناقشات بشأن هذا الاقتراح. وستقدم الوثائق المنقحة في الدورة المقبلة فيما يتعلق بالوثيقتين CDIP/16/4 و CDIP/16/7.

419. وذكر وفد البرازيل أن هذه الممارسة كانت من أجل أن يكون الملخص موجزا. فإذا كان يتعين إدراج هذه التفاصيل، يجب أن يذكر الملخص أيضا أن بعض الوفود طلبت تقديم توضيح ومزيد من المعلومات حول المشاريع. وأعرب عن رغبته في إدراجها على الأقل في الفقرة 6.4 وتقديم وثيقة منقحة.

420. وطلبت الأمانة (السيد بالوش) توضيحا بشأن ما إذا كانت وثائق المشروع المتضمنة في الوثيقتين CDIP/16/4 و CDIP/16/7 في حاجة إلى إعادة نظر. وكانت الأمانة قد أدركت في وقت سابق أن هذه الوثائق ستبقى كما كانت. وقد طلبت بعض الوفود من الأمانة أن تقدم بعض المعلومات الإضافية. ومع ذلك، لم يُطلب منها إدراج المعلومات في وثيقة منقحة.

421. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها وفد البرازيل حول التفاصيل التي يتعين إدراجها. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحته الأمانة، ذكرت المجموعة أنه سيكون من المفيد للأمانة تقديم مقترحات محدثة لتأخذ في الاعتبار الشواغل التي أثارها بعض الدول الأعضاء. وعلى أية حال، فإن المجموعة ستقوم بتقديم مقترحات في الدورة القادمة.

422. وأيد وفد شيلي البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وكان أحد الوفود التي أيدت كلا المشروعين. ويجب أن ينعكس تأييد المشروعين. وتفهم الوفد مصالح الوفود الأخرى في التعبير موافقهم. ونظرا لعد اعتماد أي من المشروعين، فمن المقرر أن يتم مناقشتها في الدورة المقبلة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتم إحراز تقدم وأن تتمكن اللجنة من اعتمادها في الدورة القادمة.

423. وأشار وفد البرازيل إلى سؤال الأمانة وأعرب عن رغبته في أن تنعكس تعليقاته على الوثيقة CDIP/16/7 في وثيقة منقحة.

424. وطلب الرئيس من وفد الولايات المتحدة الأمريكية قراءة نص التعديل ال اقتراح على الفقرة 6.3.

425. وقرأ وفد الولايات المتحدة الأمريكية ما يلي: "الوثيقة CDIP/16/4 المعنونة مشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملئ العام لأغراض التنمية الاقتصادية. وأعرب عدد من الوفود عن تأييدها لهذا الاقتراح. وقررت اللجنة مواصلة المناقشات بشأن هذا الاقتراح، وسيتم توفير وثيقة منقحة تعكس هذه المعلومات والتوضيح في دورتها المقبلة". ولم يعترض الوفد على إدراج النص الذي اقترحه وفد البرازيل بشأن طلب بعض الوفود الحصول على إيضاحات حول المشروع.

426. وطلب الرئيس من وفد البرازيل اقتراح صيغة لغوية لاقتراحه.

427. وقال وفد البرازيل إن اقتراحه كان بشأن الفقرة 6.4. ولم يكن لديه اقتراح للفقرة 6.3. ويمكن أن تشمل الفقرة 6.4 ما يلي، "طلبت بعض الوفود مزيدا من الإيضاحات".

428. وأيد وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) البيانات التي أدلى بها وفدا البرازيل ونيجيريا. إذا كان من المقرر أن التعبير عن المخاوف والملاحظات الخاصة بجانب واحد، ينبغي أيضا إدراج تلك المتعلقة بالجانب الآخر. وأشار الوفد إلى اقتراح وفد البرازيل واقترح ما يلي: "طلبت بعض الوفود مزيد من المعلومات والإيضاحات".

429. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأشار إلى الفقرة 6.3 والاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية. الفقرة يمكن الدولة"، أعربت بعض الوفود عن تأييدها للاقتراح وطلبت بعض الوفود توضيحا بشأنه". الفقرة يمكن أن تنص أيضا على"، قررت اللجنة مواصلة المناقشات بشأن هذه الوثيقة، مما يعكس المخاوف التي أثرت، في دورتها المقبلة".

430. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية من وفد نيجيريا إما تلاوة اقتراحه أو تقديمه مكتوبا.

431. وطلب الرئيس من الأمانة تلاوة الفقرة مع المقترحات المقدمة من وفدي الولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا.

432. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) الجملة الأولى، "الوثيقة CDIP/16/4 المعنونة مشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية". واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن الجملة التالية يمكن أن تكون على النحو التالي، "أعرب عدد من الوفود عن تأييده للمقترح". واقترح وفد نيجيريا أنه يمكن الاستعاضة عن كلمة "عدد" بكلمة "بعض". واقترح وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إدراج عبارة "وإيضاحات" في الجملة التالية. ومن ثم يصبح نصها كما يلي: "طلبت بعض الوفود مزيدا من المعلومات والإيضاحات بشأن اقتراح المشروع". ويصبح نص الجملة التالية مع التعديل الذي اقترحه وفد نيجيريا كما يلي: "قررت اللجنة مواصلة مناقشة المقترح، وسيتم تقديم وثيقة منقحة تعكس هذه المخاوف إلى اللجنة في دورتها المقبلة".

433. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه إذا طلبت بعض الوفود الحصول على معلومات وإيضاح، ينبغي أن ينعكس هذا في الوثيقة المنقحة. ولم تعين المعلومات والإيضاحات بالضرورة وجود مخاوف.

434. وأشار الرئيس إلى أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية لم يعترض على استخدام كلمة "بعض". وطلب من الأمانة تلاوة الفقرة الأخيرة.

435. وأبلغت الأمانة (السيد بالوش) اللجنة بأن الملخص الكامل سيكون متاحا بعد الظهر. ثم قرأت الأمانة الفقرة المعدلة، "الوثيقة CDIP/16/4 المعنونة مشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية. وأعربت بعض الوفود عن تأييدها للمقترح. وطلبت بعض الوفود مزيدا من المعلومات والإيضاحات بشأن اقتراح المشروع. وقررت اللجنة مواصلة المناقشات بشأن المقترح، وسيتم تقديم وثيقة منقحة تعكس هذه المعلومات والإيضاحات إلى الدورة المقبلة للجنة".

436. واستفسر الرئيس عما إذا كانت الفقرة المعدلة مقبولة. وتم اعتمادها نظرا إلى عدم وجود اعتراضات من الوفود. ثم التفت إلى الفقرة 6.4.

437. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في إدراج نفس الصيغة تحت هذا البند.

438. واستفسر الرئيس عما إذا كان هذا مقبولا لدى اللجنة.

439. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده للاقتراح.

440. وطلب الرئيس من الأمانة إدراج اللغة التي اختيرت للفقرة 6.3 في الفقرة 6.4 نظرا لعدم وجود اعتراضات من جانب الوفود. ثم التفت إلى الفقرة 6.5. وتم اعتمادها نظرا لعدم وجود اعتراضات من الوفود. وانتقل بعد ذلك إلى الفقرة 6.6. وكانت سابقا هي الفقرة 5.5.
441. وأشار وفد شيلي إلى الأدلة الثلاثة. وأيد الوفد وبعض الدول الأعضاء الأخرى فكرة تنظيم ورش عمل وندوة حول الأدلة. ويمكن توضيح ذلك في الفقرة.
442. وطلب الرئيس من وفد شيلي اقتراح صيغة ما لتعكس اقتراحه.
443. وقرأ وفد شيلي ما يلي باللغة الإسبانية، "أيد بعض الأعضاء فكرة تنظيم ندوات للترويج للأدلة".
444. وكرر الرئيس الصيغة التي اقترحتها وفد شيلي، "أيد بعض الأعضاء فكرة تنظيم ندوات للترويج للأدلة".
445. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأيد الجملة.
446. وأكد وفد الصين أنه يود إتاحة الأدلة بلغات الأمم المتحدة الست، وأن ينعكس هذا في الفقرة.
447. واستفسر الرئيس عما إذا كان يمكن للجنة قبول المقترحات المقدمة من وفدي شيلي والصين.
448. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وقدم اقتراحا آخر يتماشى مع اقتراح وفد شيلي. وقد أثيرت مخاوف بشأن ما إذا كانت الأدلة سهلة الاستخدام. وكان هناك فرق بين الترويج للأدلة وجعلها سهلة الاستخدام. وقد يمكن الاستعاضة عن كلمة "ترويج" بعبارة "جعل الأدلة أكثر سهولة". ومع ذلك، إذا كان هناك إجماع على استخدام كلمة "الترويج"، يمكن قبولها. ومع ذلك، فضلت المجموعة جعل الأدلة أكثر سهولة.
449. وذكرت الأمانة (السيد ماتوس) أن الأدلة ليست ملكا للويو. ولذلك، فإنها بحاجة إلى التفاوض مع صاحب تلك الأدلة لمعرفة ما إذا كان من الممكن ترجمتها. ولذلك، كان من الأفضل الحفاظ على الصيغة المقترحة بشأن تنظيم الندوات على غرار الأدلة. وقد يكون أي شيء ذهب أبعد من ذلك مشكلة بالنسبة للمنظمة.
450. واستفسر الرئيس حول ما إذا سيكون ذلك مقبولا لدى الوفود.
451. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وفضل استخدام عبارة "على غرار" بدلا من كلمة "ترويج".
452. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في رؤية أو سماع الصيغة الدقيقة لاقتراح المجموعة الأفريقية.
453. ورأى الرئيس أن المجموعة الأفريقية أيدت اقتراح وفد شيلي. وأعاد قراءة الاقتراح كالتالي، "أيد بعض الأعضاء فكرة تنظيم ندوات للترويج للأدلة".
454. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وأيد الصيغة التي قرأها الرئيس.
455. وطلب وفد الصين توضيحا من الأمانة بشأن ما إذا كانت الأدلة الثلاثة أُعدت للمستخدمين في جميع أنحاء العالم، أو إذا كانت تستهدف فقط مستخدمي لغات معينة.
456. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى أن الأدلة حظيت بكثير من الاهتمام. وطلبت توفير بعض المرونة. ويمكن أيضا مناقشة هذا مرة أخرى في الدورة المقبلة. وفي الوقت نفسه، سيتعين على الأمانة توضيح بعض المسائل على الصعيد الداخلي.

وكان أولها بشأن مسألة حق المؤلف وحقوق المنظمة. وتضمن العقد الذي تم منحه للمؤلفين الخارجيين تفاصيل الوضع القانوني للويبو بشأن حق المؤلف، ولم يمكنها الاستخدام أو الترجمة أو التعديل. وكان هناك أيضا مسألة سياسة النشر الصارمة للويبو. وقد تم تعيين مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين كنقطة اتصال لمراجعة ما نشرته المنظمة. وكان هناك لجنة داخلية. ولم تمر هذه الأدلة من خلال هذه العملية الصارمة. وسوف تحتاج الأمانة للتأكد من الوضع القانوني والتنظيمي في هذا الصدد. وكانت الأدلة ضخمة أيضا. وسوف يتعين على الأمانة النظر في تكلفة الترجمات الإضافية التي طلبها وفد الصين وبعض الوفود الأخرى.

457. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأدرك أن اقتراح وفد شيلي كان لتسهيل استخدام الأدلة. وكان هناك فرق بين الترويج للأدلة وتسهيل استخدامها. ولذلك، اقترحت المجموعة أن الهدف من هذه الندوات يمكن أن يكون لتيسير فهم واستخدام الأدلة. ويمكن أيضا الترويج لها في هذا السياق.

458. وقرأ الرئيس الجملة مع الاقتراح المقدم من وفد نيجيريا، "أيد بعض الأعضاء فكرة تنظيم ندوات لتسهيل فهم واستخدام الأدلة". وتساءل عما إذا كانت الصياغة مقبولة لدى الوفود.

459. وقبل وفد شيلي اقتراح وفد نيجيريا.

460. وأيد وفد الصين النص. ومع ذلك، يمكن أن تذكر الجملة أيضا أن الأمانة يمكن أن تنظر في مسألة الترجمة إلى لغات الأمم المتحدة الأخرى.

461. وذكرت الأمانة (السيد بالوش) أنه وفقا لاقتراح وفد الصين، سيتم إدراج كلمة "تنظر" في الجزء الأول من الجملة وتضاف العبارة، "وترجمته إلى لغات الأمم المتحدة الأخرى" في النهاية.

462. واستأنف الرئيس مناقشة الفقرة 6.6. وتساءل عما إذا كان يمكن اعتماد الفقرة مع التعديلات التي اقترحتها وفود شيلي والصين ونيجيريا. وتم اعتمادها نظرا لعدم وجود اعتراضات من الوفود. والتفت الرئيس إلى الفقرة 6.7.

463. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وأشار إلى أن اللجنة ناقشت قضايا محددة في مجال الملكية الفكرية والتنمية. وكانت المجموعة مستعدة لمواصلة هذه العملية وذلك تمشيا مع التفويض الممنوح للجنة بموجب قرار الجمعية في عام 2007. ولم تكن على قناعة بعد من القيمة التي يضيفها بند جدول الأعمال ال اقتراح الجديد. ونظرا لحجم العمل للجنة، يمكن أن تطلب الدول الأعضاء إضافة بنود معينة من جدول الأعمال لم تكن مشمولة بالفعل. وينبغي للجنة تجنب الازدواجية في المناقشات التي كانت مشمولة بالفعل ضمن بنود مختلفة قيد المناقشة. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي للوفود أن تنسى أنه بحكم التعريف كان الدور العام للجنة يتمثل في مناقشة الملكية الفكرية والتنمية. وحول آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير، أشارت المجموعة إلى اقتراح وفد المكسيك وأعربت عن شاغلها الرئيسي وراء هذا الاقتراح. ولا ينبغي أن تؤثر مناقشة آلية التنسيق سلبا على أي عمل فني آخر في الويبو. وينبغي أن يكون مكملا لعمل لجان الويبو الأخرى. وكان تأجيل جلسة لجنة المعايير بسبب عدم الاتفاق على المسائل العالقة حول آلية التنسيق أمرا مثيرا للقلق. وكانت هذه المسألة تمنع اللجان الفنية من الشروع في العمل الهام. وأعربت المجموعة عن أملها في حل هذه المشكلة في المستقبل القريب. وينبغي أن تحترم المبادئ التالية في البحث عن حل لهذا البند وفي تنفيذ آلية التنسيق. أولا، لم تكن هيئات الويبو المعنية هي كل هيئات الويبو. ثانيا، قررت كل هيئة درجة الصلة بنفسها، وليس من قبل اللجنة، والتي، بسبب وضعها المساوي بين اللجان الأخرى، لم تكن في موقف يسمح بها بإرشاد أي لجنة أخرى. وأخيرا، فيما يتعلق بشكل تقرير المساهمة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية الخاصة بكل منها، يمكن لهيئات الويبو المعنية ذات الصلة الإبلاغ عن مساهمتها بطريقة الخاصة. ومن أجل الحد من الازدواجية، رأت المجموعة أن هياكل الإبلاغ الحالية كانت كافية.

464. وتحدث وفد لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأحاط علماً بقرار الجمعية العامة لليوبو في دورتها 47 بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية التي وافقت خلالها الجمعية العامة على طلب اللجنة بمواصلة المناقشات. وتم تكليف اللجنة لمناقشة الملكية الفكرية والتنمية. وتضمن جدول أعمال هذه الدورة مجموعة كبيرة من المواضيع، بما في ذلك التقارير المحلية، وتقارير التقييم، ومقترحات المشروع الجديد، والمساعدة التقنية التي تقدمها اليوبو، والمرونة، فضلاً عن اليوبو و جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. وقد حققت اللجنة نجاحاً في معالجة مجموعة كبيرة من القضايا. وأوفت اللجنة بما كلفت به بشكل كامل. ونتيجة لذلك، لم تكن هناك حاجة إلى التغييرات التي طلبتها بعض الوفود بأن تعالج اللجنة قضايا الملكية الفكرية والتنمية وتنفيذ جدول أعمال التنمية داخل هيئات اليوبو. وحول آلية التنسيق، أكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن هيئات اليوبو لم تكن كلها ذات الصلة بغرض آلية التنسيق. وكانوا مستعدين لمواصلة النقاش وفقاً لقرار الجمعية العامة. ومع ذلك، لا يجب أن تعيق المناقشة عمل اللجنة وهيئات اليوبو الأخرى.

465. وذكر وفد جمهورية كوريا أن جدول أعمال التنمية كان يمثل قضية هامة في المنظمة. وكانت المساعدة التقنية الفعالة والمنظمة تنظيماً جيداً عاملاً حيويًا لجميع الدول الأعضاء بشأن الماضي قداماً من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتقدم في المستقبل. وعلى النحو الذي أعربت عنه الوفود في هذه الدورة، يجب أن تكون اللجنة عملية أكثر في حل القضية الصعبة المتعلقة بآلية التنسيق. وأكد الوفد موقفه بشأن هذه القضية. وكانت جميع لجان اليوبو متساوية. وكان لديهم ولايتهم الخاصة بهم وعملهم. ويجب على كل لجنة أن تحترم وتحمي ولاية وعمل اللجان الأخرى. ولم تكن هناك رغبة في أن تكون أي لجنة غير قادرة على العمل بسبب قضايا عالقة مثل هذا. وكانت اليوبو تسعى نحو الابتكار وإيجاد أفكار جديدة. وإذا تقيدت إحدى الدول الأعضاء بالماضي، لن يكون هناك أي ابتكار أو تقدم. وحث الوفد جميع الدول الأعضاء على أن يكونوا عمليين ومبتكرين أكثر في المناقشات بشأن هذه المسألة.

466. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وطلب توضيحاً بشأن ما إذا كانت اللجنة تناقش الفقرة 6.7 من الملخص.

467. وقال الرئيس إن اللجنة كانت تعمل على الفقرة 6.7. ولم تتم الموافقة على النص بعد.

468. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه لم يكن لديه نص آخر غير سطر واحد يذكر أنها قضية مفتوحة للملخص.

469. واعتقد الرئيس أن الأمانة وزعت الوثيقة بالفعل. وسيتم توزيعها على الفور.

470. وأشار وفد إسبانيا إلى المناقشات حول اقتراحه بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها اليوبو. وقال إنه يود تقديم اقتراح بشأن المناقشات التي ستجري في الدورة المقبلة في هذا الصدد. وهكذا يمكن إدراجه في الفقرة 6.5 أو 7 حول العمل في المستقبل. ولم ينعكس هذا الجانب بوضوح في الملخص. ويتألف الاقتراح من جملتين، "عُقدت المناقشات حول هذا البند من جدول الأعمال على أساس الاقتراح الإسباني. وينبغي تخصيص الوقت الكافي لهذه المناقشات خلال لجنة التنمية القادمة على أساس الاقتراح الإسباني، بما في ذلك الاقتراحات النصية التي قُدمت بالفعل والجديدة المحتملة".

471. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأشار إلى أن الفقرة 6.5 قد تم اعتمادها، وأنها عكست محصلة المناقشة التي جرت حول هذه النقطة.

472. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة بء، وأعرب عن تأييده لاقتراح وفد إسبانيا، وأنه ينبغي إدراجه في الملخص.

473. وأشار الرئيس إلى أن وفد إسبانيا قد ذكر أن اقتراحه يمكن إدراجه في الفقرة 6.5 أو 7. وتمت الموافقة على الفقرة 6.5. ولذلك، يمكن مراعاة إدراجه في الفقرة 7.

474. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، ووافق على أن الفقرة 6.5 قد قُبلت. ومن شأن الجهود الرامية إلى تغييره أن تؤدي إلى جولة أخرى من المناقشات والتي قد لا تكون مثمرة في هذه المرحلة من الوقت. ويمكن ترك الفقرة 6.5 كما هي.
475. وذكر وفد إسبانيا أنه كان يحاول فقط إظهار المناقشات التي جرت على أساس اقتراحه على نحو أفضل. وقد ترك هذا الجانب خارج الملخص، حيث كان بحاجة إلى أن يؤخذ بعين الاعتبار بطريقة مناسبة.
476. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأكد أن العمل الذي تم إنجازه تم تلخيصه في الفقرة 6.5. وليست هناك حاجة لمزيد من المعلومات في هذا الصدد.
477. وأعرب وفد جمهورية التشيك عن تأييده لوجهة نظر وفد إسبانيا. وأيد الوفد الصيغة التي اقترحها وفد إسبانيا. ومع ذلك، فإنه كان مرنا. ويمكن إدراجها تحت الفقرة 6.5 أو 7.
478. وأيد وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) البيانات التي أدلى بها وفد البرازيل ونيجيريا. وتم اعتماد الفقرة 6.5. ولذلك، فضل الوفد عدم إعادة فتح باب المناقشات بشأن هذه الفقرة.
479. وأشار الرئيس إلى أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول هذه النقطة. وسوف تبقى الفقرة 6.5 كما كانت.
480. وذكر وفد إسبانيا أنه أجرى مناقشة سريعة مع وفد البرازيل ولم تكن مخاوفه بشأن مناقشة الاقتراح في الدورة القادمة. وكانت بشأن أن بعض الوفود ترغب في مناقشة الاقتراح على نحو أكثر وفتحته بدرجة أقل قليلا للتعليقات. ومع ذلك، كانت مجرد مسألة لإظهار المناقشات التي جرت وضرورة تخصيص قدر مناسب من الوقت للمناقشات في الدورة المقبلة. وأعرب عن اعتقاده بإمكانية التوصل إلى نص أفضل لنقل هذه الفكرة دون أن تكون مثيرة للجدل.
481. وقال الرئيس إن اللجنة يمكن أن تعود إلى هذا في وقت لاحق. وقد وزعت الأمانة الصيغة النهائية لمسودة الملخص. وتساءل عما إذا كان يمكن للجنة أن تعتمد الفقرة 6.7. وتم اعتمادها نظر لعدم وجود اعتراضات من الوفود. ثم التفت الرئيس إلى الفقرة 7 بشأن العمل في المستقبل.

البند 7 من جدول الأعمال- العمل المستقبلي

482. قرأت الأمانة (السيد بالوش) لأئحة عمل للدورة المقبلة. وكانت اللائحة على النحو التالي: (أ) اقتراح مشروع للتعاون بشأن التثقيف والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع معاهد التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وقد ورد الاقتراح في الوثيقة CDIP/16/7. وقررت اللجنة تنفيذ هذا العمل قبل حلول موعد الدورة التالية؛ (ب) اقتراح مشروع حول استخدام المعلومات الموجودة في الملكية العام لأغراض التنمية الاقتصادية. وقد ورد الاقتراح في الوثيقة CDIP/16/4. وقررت اللجنة ضرورة تقديم التنقيحات في الدورة التالية؛ (ت) مراجعة خارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل أغراض التنمية. وكانت اللجنة في سبيلها لوضع اللمسات الأخيرة على فقرة بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، كان من الواضح أن العمل سيستمر في الدورة المقبلة للجنة؛ (ث) قرار الجمعية العامة للويبو بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية. وقررت اللجنة أيضا مواصلة العمل بشأن هذه المسألة في الدورة التالية؛ (ج) تقرير المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وتم تقديم هذا التقرير في دورات بديلة للجنة التنمية. وتم تقديم تقرير في الدورة الماضية. وسوف يتم تقديم تقرير آخر في الدورة التالية؛ (ح) مشروع تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية. وكان المشروع في سبيله للتوصل إلى استنتاج. وسيتم تقييمه من قبل مقيم خارجي مستقل وسيقدم التقرير إلى اللجنة. ولقّي المشروع تأييدا كبيرا من الدول الأعضاء. وقدمت طلبات لتوسيع نطاق المشروع ليشمل المزيد من البلدان. وبعد الانتهاء من المشروع وتقييمه، ستسعى الأمانة إلى اقتراح المرحلة الثانية لهذا المشروع. (خ) وثيقة بشأن رسم خرائط للأنشطة الجارية فيما بين بلدان الجنوب في إطار الويبو. وكانت عملية رسم الخرائط جارية. وتوقعت الأمانة أن توفر هذه

الوثيقة في الدورة التالية؛ (د) وثيقة رسم خرائط أنشطة الويبو في مجال نقل التكنولوجيا؛ (ذ) دراسات ونتائج أخرى من مشاريع جدول أعمال التنمية، إن وجدت. (ر) آلية لتحديث قاعدة البيانات حول أوجه المرونة. وقررت اللجنة أن تقوم الأمانة بتوفير آلية لمواصلة تحديث قاعدة البيانات. وسوف يعود للجنة أمر مواصلة النقاش حول هذا الموضوع؛ (ز) أهداف التنمية المستدامة (SDGs). وسوف تقوم الأمانة بإعداد وثيقة، وقد تكون متوفرة في الدورة المقبلة أو الدورة الثامنة عشر.

483. ودعت الأمانة الدول الأعضاء لاقتراح أنشطة أخرى إذا رغبت في ذلك.

484. واستفسر الرئيس عما إذا كان يمكن للجنة اعتماد لأحة العمل التي اقترحتها الأمانة للدورة المقبلة. وتم اعتمادها نظرا لعدم وجود ملاحظات من جانب الوفود.

البند 8 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس (تمة)

485. أشار وفد إسبانيا إلى اقتراحه بشأن المساعدة التقنية وأكد أن التقدم لم ينعكس في الملخص. وأعرب الوفد عن رغبته في تخصيص وقت كافٍ لمناقشة الاقتراح والاقتراحات الأخرى الممكنة في الدورة المقبلة. وفي هذا الصدد، اقترح الوفد إدراج الجملة التالية في الفقرة 7، "خلال الدورة المقبلة، سيتم تخصيص وقت كافٍ لمواصلة المناقشات بشأن الاقتراح الإسباني والمقترحات الأخرى الممكنة".

486. وقال وفد المكسيك إنه طلب الكلمة قبل أن يجتمع الرئيس المناقشة بشأن العمل في المستقبل. وأشار الوفد إلى أهداف التنمية المستدامة وأكد أنه طالب بإعداد وثيقة من شأنها تحديد الأنشطة التي تضطلع بها الويبو فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ويمكن تقديم هذه المعلومات في الدورة المقبلة.

487. وذكر الرئيس أن الأمانة أبلغته بإمكانية إدراج هذا. وطلب من الوفود إبداء آرائها حول النص الذي اقترحه وفد إسبانيا.

488. وأكد وفد البرازيل أن الفقرة 6.5 كافية في هذا الصدد.

489. وأشار الرئيس إلى عدم وجود اتفاق على إدراج النص الذي اقترحه وفد إسبانيا. وتساءل عما إذا كان يمكن للجنة أن تعتمد الفقرة 7. وتم اعتمادها نظرا لعدم وجود اعتراضات من جانب الوفود. وكذلك تم اعتماد الفقرتين 8 و 9 نظرا لعدم وجود اعتراضات من جانب الوفود.

البيانات الختامية

490. تحدث وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأبرز أن أعضاءها كانوا هم جميع البلدان النامية. وكانت لجنة التنمية واحدة من أهم لجان الويبو لمنطقتها، إن لم تكن أهمها على الإطلاق. وخلال هذه الدورة، قد شاركت المجموعة وأعضاؤها بنشاط في المناقشات التي دارت حول المشاريع الحالية والجديدة بطريقة منفتحة وصریحة وبناءة. كما أسهمت في المناقشات بشأن المساعدة التقنية وتنفيذ آلية التنسيق من خلال تقديم مقترحات وأفكار جديدة. وشاركت المجموعة بحرص كبير في المناقشات الجارية في لجنة التنمية. ولذلك، فإنها شعرت بحماسة أمل عميقة نظرا لعدم إحراز تقدم في اللجنة. وسلطت المجموعة الضوء على مسألتين قيد المناقشة، وهما المساعدة التقنية وتنفيذ آلية التنسيق. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، رفضت المجموعة بشدة مقترحات إغلاق النقاش حول هذا البند الهام. وكانت المساعدة التقنية تمثل ركيزة لأنشطة الويبو. وكان استمرار هذه المناقشة أولوية بالنسبة للمجموعة. وحول تنفيذ آلية التنسيق، فعلى الرغم من أن المجموعة قد خصصت ساعات طويلة لتقريب المواقف حول هذا الموضوع الهام، ظل الإجماع بعيد المنال. وأعربت المجموعة عن أسفها لعدم تمكنها من إيجاد وسيلة توافقية للمضي قدما في هذه المسألة خلال هذه الدورة. وعلى الرغم من ذلك، كانت مستعدة

لمناقشة الأمر في لجنة التنمية وكذلك في لجان أخرى والجمعية العامة. وستواصل المجموعة متابعة المناقشات عن كثب بشأن نقل التكنولوجيا وقواعد البيانات الموجودة في الملك العام. وكما هو الحال دائما، يمكن للرئيس الاعتماد على المجموعة لدفع جدول أعمال لجنة التنمية إلى الأمام.

491. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وأوضح أن المجموعة قد شاركت خلال الأسبوع بنشاط في المناقشات حول موضوع الملكية الفكرية والتنمية. وكانت المناقشات كاشفة وبناءة. ومع ذلك، فإنه شعر بخيبة الأمل لعدم تحقق المزيد بشأن بنود جدول الأعمال. فعلى سبيل المثال، كان هناك مشروعان على جدول أعمال هذه الدورة جاهزين للاعتماد من قبل اللجنة وكانا يحظيان بتأييد واسع من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. ويمكن لهذه المشاريع خصوصا إفادة الباحثين والمخترعين والشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، وكذلك هيئاتهم القضائية. ولسوء الحظ، لم تتمكن اللجنة من المضي قدما في هذه المشاريع. وأعربت المجموعة عن أملها في أن تأتي الوفود إلى الدورة المقبلة للجنة التنمية وهي على استعداد للمشاركة بشكل كامل في جميع بنود جدول الأعمال. وعلى الرغم من أن اللجنة لم تتمكن من الاتفاق على عدد من القضايا العالقة منذ فترة طويلة في هذه الدورة، كان هناك التزام بمواصلة المناقشات في الدورة المقبلة. وكانت المجموعة باء على استعداد لتقديم طريقة إيجابية ومثمرة للتقدم في جدول أعمال لجنة التنمية.

492. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وتطلع إلى توسيع نطاق مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية. وكان العديد من البلدان الأفريقية أعربت عن اهتمامها بالاستفادة من المشروع في المرحلة المقبلة. ورحبت المجموعة باستمرار المناقشات حول نقل التكنولوجيا الدولية، وكذلك حول الويبو وجدول أعمال التنمية لما بعد 2015. وأعربت عن تطلعها إلى الوثائق التي سوف تتولى إعدادها الأمانة بشأن هذين البندين وأملها في أن تكون المناقشات بناءة. وكانت هذه موضوعات هامة. وكان بنود جدول الأعمال كلاهما ومساهمتهما في التنمية البشرية والمجتمعية مسؤولية جماعية لجميع الدول الأعضاء. وكان قرار الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية حول جدول أعمال اللجنة لفترة طويلة جدا. وتمنت المجموعة لو كانت اللجنة تقدمت أكثر في هذه الدورة. ومع ذلك، تطلعت إلى أي التزام بقرار الجمعية العامة ذي الصلة بتنفيذ ولاية لجنة التنمية وآلية التنسيق بحيث يمكن أن يوضع خارج جدول الأعمال ويمكن للجنة بعدئذ التركيز على الأعمال الفنية الأخرى. وبشأن المساعدة التقنية، أعربت المجموعة عن أملها في أن تتوصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن الأنشطة الرامية إلى تعزيز توفير المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وكان هذا عنصرا حاسما لمعالجة أولويات التنمية في العديد من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وكان الأمر يستلزم توفر الوقت الكافي وحسن النية والمرونة للمضي قدما في هذا البند من جدول الأعمال. ورحب المجموعة بالأدلة. وقدمت ملاحظات وأثارت بعض المخاوف بشأنها. وتطلعت المجموعة إلى تنظيم ندوات وورش عمل حول محتوياتها لتسهيل فهم واستخدام الأدلة وجعلها ذات مغزى أكبر للشركات الصغيرة والمتوسطة والمستخدمين في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

493. وأعرب وفد جمهورية التشيك عن أسفه لعدم التوصل إلى نتائج ملموسة في هذه الدورة. ولسوء الحظ، لم يتم اعتماد اثنين من مقترحات المشاريع الجديدة. ولم يتم تقديم ملاحظات موضوعية مهمة ضد اعتمادها. وتم إعداد المقترحات في الوقت المناسب. ولم يتضح العمل بشأن الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا في ملخص الرئيس. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى وجود أساليب عمل أفضل في الدورة القادمة.

494. وتحدث وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشدد على أن المجموعة قد تعاملت مع المناقشات بروح إيجابية. وأن التنمية كانت هدفا مشتركا لجميع الدول الأعضاء. وعلى الرغم من العمل الكبير الذي قامت به الأمانة، لم يكن هناك تقدم متناسب في اللجنة. وتأخرت اللجنة في اعتماد مشاريع جديدة لأسباب تتعلق في معظمها بالإدارة الصغرى. وحثت المجموعة الوفود على تجنب الشروع في مثل هذه العملية من أجل ضمان تحقيق تقدم في عمل اللجنة. كان الأمر يعود للدول الأعضاء في الاستفادة من عمل الأمانة وفقا لمصالح تلك الدول وأولوياتها الخاصة. وبدا أن الاستخدام القليل كان للأدوات الجديدة التي أنشأتها الأمانة مثل صفحات الويب وقواعد البيانات. وأعربت المجموعة عن أملها في أن تتخذ الأمانة

خطوات لزيادة وعي الدول الأعضاء في هذا الصدد. وحول آلية التنسيق، أعربت المجموعة عن أسفها من أن بعض الوفود تريد الابتعاد عن لغة الجمعية العامة. وينبغي أن يكون الانساق أولوية مشتركة. وتم حجب عمل لجنة واحدة على الأقل، على الرغم من أن آلية التنسيق ينبغي أن تيسر عمل لجان الويبو. وتطلعت المجموعة إلى إجراء مناقشات مثمرة في الدورة القادمة للجنة التنمية.

495. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن قلقه من عدم إحراز الكثير من التقدم بشأن التوصل إلى اتفاق حول تفعيل آلية التنسيق. وتعين على جميع الدول الأعضاء بذل جهود جادة وإبداء المرونة من أجل إيجاد مخرج والتوصل إلى توافق في الآراء في الدورة القادمة. وأيدت المجموعة إجراء مشاورات غير رسمية. فهذه يمكن أن تساعد على سد الفجوات كما هو موضح خلال الجمعية العامة الأخيرة للويبو. وأكد الفريق أن آلية التنسيق أمر ضروري، وخاصة فيما يتعلق بلجنة الميزانية ولجنة المعايير. وأعربت عن أملها في أن يتم تسوية هذه المسألة في الدورة القادمة، وتمهيد الطريق لسير أعمال لجان الويبو الأخرى. وكان عمل جميع لجان الويبو، بما في ذلك لجنة الميزانية ولجنة المعايير، وثيق الصلة بتعميم جدول أعمال التنمية. وأيدت أغلبية أعضائه النقاط التي وردت من المجموعة الأفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي حول مسألة المساعدة التقنية في مجال التعاون الإنمائي التي تهدف إلى تحسين المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو من خلال تفعيل آلية ما لضمان كونها موجهة نحو التنمية، وملائمة للاحتياجات ومصالح البلدان المستفيدة، ولتعزيز الشفافية والمساءلة في تقديم المساعدة التقنية. وأعربت المجموعة عن أملها في أن يتم التوصل إلى حلول بشأن القضايا العالقة، وحثت جميع الدول الأعضاء على احترام روح التعددية وإبداء قدر من المرونة في مواقفها المتصلة للمصلحة الكبرى للويبو وتوصيات جدول أعمال التنمية على وجه الخصوص. وأبدت تفاءلاً بأن العمل الشاق في هذه الدورة سيؤدي ثمارها في الدورة المقبلة.

496. وأعرب وفد مصر عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. ولاحظ الوفد، خلال المناقشات، عدم وجود إرادة سياسية/الترام تجاه إجراء مناقشة جوهرية بطريقة موجهة نحو تحقيق النتائج حول كيفية تنفيذ العمل بهدف الضمان الملائم لتعميم التنمية في الويبو. وكان الهدف الأصلي والرئيسي لجدول أعمال التنمية هو تعميم التنمية من أجل جعل الويبو، بصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ذات الصلة أكثر وتماشى مع التوجه العالمي نحو التنمية المستدامة. وعلى هذا المنوال، يجب أن تكون اللجنة قادرة على التوصل إلى تسوية لكي يتسنى التفعيل الكامل لآلية التنسيق بشأن جدول أعمال التنمية. واستغرق الأمر ثلاث إلى أربع سنوات لاختتام المفاوضات حول جدول أعمال التنمية بنجاح. ومع ذلك، منذ عام 2010، لم تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق بشأن الكيفية التي ستعمل بها آلية التنسيق. وبمك كونها لجان تابعة للويبو، شاركت جميع لجان الويبو في تنفيذ التوصيات حول جدول أعمال التنمية. وكانت اللجنة لا تزال تعمل بشأن إجراء مراجعة خارجية مستقلة لتنفيذ جدول أعمال التنمية. وتتطلب حل القضايا الخلافية إجراء مراجعة منهجية. وبدلاً من أن تصبح التنمية هدفاً رئيسياً كانت تتحول تدريجياً في هذا المنتدى إلى عملية مبرمجة/موجهة نحو المشاريع، مما يؤدي إلى التفتيت بدلاً من الدمج نحو هدف واضح. ويمكن تجديد الوضع. وعلق الوفد أهمية كبيرة على التوصل إلى نتيجة مرضية للمناقشات بشأن آلية التنسيق. واستحقت قضية نقل التكنولوجيا اهتماماً متواصلاً حيث ساهمت في التنمية. وينبغي أيضاً مواصلة المناقشات حول المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية. ويجب أن تقدم التوصيات توجيهاً عملياً للويبو تمثيلاً مع توصيات جدول أعمال التنمية ذات الصلة. ومن شأن النجاح في هذا المجال أن يهدد الطريق لحسن النية والمناقشات المثمرة عندما يبين الوقت لإجراء المراجعة الخارجية لجدول أعمال التنمية. وبقي الوفد ملتزماً حيال إيجاد توافق في الآراء نحو تحقيق نتائج فعالة وناجحة في هذا ولجان الويبو الأخرى.

497. وتحدث وفد لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وتابع باهتمام كبير العرض التقديمي حول قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية (IP-TAD) وقاعدة بيانات مطابقة الملكية الفكرية. وأشاروا أيضاً إلى أدلة الثلاث التي عُرضت وأعربوا عن أملهم في أن تزوج الدول الأعضاء لهذه الموارد لدى المستخدمين داخل مناطقها. وخلال الأسبوع، ناقشت اللجنة عدداً من القضايا التي طال أمدها. وقد تحقق بعض التقدم المحدود. وكان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على ثقة من أن الاتفاق كان ممكناً. وشددوا على أهمية المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وكان التحسين المستمر

جانبا ضروريا من أي منظمة تعمل بشكل سليم. والتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بمواصلة المشاركة البناءة في هذه المناقشات وأعربوا عن أملهم في أن تتمكن اللجنة من إيجاد وسيلة عملية للمضي قدما في العمل الفني في جميع اللجان. ورحبوا بأن اللجنة قد احترمت الجدول الزمني وأنهت عملها في الوقت المحدد.

498. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الهند باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. ومن المؤسف أن الدول الأعضاء لم يتمكنوا من تسوية المسائل التي طال أمدها، بما في ذلك آلية التنسيق والركن الثالث من ولاية لجنة التنمية. ووفقا للفقرة 1(أ) من قرار الجمعية العامة بشأن آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير، كان الهدف من جدول أعمال التنمية هو ضمان أن تشكل اعتبارات التنمية جزءا لا يتجزأ من عمل الـويبو. ولذلك، يجب أن يكون جدول أعمال التنمية جزءا لا يتجزأ من عمل جميع هيئات ولجان المنظمة، بما في ذلك لجنة المعايير ولجنة الميزانية. ولم يذكر قرار الجمعية العامة أن اللجان الفنية استبعدت من الإبلاغ عن مساهماتها في توصيات جدول أعمال التنمية.

499. وقال وفد الصين إن الـويبو والدول الأعضاء فيها قد واجهت العديد من التحديات في تنفيذ جدول أعمال التنمية. ولذلك، أعرب الوفد عن رغبته في أن تزيد الـويبو مقدار المساعدة التقنية للبلدان النامية. وأعرب عن أمله في أن تبدي الدول الأعضاء موقفا أكثر نشاطا وبناء أكثر في الدورة المقبلة من أجل تعزيز تنفيذ جدول أعمال التنمية.

500. وأعرب وفد شيلي عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وحث الوفد الدول الأعضاء على إظهار المزيد من المرونة في الدورة المقبلة. وأعرب عن أمله في أن يتم اعتماد اثنين من مقترحات المشاريع الجديدة في الدورة المقبلة. وينبغي أن يظل النقاش حول المساعدة التقنية التي تقدمها الـويبو على جدول أعمال اللجنة. ومن شأن اتخاذ نهج عملي تمكين اللجنة من المساهمة في تحسين المساعدة التقنية التي تقدمها الـويبو.

501. وأشار وفد البرازيل إلى أنه تم إحراز تقدم في مختلف جوانب عمل اللجنة. ورحب الوفد بالنقاش حول قاعدة بيانات محدثة عن المرونة وأعرب عن أمله في أن تساهم نتائج المناقشة في جعل هذه الأداة المفيدة أكثر وضوحا وأوسع استخداما من قبل الدول الأعضاء. وجرى نقاش بناء حول مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - وضع الحلول. وكانت اللجنة قد قطعت شوطا طويلا حيث تم تنفيذ الأنشطة الأولى من هذا المشروع. وأعرب الوفد عن تطلعه لاستمرار المناقشات بشأن هذه المسألة الهامة في الدورتين المقبلتين. وفيما يتعلق بالمشروع المقترح بشأن التعاون في التنقيف والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع معاهد التدريب القضائي في البلدان النامية و البلدان الأقل نموا، اشتركت اللجنة مع الأمانة في مناقشة بعض النقاط في الاقتراح. وأعرب الوفد عن استعداده لمناقشة نسخة منقحة تأخذ في الاعتبار تعليقاته في الدورة المقبلة. وكان هناك أيضا مناقشة مثمرة بشأن مساهمة الـويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى الوثيقة الجديدة التي سوف تعدها الأمانة بشأن هذه المسألة. وسوف تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي قُدمت خلال الدورة. وللأسف، لم تنل كل البنود المدرجة على جدول الأعمال حظها من التطورات الإيجابية. وكانت نتائج المناقشات بشأن آلية التنسيق والمساعدة التقنية محبطة. وخصصت الرئيس وقتا لمناقشة هذه القضايا في جو غير رسمي. ومع ذلك، لا يمكن للجهد أن ينجح إلا إذا كان لدى جميع الوفود الرغبة في إيجاد بدائل ملموسة للمشاكل الملموسة. ولم يكن هذا هو الحال في هذا المثال. وفيما يتعلق بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الـويبو في مجال التعاون من أجل التنمية، أعرب الوفد عن أسفه أنه لعدم التمكن في الاجتماعات غير الرسمية من المتابعة مع النهج المتفق عليه في الجلسة العامة التي كان من المقرر أن تبدأ بالمقترحات غير المثيرة للجدل التي قدمها وفد إسبانيا. وبالنسبة للدورة المقبلة، سوف يقترح الوفد مرة أخرى اعتماد الاقتراح لأنه رأى أنه جاهز للاعتماد في هذه المرحلة. ومع ذلك، فإنه على استعداد لمناقشة أي مقترحات أخرى في هذا المجال، بما في ذلك الاقتراح المقدم كبديل للاقتراح الإسباني، إذا رغب أنصارها في القيام بذلك. وقدم الوفد بعض الملاحظات العامة على الجوانب الإجرائية لعمل اللجنة. وكانت الطريقة التي اتبعتها اللجنة في مناقشة بعض بنود جدول الأعمال في هذه الدورة مسألة مثيرة للقلق. وتم تقديم مقترحات ملموسة، كما بذلت جهود لتقديم الحجج لدعمها. وردا على

ذلك، بدلا من الاستماع إلى حجج حول لماذا ينبغي أو لا ينبغي اعتمادها، قيل إن الوثيقة المقترحة من قبل الأمانة كافية، وإن هذه المسألة قد نوقشت لفترة طويلة، وقد حان الوقت للانتقال إلى قضايا أخرى. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما إذا كانت هذه الطريقة هي التي أرادتها الدول الأعضاء لأداء الأمور في اللجنة والمنظمة. وأعرب عن أمله في أن تفكر الدول الأعضاء في ذلك وتعود إلى العادة السليمة في مناقشة جوهر القضايا المعروضة على اللجنة.

502. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن موقفه بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية. وكان لجميع اللجان ولايتها ووظيفتها الخاصة بها. وينبغي أن يتم التعامل معهم على قدم المساواة. وكان من الضروري التوصل إلى تسوية سريعة لقرار الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية. ومع ذلك، فهذا لا يعني أن آلية المسائل المتعلقة بلجنة التنمية كانت متصلة مباشرة بلجنة الميزانية ولجنة المعايير.

503. وذكر ممثل برنامج الصحة والبيئة أن الأفكار الجديدة كانت مطلوبة بشأن أهداف التنمية المستدامة. وكان التلوث والمواد الكيميائية يشكلان خطرا على التوازن البيئي لهذا الكوكب وعلى بقاء البشرية.

504. وكرر الرئيس الكلمات التي قالها وفد الهند. وفي الفترة الممتدة حتى الدورة المقبلة، يمكن للوفود أن تفكر في تبني مواقف أكثر مرونة لصالح التنمية. وللأسف، لم تحقق اللجنة تقدما كبيرا في هذه الدورة. وكانت الجمعيات العامة هذا العام مفيدة للغاية. وربما استنفدت الوفود كل طاقتها في تلك الاجتماعات. ومع ذلك، أعرب الرئيس عن أمله في أن تفكر الوفود في كيفية تحقيق التقدم في جدول الأعمال.

505. وفي بياناتهم الختامية، شكر الرئيس والدول الأعضاء الجميع على مشاركتهم وعملهم أثناء الدورة.

[يلي ذلك المرفق]

**LISTE DES PARTICIPANTS/
LIST OF PARTICIPANTS**

I. ÉTATS/STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)/(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Sithembile Nokwazi MTSHALI (Ms.), Assistant Director, Department of International Relations and Cooperation (DIRCO), Pretoria

ALGÉRIE/ALGERIA

Faysal ALLEK, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ALLEMAGNE/GERMANY

Harald SCHOEN, Policy Advisor, Trademark Law, Design Law, Law Against Unfair Competition, Combating of Product Piracy, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin

Pamela WILLE (Ms.), Counsellor, Economic Department, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Abdullah ALMAAYOUF, Senior Patent Specialist, Saudi Patent Office (SPO), King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

Rana AKEEL (Ms.), International Trade Officer, Saudi Commercial Attaché Office, Ministry of Commerce and Industry, Geneva

Zaid ALFURAIID, Patent Office Specialist, Administrative Support Directorate, Saudi Patent Office (SPO), King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

Alberto Pedro D'ALOTTO, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Kieran POWER, Assistant Director, International Policy and Cooperation, IP Australia, Canberra

BÉLARUS/BELARUS

Ivan SIMANOUSKI, Head, International Cooperation Division, National Center of Intellectual Property (NCIP), Minsk

BOSNIE-HERZÉGOVINE/BOSNIA AND HERZEGOVINA

Lidija VIGNJEVIC (Ms.), Director, Institute for Intellectual Property of Bosnia and Herzegovina, Sarajevo

BURKINA FASO

Evelyne ILBOUDO (Mme), ambassadeur, représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

Mireille Sibdou SOUGOURI/KABORE (Mme), secrétaire générale, Bureau burkinabé du droit d'auteur (BBDA), Ouagadougou

Idrissa ZOROM, directeur de la coordination des projets et programmes, Direction générale des études et des statistiques sectorielles, Ministère de la culture et du tourisme, Ouagadougou

Samson Arzouma III OUEDRAOGO, deuxième conseiller, Mission permanente, Genève

CAMBODGE/CAMBODIA

Reasey LAO, Deputy Director, Intellectual Property Department, Ministry of Commerce, Phnom Penh

CAMEROUN/CAMEROON

Calixte Carolle BELODO (Mme), chef de cellule, Division des affaires juridiques, Ministère des arts et de la culture, Yaoundé

Ndjali BENG, sous-directeur de la propriété industrielle, Sous-direction de la propriété industrielle, Yaoundé

CANADA

George ELEFTHERIOU, Trade Policy Officer, Intellectual Property Trade Policy Division, Department of Foreign Affairs, Trade and Development, Ottawa

Frédérique DELAPRÉE (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Saida AOUIDIDI (Ms.), Analyst, Policy, Planning, International Affairs and Research Office, Canadian Intellectual Property Office, Ministry of Industry, Québec

CHILI/CHILE

Felipe FERREIRA, Asesor Legal, Dirección de Relaciones Económicas Internacionales, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago

Marcela PAIVA (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

CHINE/CHINA

LIAO Tao, Deputy Commissioner, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

CAO Donggen, Director General, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

LIU Jian, Deputy Director General, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

MA Ning (Ms.), Deputy Director, General Affairs Office, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

LI Quanqun, Project Officer, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

ZHONG Yan, Project Officer, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

SHI Yuefeng, Attaché, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Beatriz LONDOÑO SOTO (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Gabriel DUQUE, Embajador, Representante Permanente Adjunto, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

María Catalina GAVIRIA BRAVO (Sra.), Consejera Comercial, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Juan Camilo SARETZKI, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

COMORES/COMOROS

Aboubacar ABDOU MMADI, chargé des dossiers à la direction générale de la coopération internationale, Ministère des relations extérieures et de la coopération, Moroni

COSTA RICA

Elayne WHYTE (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Marcelo VARELA, Embajador, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Agustín MELÉNDEZ GARCÍA, Subdirector General, Dirección General, Registro Nacional, Ministerio de Justicia y Paz, San José

Juan Carlos MONTERO VILLALOBOS, Miembro de la Junta Administrativa, Registro Nacional, Ministerio de Justicia y Paz, San José

Norman LIZANO ORTÍZ, Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Silas MARKERT (Sra.), Pasante, Misión Permanente, Ginebra

Lisa WEIHSER (Sra.), Pasante, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Kouadio Théodore SOUN'GOUAN, sous-directeur, Office ivoirien de la propriété intellectuelle (OIFI), Abidjan

Kumou MANKONGA, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CUBA

María de los Ángeles SÁNCHEZ TORRES (Sra.), Directora General, Oficina Cubana de la Propiedad Industrial, La Habana

DANEMARK/DENMARK

Roman TSURKAN, Special Legal Adviser, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Business and Growth, Taastrup

DJIBOUTI

Fatouma YOUSOUF (Mme), agent comptable, Office djiboutien de droit d'auteur, Djibouti

ÉGYPTE/EGYPT

Heba MOSTAFA RIZK (Ms.), Director, Innovation and Technology Unit, Multilateral Affairs and International Security Sector, Ministry of Foreign Affairs, Cairo

EL SALVADOR

Alexander MORALES, Técnico, Dirección de Propiedad Intelectual, Centro Nacional de Registros, San Salvador

Katia CARBALLO (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente, Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Fawzi AL JABERI, Director, Copyright Department, Ministry of Economy

ÉQUATEUR/ECUADOR

Juan Carlos CASTRILLÓN JARAMILLO, Ministro, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Lucía GUTIÉRREZ GARCÍA (Sra.), Jefa de Área, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Ángela GUTIÉRREZ SÁNCHEZ DE LEÓN (Sra.), Asesora Vocal, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Theodore ALLEGRA, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Marina LAMM (Ms.), Attorney Advisor, Office of Policy and External Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

J. Todd REVES, Attorney Advisor, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Alexandria

Melissa KEHOE (Ms.), Counsellor, Economic and Science Affairs, Permanent Mission, Geneva

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), IP Attaché, Economic and Science Affairs, Permanent Mission, Geneva

Yasmine FULENA (Ms.), Intellectual Property Assistant, Economic and Science Affairs, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Elena KULIKOVA (Ms.), Head, Law Department, Ministry of Foreign Affairs, Moscow

Maria MELNICHUK (Ms.), Specialist, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

FRANCE

Nestor MARTINEZ-AGUADO, rédacteur de la propriété intellectuelle, Sous-direction des affaires économiques internationales, Ministère des affaires étrangères et du développement international, Paris

GABON

Edwige KOUMBY MISSAMBO (Mme), premier conseiller, Mission permanente, Genève

GÉORGIE/GEORGIA

Elene SEKHNIASHVILI (Ms.), Chief Specialist, Legal and International Affairs Department, Division of European Integration and Legal Proceedings, Georgian National Intellectual Property Office (SAKPATENTI), Tbilisi

GRÈCE/GREECE

Paraskevi NAKIOU (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

GUATEMALA

Gabriela MARTÍNEZ QUIROA (Sra), Encargada de Relaciones Internacionales, Registro de la Propiedad Intelectual, Ministerio de Economía, Ciudad de Guatemala

HAÏTI/HAITI

Emmelie Ciriaque PROPHÈTE MILCÉ (Mme), directeur général, Bureau haïtien du droit d'auteur, Ministère de la culture, Port-au-Prince

Rodrigue JOSAPHAT, directeur, affaires juridiques propriété industrielle, Ministère du commerce et de l'industrie, Port-au-Prince

HONDURAS

Giampaolo RIZZO ALVARADO, Embajador, Representante Permanente Adjunto, Misión Permanente, Ginebra

Rafael Humberto ESCOBAR, Subdirector General de Propiedad Intelectual, Dirección General de Propiedad Intelectual de Honduras (DIGEPIH), Tegucigalpa

Gilliam Noemi GÓMEZ GUIFARRO (Sra.), Primera Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

María Isabella PAEZ (Sra.), Interna, Misión Permanente, Ginebra

INDE/INDIA

Danthi SRINIVASAN, Under Secretary, Department of Industrial Policy and Promotion, Ministry of Commerce and Industry, New Delhi

Sumit SETH, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Robert Matheus Michael TENE, Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ahmad M. RAMLI, Director General, Intellectual Property Rights, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Tosin JUNANSYAH, Director for Investigation, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Razilu RAZILU, Executive Secretary, Directorate General of Intellectual Property Rights, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Surahno SURAHNO, Secretary, Directorate General of Intellectual Property Rights, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Bambang GUNADI, Head, Division of Laws, Bureau Law and Organization, Ministry of Industry, Jakarta

Denny ABDI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Nabiollah AZAMI SARDOUEI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Matteo EVANGELISTA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Alessandro MANDANICI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Edoardo MARANGONI, Intern, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Tatsuo TAKESHIGE, Director, International Policy Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Yoshinari OYAMA, Deputy Director, Legislative Affairs Office, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Kunihiko FUSHIMI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Kenji SAITO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Zain AL AWAMLEH (Mrs.), Deputy Director, Industrial Property Protection, Ministry of Industry, Trade and Supply, Amman

KAZAKHSTAN

Kaliya BATAYEVA (Ms.), Deputy Director, National Institute of Intellectual Property, Ministry of Justice

KENYA

Edward Kiplangat SIGEI, Chief Legal Counsel, Office of the Attorney General and Department of Justice, Kenya Copyright Board, Nairobi

KOWEÏT/KUWAIT

Nimer ALSABAH, Assistant Under Secretary, International Organizations and Foreign Trade Affairs, Ministry of Commerce and Industry, Kuwait City

Shereen ABDULWAHAB (Ms.), Head, Intellectual Property Division, Ministry of Commerce and Industry, Kuwait City

Abdullah ALIJRAIWI, Counselor, Economic Department, Ministry of Foreign Affairs, Kuwait City

LIBAN/LEBANON

Najla Riachi ASSAKER (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Abbas MTEIREK, Head, Service of Treaties, International Organizations, Conferences and Cultural Relations, Ministry of Foreign Affairs and Emigrants, Beirut

Rana EL KHOURY (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Hani CHAAR, Adviser, Permanent Mission, Geneva

LUXEMBOURG

Iris DEPOULAIN (Mme), chargée de mission, Office de la propriété intellectuelle, Ministère de l'économie, Luxembourg

MALAISIE/MALAYSIA

Fatimah Rohada DAHALAN (Mrs.), Director, Patent Examination Section (Engineering), Patent Division, Intellectual Property Corporation of Malaysia (MyIPO), Kuala Lumpur

MAROC/MOROCCO

Dounia EL OUARDI (Mme), directeur du pôle développement et relations clients, Office marocain de la propriété industrielle et commerciale (OMPIC), Rabat

Meriem KHATOURI (Mme), directrice des études et du développement des médias, Ministère de la communication, Rabat

Bedreddine RADI, directeur par intérim, Direction générale, Bureau marocain du droit d'auteur (BMDA), Ministère de la communication, Rabat

Dalal M'HAMDI ALAOUI (Mme), chef de la division juridique, Direction générale, Bureau marocain du droit d'auteur (BMDA), Ministère de la communication, Rabat

Ghofran SALAH (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Adriana MAULEÓN FERNÁNDEZ (Sra.), Experta de la Propiedad Industrial, División de Asuntos Internacionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Intelectual (IMPI), Ciudad de México

Sara MANZANO MERINO (Sra.), Asesora, Misión Permanente, Ginebra

MONACO

Carole LANTERI (Mme), ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Gilles REALINI, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

NÉPAL/NEPAL

Lakshuman KHANAL, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NIGÉRIA/NIGERIA

Michael AKPAN, Deputy Director, Nigerian Copyright Commission (NCC), Abuja

Chichi UMESI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

OUGANDA/UGANDA

Fiona BAYIGA (Ms.), Director, Intellectual Property, Uganda Registration Services Bureau (URSB), Kampala

OUZBÉKISTAN/UZBEKISTAN

Dilmurat SHERMATOV, Head, Department for State Scientific Technical Expertise and Industrial Designs, Examination of the Mark, Intellectual Property Agency, Tashkent

PAKISTAN

Tehmina JANJUA (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Aamar Aftab QURESHI, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Afaq AHMAD, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Bilal Akram SHAH, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Ana Leny VILLARREAL (Sra.), Subdirectora General, Dirección General del Registro de la Propiedad Industrial, Ministerio de Comercio e Industrias, Panamá

PARAGUAY

Roberto RECALDE, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Richard ROEMERS, Senior Policy Officer, Intellectual Property, Ministry of Economic Affairs, The Hague

Laurens VAN DE VEN, Economic Affairs Attaché, Permanent Mission, Geneva

Wouter BIESTERBOS, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PHILIPPINES

Chester Arturo CINCO, Intellectual Property Rights Specialist V. (Division Chief), Bureau of Trademarks, Intellectual Property Office, Pasay City

POLOGNE/POLAND

Wojciech PIATKOWSKI, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

João PINA DE MORAIS, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE/SYRIAN ARAB REPUBLIC

Imad ALDIN AZIZ, Director, Directorate of Industrial and Commercial Property Protection, Ministry of Internal Trade and Consumer Protection, Damascus

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

SON Eunjong (Ms.), Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office, Daejeon

KIM Shi-Hyeong, Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Liliana VIERU (Ms.), Head, International Cooperation and European Integration Division, State Agency of Intellectual Property of the Republic of Moldova, Chisinau

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Evžen MARTÍNEK, Lawyer, International Department, Industrial Property Office, Prague

ROUMANIE/ROMANIA

Livia PUSCARAGIU (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Bogdan TIPLE, Intern, Permanent Mission, Geneva

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Willa HUANG (Ms.), Policy Advisor, International Policy Directorate, UK Intellectual Property Office (UK IPO), London

Grega KUMER, Senior Intellectual Property Adviser, Permanent Mission, Geneva

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Silvano TOMASI, nonce apostolique, observateur permanent, Mission permanente, Genève

Carlo Maria MARENGHI, attaché, Mission permanente, Genève

SÉNÉGAL/SENEGAL

Abdoul Aziz DIENG, conseiller technique, Ministère de la culture et de la communication, Dakar

SEYCHELLES

Benjamine Marie-Francee ROSE (Ms.), Principal Secretary, Department of Culture, Ministry of Tourism and Culture, Victoria

Sybil Jones LABROSSE (Mrs.), Manager, Cultural Property and Copyrights, Department of Culture, Ministry of Tourism and Culture, Victoria

SRI LANKA

Ravinatha ARYASINHA, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Samantha JAYASURIYA (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Dilini GUNASEKERA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Sheitha BELIGAHAGEDERAPETERLAGE (Ms.), Additional Secretary, Commerce, Ministry of Industry and Commerce, Colombo

SUÈDE/SWEDEN

Anna-Sara FALK, Intern, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Reynald VEILLARD, conseiller, Mission permanente, Genève

Olga ALLEMANN (Mme), responsable du projet coopération internationale, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Ursula SIEGFRIED (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Elena BOURTCHOULADZE (Mme), stagiaire, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

TCHAD/CHAD

Malloum BAMANGA ABBAS, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

THAÏLANDE/THAILAND

Ranee SAISALEE (Ms.), Trade Officer, Department of Intellectual Property, Bangkok

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Justin SOBION, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Walid DOUDECH, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Mokhtar HAMDY, directeur de la propriété industrielle, Institut national de la normalisation et de la propriété industrielle (INNORPI), Tunis

Mohamed AMAIRI, chef de service, méthodes et informatique, Organisme tunisien des droits d'auteur et des droits voisins (OTDAV), Tunis

Raja YOUSFI, conseiller, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

Osman GOKTURK, Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

UKRAINE

Andrew KUDIN, General Director, Ministry of Economic Development and Trade, State Intellectual Property Service of Ukraine, State Enterprise “Ukrainian Intellectual Property Institute”, Kyiv

Yurii KUCHNYNSKYI, Head, Public Relations and Protocol Events Department, State Enterprise “Ukrainian Intellectual Property Institute”, Kyiv

Oleksii SKUBKO, Chief Specialist, Public Cooperation Department, Division of Innovation, Ministry of Economic Development and Trade of Ukraine, State Intellectual Property Service of Ukraine, State Enterprise “Ukrainian Intellectual Property Institute”, Kyiv

URUGUAY

Juan BARBOZA, Segundo Secretario, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Anny ROJAS MATA (Sra.), Segunda Secretaria, Servicio Exterior, Ministerio del Poder Popular para las Relaciones Exteriores, Misión Permanente, Ginebra

VIET NAM

PHAN Ngan Son, Deputy Director General, National Intellectual Property Office (NOIP), Hanoi

ZIMBABWE

Taonga MUSHAYAVANHU, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Fidelis MAREDZA, Controller of Patents, Trademarks and Industrial Designs, Ministry of Justice, Legal and Parliamentary Affairs, Harare

Rhoda NGARANDE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

II. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE
(FAO)/FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS (FAO)

Shakeel BHATTI, Secretary, International Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture, Rome

ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ (OMS)/WORLD HEALTH ORGANIZATION
(WHO)

Peter BEYER, Senior Advisor, Department of Essential Medicines and Health Products, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE
ORGANIZATION (WTO)

WU Xiaoping (Ms.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

SOUTH CENTRE

Carlos CORREA, Special Advisor, Trade and Intellectual Property, Geneva

Nirmalya SYAM, Programme Officer, Innovation and Access to Knowledge Programme, Geneva

Viviana MUÑOZ TELLEZ (Ms.), Coordinator, Innovation and Access to Knowledge Programme, Geneva

Neha JUNEJA (Ms.), Intern, Innovation and Access to Knowledge Programme, Geneva

ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ÉDUCATION, LA SCIENCE ET LA
CULTURE (UNESCO)/UNITED NATIONS EDUCATIONAL, SCIENTIFIC AND CULTURAL
ORGANIZATION (UNESCO)

Bobir TUKHTABAYEV, Senior Liaison Officer, Liaison Office, Geneva

Laetitia MENDY (Ms.), Representative, Geneva

ORGANISATION DE COOPÉRATION ISLAMIQUE (OCI)/ORGANIZATION OF ISLAMIC
COOPERATION (OIC)

Halim GRABUS, conseiller, Genève

OFFICE DES BREVETS DU CONSEIL DE COOPÉRATION DES ÉTATS ARABES DU GOLFE (CCG)/PATENT OFFICE OF THE COOPERATION COUNCIL FOR THE ARAB STATES OF THE GULF (GCC PATENT OFFICE)

Mousab ALFADHALA, Director, Filing and Granting Directorate, Patent Office, Riyadh

Nasser AL AJMI, Head, Support Services Department, Riyadh

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Susan ISIKO STRBA (Ms.), Expert, Geneva

Claude KANA, Expert, Geneva

UNION EUROPÉENNE (UE)/EUROPEAN UNION (EU)

Oliver HALL-ALLEN, First Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

Margreet GROENENBOOM (Ms.), Policy Officer, Industrial Property, Directorate General for Internal Market, Industry, Entrepreneurship and SMEs, Industrial Property, Brussels

Henry VANE, Intern, Permanent Delegation, Geneva

GENERAL SECRETARIAT OF THE ANDEAN COMMUNITY/SECRETARÍA GENERAL DE LA COMUNIDAD ANDINA

Elmer SCHIALER, Director General, Lima

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Agence pour la protection des programmes (APP)

Didier ADDA, membre du conseil exécutif, Paris

Asociación Argentina de Intérpretes (AADI)

Susana RINALDI (Sra.), Directora, Relaciones Internacionales, Buenos Aires

Martin MARIZCURRENA ORONoz, Asesor, Buenos Aires

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Students' Association (ELSA International)

Ida BLOMQUIST (Ms.), Representative, Head, Brussels

Alena DIEPOLD (Ms.), Representative, Brussels

Malgorzata JASNIKOWSKA (Ms.), Representative, Brussels

Natalie LISIK (Ms.), Representative, Brussels

Elie SARTCHAMI (Ms.), Representative, Brussels

Association internationale pour la protection de la propriété intellectuelle (AIPPI)/International Association for the Protection of Intellectual Property (AIPPI)

Marek LAZEWSKI, Assistant Secretary General, Warsaw

Reinhard OERTLI, Representative, Zurich

Association latino-américaine des industries pharmaceutiques (ALIFAR)/Latin American Association of Pharmaceutical Industries (ALIFAR)

Mariano GENOVESI, Asesor, Buenos Aires

Cámara Industrial de Laboratorios Farmacéuticos Argentinos (CILFA)

Alfredo CHIARADIA, Director General, Buenos Aires

Centre international pour le commerce et le développement durable (ICTSD)/International Center for Trade and Sustainable Development (ICTSD)

Varun EKNATH, Junior Associate, Intellectual Property Department, Geneva

Conseil national pour la promotion de la musique traditionnelle du Congo (CNPMTIC)

Joe MONDONGA MOYAMA, président, Kinshasa

Paulette LONGA FATUMA (Mme), attachée de presse/journaliste, Kinshasa

Jean Claude MAMBU YANGO, conseiller, Kinshasa

Nicole OKELE SODI (Mme), conseiller, Kinshasa

Dady SAGUY MAMA NDEME, conseiller, Kinshasa

Geda NSONI UMBA (Mme), secrétaire administrative, Kinshasa

Fédération internationale de la vidéo (IFV)/International Video Federation (IVF)

Benoît MÜLLER, Policy Advisor, Brussels

Fédération internationale de l'industrie du médicament (FIIM)/International Federation of Pharmaceutical Manufacturers Associations (IFPMA)

Guilherme CINTRA, Senior Manager, Intellectual Property and Trade, Geneva

Sofia NAKHMANOVICH (Ms.), Intern, Geneva

Groupement international des éditeurs scientifiques, techniques et médicaux (STM)/International Association of Scientific Technical and Medical Publishers (STM)

André MYBURGH, Attorney, Basel

Carlo SCOLLO LAVIZZARI Attorney, Basel

Health and Environment Program (HEP)

Madeleine SCHERB (Mme), économiste, présidente, Genève
Pierre SCHERB, conseiller, Genève

Industrie mondiale de l'automédication responsable (WSMI)/World Self Medication Industry (WSMI)

Gerald DZIEKAN, Director General, Crissier, Switzerland

Ingénieurs du Monde (IdM)

François ULLMAN, président, Divonne les Bains, France

Innovation Insights

Jennifer BRANT (Ms.), Director, Geneva
Ania JEDRUSIK (Ms.), Policy Advisor, Geneva

Knowledge Ecology International, Inc. (KEI)

Thiru BALASUBRAMANIAM, Geneva Representative, Geneva

Maloca Internationale

Sonia Patricia MURCIA ROA (Ms.), Chief Executive Officer, Bogota
Leonardo Rodríguez-Pérez, Expert, Geneva

Médecins sans frontières (MSF)

Rohit MALPANI, Director of Policy and Analysis, Paris
HU Yuanqiong (Ms.), Legal and Policy Advisor, Geneva
Zoe JARVIS (Ms.), Policy and Analysis Intern, Geneva

Third World Network (TWN)

Mirza ALAS PORTILLO (Ms.), Researcher, Geneva
Sangeeta SHASHIKANT (Ms.), Legal Advisor, Geneva
Safiatou SIMPORE DIAZ (Ms.), Consultant, Geneva

Union mondiale des professions libérales (UMPL)/World Union of Professions (WUP)

Gerald DZIEKAN, Director General, Crissier, Switzerland

IV. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Alberto Pedro D'ALOTTO (Argentine/Argentina)

Vice-Président/Vice Chair: Kunihiko FUSHIMI (Japon/Japan)

Secrétaire/Secretary: Irfan BALOCH (OMPI/WIPO)

V. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ
INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL
PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/Director General

Mario MATUS, vice-directeur général/Deputy Director General

Irfan BALOCH, secrétaire du Comité du développement et de la propriété intellectuelle (CDIP) et directeur, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Secretary to the Committee on Development and Intellectual Property (CDIP) and Director, Development Agenda Coordination Division

Georges GHANDOUR, administrateur principal de programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Senior Program Officer, Development Agenda Coordination Division

Farhad TARZI, administrateur de programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Program Officer, Development Agenda Coordination Division

Maria Daniela LIZARZABURU AGUILAR (Mme), administratrice adjointe à l'appui au programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Associate Program Support Officer, Development Agenda Coordination Division

[نهاية الوثيقة]